مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.770

26 June 1997
ARABIC

محضر نهائي للجلسة العامة السبعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة كراسنوهورسكا (سلوفاكيا)

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٧٠ لمؤتمر نزع السلاح.

أرى في قائمة المتحدثين أن المتحدثين لهذا اليوم هم ممثلو اليابان، وبولندا، ونيوزيلندا، والبرازيل، وشيلي، والصين، وألمانيا، وكوبا. وكما ذكرت في نهاية الجلسة العامة المعقودة يوم الثلاثاء الماضي، أود أن أعرض على المؤتمر للموافقة، بعد انتهاء المتحدثين المذكورين في القائمة من إلقاء كلماتهم، مشروع المقرر المقدم من استراليا في الوثيقة CD/1465 بشأن تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وسوف أدعو أيضاً المؤتمر إلى البت في الطلب المقدم من جورجيا للاشتراك بصفة مراقب في أعمالنا خلال عام ١٩٩٧، وأعتزم بعد الحصول على موافقتكم دعوة المؤتمر إلى البت في طلب جورجيا دون النظر فيه أولاً في جلسة غير رسمية.

وكما تعلمون، لن يكون معنا أربعة من زملائنا هم السفراء السيدة كوروكوشي سفيرة اليابان، والسيد ديمبينسكي سفير بولندا، والسيد آرمسترونغ سفير نيوزيلندا، والسيد بيرغونيو سفير شيلي، عندما نستأنف أعمالنا في الجزء الثالث والأخير من دورتنا في آخر تموز/يوليه، فقد كلف هؤلاء السفراء بمهام أخرى بعد أن خدموا حكوماتهم وهذا المؤتمر بمهارة كبيرة وامتياز. وأود أن أعرب عن تقديري لما أسهموا به في أعمالنا في ظروف غالباً ما كانت صعبة، كما أود أن أتمنى لهم ولأسرهم باسم المؤتمر وباسمي شخصياً الكثير من النجاح والسعادة وأن أعرب لهم عما نكنه لهم من صداقة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة اليابان السفيرة كوروكوشي.

السيدة كوروكوشي (اليابان): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أقدم إليكم أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني أتمنى لكم كل النجاح في توجيه أعمال المؤتمر في هذه المرحلة الصعبة التي قد تتطلب منكم جهوداً متواصلة حتى في الفترات الفاصلة بين دورتين. وثقوا بتعاون وفدي التام معكم في تأدية مهامكم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري الصادق للكلمات الطيبة التي وجهتموها إلى الذين سيغادرون المؤتمر في نهاية هذه الدورة، واسمحوا لي كذلك بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لسلفيكم في هذا المنصب، السيد بيردينيكوف سفير الاتحاد الروسي، والسيدة ديالو سفيرة السنغال لما بذلاه من جهود لم تكلّ في تسيير أعمالنا.

وإنه ليسعدني كثيراً أن أعلن لكم اليوم نبأين يتعلقان بالتدابير التي اتخذتها اليابان في الآونة الأخيرة، أولاً، قامت حكومة اليابان في ١٠ حزيران/يونيه بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بأن اليابان ستوافق على الالتزام بالبروتوكول الثاني المعدل المتعلق بالألغام والأفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة الأخرى، والبروتوكول الإضافي الرابع المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى وملحق اتفاقية الأسلحة التقليدية. وفي ذلك اليوم، أصبح بالتالي عدد الدول، ومن بينها اليابان، التي أبلغت بقبولها البروتوكولين خمسة دول للبروتوكول الثاني وسبعة دول للبروتوكول الرابع. وتأمل حكومة اليابان في أن يبدأ نفاذ البروتوكولين في أقرب وقت ممكن. ونعتقد بصفة خاصة بأن انضمام اليابان إلى البروتوكول الثاني، الأمر الذي سيسهم في بدء نفاذ هذا البروتوكول في وقت مبكر، له أهمية كبيرة كجزء من الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لحل مشكلة الألغام البرية.

ثانياً، لقد وافق الدايت الياباني في ٦ حزيران/يونيه على المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستقوم حكومة اليابان، بناء عليه، بإيداع صك المصادقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة في مطلع الشهر المقبل. وإننا نأمل بكل صدق في أن تقوم الدول كافة، ولا سيما تلك التي تعتبر مصادقتها ضرورية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب، باقتفاء أثرنا لكي يبدأ نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

ويعتبر هذان القراران بمثابة مثالين حديثين على الجهود التي تبذلها اليابان للمساهمة في نزع السلاح الدولي. وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً لأرحب بالنيابة عن حكومتي بقرار رئيس جمهورية البرازيل السيد كاردوسو المعلن في ٢٠ حزيران/يونيه بعرض معاهدة عدم الانتشار النووي على الكونغرس للمصادقة عليها. وغني عن الذكر أن معاهدة عدم الانتشار تعتبر إحدى أهم النظم الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية ولنزع السلاح النووي. ولقد أصبحت هذه المعاهدة تتمتع الآن بمكانة شبه عالمية لأنه لا يوجد إلا بعض الاستثناءات القليلة للغاية. أما قرار البرازيل الهام فلا شك في أنه سيسهم في هذه المرة في تعزيز الجهد المبذول على الصعيد الدولي لتحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

أما الآن وقد أوشكت الدورة الثانية لمؤتمر نزع السلاح على الانتهاء، وعلماً بأنني أتحدث لآخر مرة في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، لن أطيل في الكلام عن مواقف اليابان من مسائل نزع السلاح، فقد أعلنت في عدد من المناسبات. أود اليوم، عوضاً عن ذلك، أن أطلعكم على ملاحظاتي الشخصية حول أساليب عمل هذا المؤتمر وهي ملاحظات تستند إلى الخبرة التي اكتسبتها منذ قدومي إلى هنا في أوائل عام ١٩٩٥. وأفعل ذلك بكل تواضع نظراً إلى فترة خدمتي القصيرة نسبياً هنا مقارنة ببعض زملائنا الذين لهم خبرة أطول ومعرفة أعمق بأساليب عمل هذه الهيئة. ولكنني أذكر هذه الأعوام بشعور من الرضى لتمكني من المشاركة في جهود نزع السلاح التي بذلت على الصعيد الدولي وأسفرت عن عدد من النتائج الهامة. ومن الأمثلة على إنجازاتنا تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لأجل غير مسمى، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعديل البروتوكول الثاني، فضلاً عن اعتماد البروتوكول الرابع الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية. وإضافة إلى ذلك، نشهد الآن عملية تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وإني أعتبر نفسي محظوظة لوجودي هنا في هذه الفترة ذات الأهمية التاريخية. أما وقد قلت ذلك، فينبغي أن أعرب عن أسفي الشديد لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح منذ بداية هذا العام من مباشرة أعماله الموضوعية في أي من المسائل المدرجة في جدول أعمالنا. وأذكر على وجه الخصوص أننا بالرغم من موافقتنا جميعاً على إنشاء لجنة مخصصة لما سمي بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قبل سنتين عندما كان لي شرف ترأس هذا المؤتمر، لم نتمكن حتى الآن من رؤية بوادر تشير إلى احتمال بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عما قريب وذلك لأسباب معروفة تماماً.

اسمحوا لي بإبداء ملاحظة صريحة، إذ يبدو لي أن أحد أسباب المأزق الذي نواجهه اليوم يكمن في أسلوب تطبيق قاعدة توافق الآراء. إنني أدرك تماماً ضرورة تطبيق هذه القاعدة في مؤتمر نزع السلاح كقاعدة أساسية لإجراء مفاوضات نزع السلاح التي تحاول فيها كل جهة من الجهات المشاركة إيجاد حل مقبول لجميع الأطراف ويراعي في الوقت ذاته الشواغل الأمنية الخاصة بكل بلد مراعاة حسنة. ولكنني أجرؤ على القول إنه ينبغي لكل دولة عضو أن تمتنع عن إعاقة أعمال المؤتمر إلا عندما ترى حاجة إلى حماية مصالحها الأمنية الأساسية، فعندما تكون نقطة البحث مسألة إجرائية لا تؤثر مسبقاً في البت في مسألة جوهرية، ينبغي لكل بلد من البلدان أن يمتنع قدر الإمكان عن ممارسة حق النقض. ويمكن أن أضيف أيضاً

إلى ذلك فأقول إن هذه الممارسة ذاتها يمكن أن تطبق لدى التفاوض على المعاهدات. وكما قال السيد ديمبينسكي سفير بولندا في ٢٢ أيار/مايو فإن لكل بلد حق سيادي في القبول أو عدم القبول وفي الانضمام أو عدم الانضمام إلى أي معاهدة بعد الاتفاق على هذه المعاهدة وعرضها للتوقيع، ولا يُلزم أي بلد بذلك. وفي هذا الصدد، لست أدرى ما إذا كان الغرض الحقيقي من قاعدة توافق الآراء هو رفض إرادة أغلبية أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين يأملون أملاً قوياً في إحراز تقدم في التفاوض على معاهدة توجد لها فعلاً ولاية متفق عليها، كما هي الحال في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأهم شيء هو عدم جعل المؤتمر أسير استراتيجية الربط لأنها تحول دون إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح. فيجب علينا أن نخطو خطوة أولى إلى الأمام في كل ما يمكن أن نتفق عليه. وبالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي لنا أن نواصل جهودنا، وكأنها جدول أعمال للمجتمع الدولي ككل، بغية تعيين المسائل الملائمة التي يمكن التفاوض عليها في إطار مؤتمر نزع السلاح في ميدان نزع السلاح النووي. وقد يتم ذلك كما اقترح وفدي في الدورة الأولى بتعيين منسق خاص. وفي نظري، ينبغي للبلدان الحائزة للأسلحة النووية وبلدان حركة عدم الانحياز على حد سواء أن تتخذ موقفاً يتسم بمزيد من المرونة بشأن مسألة نزع السلاح النووي، وبغية تحقيق ذلك يلزم توفير محفل يمكن فيه إجراء تبادل صريح للآراء وبالتالي تعزيز الثقة والاطمئنان المتبادلين. وأعتقد بأن أفضل سبل إطلاق هذه العملية هو تعيين منسقٍ خاص.

وفيما يتعلق بشكل المشاورات، يرى العديد منا، كما ذكر السيد بن جلون - تويمي، سفير المغرب في ١٥ أيار/مايو أن أسلوب المشاورات الرئاسية المتبع حالياً يحتاج إلى التحسين. وجلي لأي إنسان أن آلية المجموعات كما هي عليه اليوم لا تعكس كما يجب الصورة الحقيقية للمجتمع الدولي الحالي. ومن جهة أخرى، يصح القول أيضاً إن تعديل نظام المجموعات الحالي ليس من المهام السهلة. فما لم نتفق على نهج بديل، وإلى أن نفعل ذلك، قد يكون من المفيد أن نلجأ إلى مزيد من عقد المشاورات الرئاسية غير الرسمية المفتوحة العضوية أو إلى صيغة تشبه اجتماعات المكتب المفتوحة العضوية التي كانت بمثابة أداة هامة في أثناء مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي كان فيها بإمكان كل عضو أن يعرب عن آرائه بحرية حسب ما تبيَّن من الخبرة الماضية. وضماناً للاستمرارية ينبغي للثلاثي الرئاسي (الرئيس السابق والرئيس القادم) القيام بدور نشط في هذه المشاورات.

إضافة إلى ذلك، يترتب على مسألة توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح بوجود عشرين بلداً في قائمة الانتظار، آثار خطيرة في سير عمل المؤتمر. وفي ضوء ذلك، أرى أنه ربما حان الوقت كي يقوم المؤتمر بالنظر بدقة في مختلف أوجه أساليب عمله. ومن هذه الناحية، فإن الاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٢١ بشأن برنامج العمل يتضمن في الفقرة ٤ اقتراحاً مفيداً للغاية بتعيين منسقين خاصين معنيين بمواضيع ذات صلة، وهو اقتراح جدير بأن يوليه مؤتمر نزع السلاح اهتماماً جاداً.

إنني آمل بكل صدق في أن يباشر مؤتمر نزع السلاح مفاوضاته الموضوعية في أقرب وقت ممكن، وأن يسترد شعلة الحياة التي عرف بها خلال السنتين المنصرمتين. وأخيراً أود اختتام بياني بالإعراب عن امتناني الصادق لكافة الوفود، وللسيد بيتروفسكي، والسيد بن اسماعيل، وغيرهما من أعضاء الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، وموظفي شؤون المؤتمرات والمترجمين الشفويين، لما أبدوه من تعاون ومساعدة فضلاً عما أبدوه لي شخصياً ولأعضاء وفدي من صداقة حارة. وأتمنى بكل صدق أن يتاح الدعم نفسه لخلفي.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة اليابان على البيان الذي أدلت به والكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة لممثل بولندا، السفير ديمبينسكي.

السيد ديمبينسكي (بولندا) (الكلمة بالفرنسية): أود أولاً أن أعرب لكم عن شكري للكلمات الطيب والكريمة التي وجهتموها إلينا نحن الذين سيغادرون المؤتمر عما قريب.

(تابع بالإنكليزية)

واسمحوا لي أن أقدم لكم أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنه لمن دواعي سروري شخصياً بصفة خاصة أن أوجه كلمتي للمؤتمر وأنتم تترأسونه، إذ لا بد لي من القول إنه طوال سنوات عديدة ظل وجود سلوفاكيا بين أعضاء المؤتمر من الأمور التي تهم وفدي. لقد تسلمتم مسؤولياتكم في وقت يمر فيه المؤتمر في مرحلة عصيبة للغاية. ونثق في أنكم بفضل مهاراتكم الدبلوماسية وأساليبكم المتأنية ستنجحون في تجديد الحوار البناء فيما بيننا جميعاً بغية وضع هذه الهيئة من جديد في مسار إيجابي. وسيقدم لكم الوفد البولندي كامل الدعم والتعاون في هذه المساعي. واسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن بالغ تقديري الواجب والصادق لسلفيكم، السيدة ديالو، سفيرة السنغال، والسيد بيردينيكوف سفير الاتحاد الروسي، لما أبدياه من تفانٍ ومهارة ومثابرة في محاولاتهما التغلب على المصاعب التي تعوق عملنا في هذا العام.

هذه هي المرة الأخيرة التي أتحدث فيها في مؤتمر نزع السلاح. لقد التحقت بهذه الهيئة قبل زهاء خمس سنوات، فبقيت بالتالي بعد أغلبية الزملاء الذين كانوا يجلسون حول هذه المائدة في منتصف عام ١٩٩٢. وأحيي بحرارة أولئك الذين ما زالوا هنا. وربما كانت السنوات الخمس الماضية أكثر السنوات ثمراً في تاريخ مؤتمر نزع السلاح برمته، فهي تغطي في الواقع المراحل الأخيرة لمفاوضات اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعملية وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب بأكملها. وتعتبر هاتان الاتفاقيتان من أهم صكوك نزع السلاح الخاصة بأسلحة التدمير الشامل التي اعتمدها حتى الآن المجتمع الدولي. لقد كان الاشتراك في تلك المفاوضات إلى جانب العديد من الدبلوماسيين والزملاء البارزين من ذوي الحكمة والخبرة شرفاً نادراً. وهذه تجربة مجزية وعمل يبعث على الرضى على نحو فريد في آخر الحياة المهنية.

ولكن من المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح دخل على ما يبدو في مأزق بعد سنوات من الإنجازات التاريخية. ولقد تناولت هذه المسألة قبل أسابيع قليلة متكلماً باسم حكومتي. أما اليوم فأود تقديم رأي شخصي في الأسباب التي أدت إلى نشوء تلك الحالة. فمن المؤكد أن كل من تشرف بخدمة مؤتمر نزع السلاح سيوافق على القول إن هذه الهيئة من جهات مختلفة هي هيئة ذات علاقة فريدة بالأمم المتحدة، ولها مكانة فريدة في منظومة الأمم المتحدة. ولا شك في أن ذلك يعود من ناحية إلى "قاعة المجلس" الشهيرة التي تعقد فيها معظم جلساتنا. والحقيقة أن هذا المكان يضعنا مباشرة في جو تقاليد عصبة الأمم التي قامت بمحاولات جدية لم تتكلل بالنجاح لبناء عالم خال من الأسلحة. بل أجازف فأقول إن أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا المكان المميز بالذات أبقى على شيء من التقاليد العظيمة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تذكر بأيام مؤتمر فيينا.

ولكن من المؤسف أن هذه القاعدة تذكرنا أيضاً بالماضي القريب الذي غلبت عليه الحرب الباردة. وربما أمكن القول إن مؤتمر نزع السلاح هو آخر هيئة قائمة ما زالت تخضع للتأثير الشديد للحرب الباردة. فكل واحد من أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة لم ينص عليه الميثاق مباشرة، أنشئ لتناول مسألة أو مجموعة مسائل أو حالة تنشأ في وقت معين من الزمن. أما مختلف هيئات نزع السلاح التي يعتبر المؤتمر استمراراً لها فقد أنشئت في ذروة الحرب الباردة والتوتر بين الشرق والغرب. في ذاك الوقت كان التزايد السريع في عدد القذائف ذات الرؤوس الحربية النووية التي وجهتها كل من الدولتين الكبريين ضد الأخرى يُشكل خطراً حقيقياً يهدد باندلاع حرب نووية لا تعرف آثارها على العالم بأسره. ولقد كان بلدي بولندا، معرضاً بصفة خاصة لمخاطر النزاع النووي بسبب موقعه الجغرافي.

وفي تلك الأوقات المحفوفة بالمخاطر، كانت المفاوضات بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي تمثل وسيلة فعالة ومشروعة في محاولة وقف سباق التسلح النووي وتفادي نشوب حرب نووية عالمية. وللتأكد من أن مفاوضات نزع السلاح بين الطرفين المتنافسين الرئيسيين وحلفائهما المستحكمين في كتلتين تتسم كل منهما بالتماسك هما الكتلة الشرقية والكتلة الغربية تجري دون غوص في المشادات الايديولوجية، دعي ممثلو بلدان عدم الانحياز للاشتراك في هذه المفاوضات. وهذه البلدان بوصفها مجموعة تولي أهمية حيوية لإحراز تقدم في المفاوضات دون أن تكون معنية في الوقت نفسه بالنزاع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، قامت بدور مفيد للغاية في تضييق الثغرات والمساعدة بصورة نشطة على إيجاد أسس للتفاهم. في هذا الإطار الثلاثي تم تناول المسائل الرئيسية في الحرب الباردة، وهي مسائل عدم الانتشار، والأسلحة الكيماوية وأخيراً حظر التجارب النووية.

أما الآن فقد انتهت الحرب الباردة واستنفدت بنود جدول أعمالها. وبدلاً من أن توجه الدول النووية الرئيسية أسلحتها الفتاكة إلى أهداف لدى بعضها بعضاً، تعمل معاً على إيجاد أكثر السبل فعالية من حيث التطبيق والكلفة والسرعة في إزالة تلك الأسلحة. ولقد حل مكان التنافس المكلف في الفضاء الخارجي تعاون وثيق على استكشافه بالطرق السلمية. كما بدأت الكتلتان السابقتان الشرقية والغربية اللتان كان نزاعهما الأيديولوجي في أساس الحرب الباردة، تندمجان وتوحدان القوى بهدف إنشاء هياكل جديدة لنظام أمني مشترك بين الدول الأوروبية. وفي الوقت نفسه بدأت تظهر مسائل جديدة. وهي مسائل لا صلة لها أبداً بنزاع عالمي غير محتمل الوقوع، بل تتميز ببعد إنساني حقيقي وملح للغاية. فلقد أودت الألغام البرية المضادة للأفراد، والأسلحة التقليدية عامة، بما فيها الأسلحة الصغيرة، بحياة عدد من الناس خلال العقد الماضي يتجاوز ما أودى به أي سلاح معروف من أسلحة الدمار الشامل.

إنه من المؤسف والغريب أن تكون هذه التطورات الجديدة قد ظلت خارج قاعة المجلس هذه. أما مؤتمر نزع السلاح فقد حافظ على هيكله الثلاثي كما لو كانت المجموعتان الشرقية والغربية لا تزالان على وشك الدخول في نزاع عالمي. وما يزال جدول أعمالنا كما كان عليه قبل ٢٠ عاماً أو أكثر في ذروة الحرب الباردة. والمؤتمر، إذا جاز التعبير، يعكس عالماً مضى ويعمل وكأن ساعة التاريخ توقفت عن الدوران عشية القرن الحادي والعشرين. فلا غرابة إذن في أن تبدو هذه الهيئة الهامة والمؤهلة تماماً عاجزة عن المضي قدماً. وأخشى أن يواجه مؤتمر نزع السلاح، إن لم يتغلب على مخلفات الحرب الباردة، صعوبات كبيرة في مواجهة تحديات الأعوام المقبلة.

فلماذا يتمسك مؤتمر نزع السلاح بهيكل ثلاثي فقد أهميته بدلاً من أن يعتمد الهيكل الإقليمي المعمول به في منظومة الأمم المتحدة بأسرها؟ ولماذا لا يقوم بمحاولة جدية لتكييف جدول أعماله بحسب احتياجات وتوقعات العالم الجديد الناشئ؟ ولماذا لا ينظر في توسيع نطاق عضويته بالاعتماد على استحقاق مقدم الطلب عوضاً عن التمسك بحجج أيديولوجية بما فيها حجة "التوازن الإقليمي"؟

لقد أنفقت الدول ما يكفي من الوقت والطاقة والنقود لاختراع وانتاج وتكديس وتحسين جميع أنواع الأسلحة الفتاكة المتفاوتة في التعقيد والقوة. أما اليوم فيبدو أن أغلبية الدول، بما فيها تلك الحائزة لأكبر الترسانات وأقوى الأسلحة، متفقة على أن الوقت قد حان للشروع جدياً بعملية نزع السلاح. وما عادت العقبات التي تعترض هذا النهج عقبات ايديولوجية. فقد أصبحت عقبات عملية للغاية كالمعرفة الفنية والكلفة. ولذا فإن المجتمع الدولي يتوقع، على ما يبدو، من مؤتمر نزع السلاح، أكثر الهيئات كفاءة في ميدان نزع السلاح، أن يقرر تناول المسائل العملية الحقيقية عوضاً عن قضاء وقت ثمين في المناقشات الايديولوجية. ومن هذه المسائل وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد يسهم المؤتمر باعتماده نهج الخطوة خطوة مساهمة كبيرة في نهاية المطاف في الحد من هذا الخوف المستمر من اندلاع حرب عالمية والذي كان يشكل سمة دائمة من سمات العلاقات الدولية في الجزء الأخير من هذا القرن. وأرى أنه يجب على مؤتمر نزع السلاح أيضاً أن يوجه اهتمامه إلى تلك الأسلحة التي لا تشكل خطراً مفترضاً بل تقتل في الواقع آلاف الأبرياء تحت أنظارنا فعلاً. ومن المؤكد أن هذه الأسلحة تشمل الألغام البرية المضادة للأفراد.

ومن وجهة نظري الشخصية التي فكرت فيها ملياً، يجب أن يظل مؤتمر نزع السلاح مفتوحاً لجميع الذين يقومون، بدلاً من طلب الشهرة، بالسعي إلى المشاركة بفعالية في مهام المؤتمر اليومية والذين لديهم القدرة على هذه المشاركة. كما ينبغي للمؤتمر أن يثابر على مواصلة تبسيط أساليب عمله بغية تحقيق جملة أمور منها ضمان المساواة والصراحة لكافة الأعضاء في الإعراب عن رأيهم بشأن جميع المسائل الموضوعية دون أي قيد. وأتمنى لهذه الهيئة كل النجاح في الأيام والشهور والسنوات القادمة. ويقال إن النجاح لا يتطلب إلا القليل. وكل ما يحتاج إليه المرء هو إرادة النجاح.

واسمحوا لي ختاماً أن أعرب عما أكنه من مشاعر الصداقة والامتنان والتقدير للأمين العام الموقر للمؤتمر السيد فلاديمير بيتروفسكي، ونائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل، وأعضاء أمانة المؤتمر، والمترجمين الشفويين الذين تميزوا كالعادة بكفاءة فائقة، وأتقدم إلى جميع زملائي وأصدقائي بأصدق التمنيات لهم بالنجاح الكامل والرفاه الشخصي.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا السفير آرمسترونغ.

السيد آرمسترونغ (نيوزيلندا): السيدة الرئيسة، إنه ليسعد نيوزيلندا سعادة خاصة أن تقدم إليكم التهاني بمناسبة توليكم رئاسة هذا المؤتمر، فأصبحتم ثالث رئيس لمؤتمر نزع السلاح من بين الأعضاء الجدد. وأود أن أعرب اليوم عن عرفاننا للتعاون الوثيق الذي تمتعت به نيوزيلندا مع أسلافكم في هذا المنصب. وثقوا بتعاون وفد نيوزيلندا الكامل معكم في فترة ولايتكم. وأود كذلك أن أوجه تحية حارة لسلفكم السيدة ديالو، سفيرة السنغال، للجهود الكبيرة التي بذلتها باسم المؤتمر.

هذه هي آخر مناسبة لي للكلام في مؤتمر نزع السلاح، لا لأنني سأغادر جنيف بل لأن نيوزيلندا عينت لأول مرة سفيراً جديداً لشؤون نزع السلاح يكون ممثلها في المؤتمر اعتباراً من بداية دورته الثالثة. إنني واثق أنه سيتمتع بنفس التعاون الودي الذي لقيته من جميع الزملاء على مر السنوات القليلة الماضية.

ولا شك في أن هذه السنة هي سنة حاسمة بالنسبة إلى المؤتمر. فالانجازات المختلفة التي تحققت في السنوات الأخيرة تتعارض مع عجز المؤتمر عن التوصل اليوم إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الجديدة التي ينبغي التفاوض عليها. غير أن نيوزيلندا ليست ممن يخشون على مستقبل هذا المؤتمر. الحقيقة أننا نواجه مأزقاً مثبطاً للعزم في عملنا الموضوعي. وتميل اجراءاتنا إلى اعاقتنا بدلاً من أن تساعدنا على ايجاد وسيلة لاحراز تقدم، وفي هذا الصدد أرحب بالاقتراحات العملية الايجابية التي سمعناها صباح هذا اليوم من السفيرة كوروكوشي بشأن استعراض أساليب عملنا. ولا شك في أننا لم نتمكن حتى الآن من حل عقدة غورديوس التي وصفها في شهر أيلول/سبتمبر الماضي المنسق الخاص المعني بجدول الأعمال، سفير الجزائر السابق الموقر.

ولكن هناك في المقابل مقترحات معروضة علينا للنظر فيها، ونتوقع تقديم المزيد منها بعد انتهاء الفترة الفاصلة بين الدورتين. وستواصل نيوزيلندا مشاركتها في الجهود المبذولة للتوصل إلى حل وسط. والاتفاق بشأن المسائل التي سنتناولها يتطلب التنازل والمرونة من جميع الأطراف. ونيوزيلندا مستعدة من جهتها للشروع الآن في مفاوضات وقف انتاج المواد الانشطارية، وذلك وفقاً للتقرير المقدم من المنسق الخاص وبأسلوب يأخذ في الاعتبار مختلف الآراء المعرب عنها بصدد نطاق المفاوضات. ونحن مستعدون أيضاً للشروع في هذا المؤتمر في حوار متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، يشمل النظر في الخطوات المقبلة التي يمكن لهذا المؤتمر أن يتوصل إليها عن طريق المفاوضات سعياً إلى إزالة جميع الأسلحة النووية، هذه الخطوات التي يمكن اعتبارها، إلى جانب المسارات الأخرى الكائنة خارج إطار المؤتمر، جزءاً من برنامج شامل. ولن نعترض على تعيين منسق خاص لاجراء مشاورات بشأن ولاية ممكنة لاجراء مفاوضات حول مسألة الألغام البرية عندما يعرض علينا اليوم القرار المتعلق بذلك.

إنني أعتقد أن توسيع نطاق عضوية المؤتمر في شهر حزيران/يونيه الماضي قد أدى إلى تعزيز الامكانيات المتاحة للمؤتمر لايجاد مخرج من المأزق الحالي. واسمحوا لي بالرجوع إلى الوراء قليلاً، لأنني أريد التذكير بالشعور القوي بوجود مصلحة مشتركة وبالتعاون الذي أحسّ به ثلاثة وعشرون بلداً من جميع الأوساط السياسية ومن جميع أرجاء العالم. كان لدينا هدف ووحدنا سبل العمل سوياً لبلوغه. لقد كان المسار طويلاً ومثبطاً للعزم أحياناً، ولكن لا يسعني إلا أن أقول إنه كان مثيراً للاهتمام دائماً وإنه سيظل من أبرز ما حدث في الفترات التي قضيتها في هذا المؤتمر.

وإذا كان لدي رسالة وداع أوجهها إليكم فهي الإعراب عن أملي في أن تسود بين جميع أعضاء المؤتمر نفس المصلحة المشتركة والاستعداد للتعاون بين المجموعات، وفي أن يتمكن المؤتمر بهذا من الشروع في أعماله عما قريب. وأخيراً أود أن أعرب عن الشكر لجميع زملائي لما أبدوه من مشاعر الصداقة والتعاون التي تمتعت بها دائماً في العمل الذي أنجزناه سوياً، كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد بيتروفسكي، والسيد بن اسماعيل، ولكافة أعضاء أمانة المؤتمر، لما قاموا به من أعمال.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الادلاء ببيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة لممثل البرازيل السفير لافر.

السيد لافر (البرازيل): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي في المستهل أن أقدم إليكم أحر التهاني بمناسبة توليكم الرئاسة. إن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستخدمان هذا المؤتمر خدمة جيدة في هذه الأوقات العصيبة والغنية بالتحديات. وثقوا بأن لكم كامل الدعم والتعاون من وفدي ومني شخصياً في اضطلاعكم بمسؤولياتكم. وإذا سبق لي أن بحثت مسألة عضوية سلوفاكيا في مؤتمر نزع السلاح، فإنه من دواعي السرور بالنسبة إليّ شخصياً وبالنسبة إلى البرازيل أن نراكم تشغلون منصب الرئاسة. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن الشكر لسلفكم في هذا المنصب السيدة أبسا كلود ديالو، سفيرة السنغال، التي اكتسبت اعجابنا واحترامنا جميعاً بأسلوبها الهادئ وغير المنحاز في السعي إلى توافق في الآراء.

وانني أطلب الكلمة اليوم لكي أعلن لمؤتمر نزع السلاح أن رئيس جمهورية البرازيل، السيد فرناندو هنريكيه كاردوسو، طلب في يوم الجمعة الماضي الموافق ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، إلى الكونغرس أن يأذن بانضمام البرازيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد أشارت اليوم إلى هذه السفيرة كموروكوشي في البيان الذي أدلت به وهي تستحق الشكر على ذلك، وهو ما أشار إليه وفد الولايات المتحدة في أثناء جلستنا الأخيرة. فاسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة الآن لكي أوضح كيف توصلت البرازيل إلى اتخاذ هذا القرار.

لقد قال رئيس البرازيل في ٢٠ حزيران/يونيه إن القرار "هو ختام لعملية شرع فيه المجتمع البرازيلي نفسه". وذكّر بأحكام مواد الدستور البرازيلي لعام ١٩٨٨ التي تنص على وجوب وجود تعايش سلمي فيما بين الأمم، وعلى وجوب أن يكون استخدام الطاقة النووية مقتصراً على الأغراض السلمية. ولقد جاء هذا القرار في أعقاب سلسلة من الالتزامات الدولية في المجال النووي تعهدت البرازيل بتأديتها على مر السنوات الماضية بالتنسيق على نحو وثيق مع الأرجنتين. ولقد أضفت هذه الالتزامات طابعاً دولياً على ما حدده الدستور وسبق ذكره، وأسهمت في الحفاظ على تفاهم ايجابي مع جيراننا من بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من الشركاء الدوليين. ولقد انطوت هذه الالتزامات على التخلي عن تطوير أجهزة تفجير نووية، وإنشاء آلية تفتيش برازيلية - أرجنتينية في المجال النووي، وتطبيق معاهدة تلاتيليلكو تطبيقاً تاماً، وذلك بعد عملية تعديل كنت قد شاركت في نجاحها بصفتي وزير خارجية البرازيل حينذاك، والتفاوض على اتفاق ضمانات شامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهذه التدابير بحد ذاتها، كما يجري التأكيد في أحيان كثيرة، هي ضمانات ملزمة قانوناً بتعهد البرازيل الصريح بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وهو تعهد زاد وضوحاً بانضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار. وقد أصبح العالم اليوم مختلفاً تماماً عما كان عليه قبل زهاء ٣٠ عاماً عندما بدأ فكرة المعاهدة. ولم تتحقق أبداً النظرة القاتمة التي توقعت ازدياد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية أربعة أو خمسة مرات. وانتهت الحرب الباردة. ولقد حلت محل التصعيد في سباق التسلح النووي عملية تخفيض عدد الأسلحة النووية. وأصبحت الترسانات النووية المتبقية تثير تساؤلات متزايدة من داخل الدول الحائزة لها ومن خارجها. وبدت النظريات النووية العسكرية قديمة وغير مقنعة في محاولات تبرير استمرار وجود الأسلحة النووية. وكما بين الرئيس فرناندو هنريكيه كاردوسو نفسه، إن الأسلحة النووية التي كانت من قبل

جوهر التخطيط العسكري للدول الكبرى، أصبحت اليوم "تعتبر بصورة متزايدة مجرد عبء على الموارد ومصدراً للخطر والارتياب. وقد أخذ الرأي العام حتى في الدول النووية يقر بأن القنبلة ليس من شأنها إلا زيادة مستوى عدم الأمان". كما أصبحت معاهدة عدم الانتشار نفسها صكاً يتسم بمزيد من الدينامية والشمول. وتعزيز عملية استعراضها والاسترشاد بمبادئ وأهداف معينة يزيدان التركيز على الالتزامات والأهداف التي تنطوي عليها المعاهدة، وينشطان المحافل المؤسسية المنشأة بموجب المعاهدة. وزادت فرص إعراب الدول الأطراف عن آرائها في جميع أوجه المعاهدة ولا سيما بشأن بلوغ الأهداف المنشودة في ميداني الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ونزع السلاح النووي.

وسيسمح الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار باضافة محفل آخر يمكن فيه للبرازيل، كما قال الرئيس فرناندو هنريكيه كاردوسو "أن تواصل عملها لتحقيق نزع السلاح العام والشامل على أساس متوازن ومضمون. وسنحقق ذلك في إطار المعاهدة ساعين إلى تصحيح أوجه الاختلال فيها بالتعاون مع شركائنا الرئيسيين". وتسترشد البرازيل في ذلك باستمرارية أهداف سياستها الخارجية في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار المتداخلين. ولذلك لا نزال نؤمن بأن أفضل ضمان ضد انتشار الأسلحة النووية هو التأكد من عدم بقاء ما يمكن نشره. ولا يمكن التوصل إلى هذا اليقين إلا بازالة الأسلحة النووية ازالة تامة. وهذا ما يدفع البرازيل إلى مواصلة الوقوف إلى جانب أولئك الذين يبذلون الجهد لجعل جميع الدول تلتزم بهذا الهدف على مراحل وفترات زمنية واقعية. وهذا أيضاً من الأسباب التي جعلت منذ وقت طويل إجراء مفاوضات تؤدي في نهايتها إلى نزع السلاح النووي من الأهداف المشروعة للمجتمع الدولي.

لقد شددت في مداخلتي الأخيرة على أهمية الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. ويبدو من الجلي لي أن المفاوضات حول هذا الموضوع، كما قالت المحكمة، هي أكثر من التزام بسلوك. فلكل دولة مصلحة في نتائج هذه المفاوضات، وبالتالي لها الحق في الحث على الشروع فيها فوراً والحق في المشاركة فيها. وثمة هدف يتصل بذلك ويجدر ذكره هنا أيضاً وهو تعزيز مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. واعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً بأن تطور المناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي يؤدي تدريجياً إلى تحرير النصف الجنوبي من الكرة الأرضية من الأسلحة النووية يبرز اتجاهاً نعتزم مواصلة تعزيزه وتشجيعه كمساهمة فعلية في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الختام، أشير إلى أن للبرازيل تاريخاً طويلاً في المشاركة في الجهود التي ترمي إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. وأهدافنا في هذين المجالين أهداف قديمة تمت إعادة تأكيدها صراحة. ويعتبر بلوغها غرضاً مستمراً في سياساتنا. وكما أوضح الرئيس فرناندو هنريكيه كاردوسو نفسه "إن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ... سيكون مساهمة أخرى من مساهمات البرازيل في قضية نزع السلاح وعدم الانتشار".

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية) أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي، السفير بيرغونيو.

السيد بيرغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): السيدة الرئيسة، أود أن أعرب عن خالص تقديري لكلماتك اللطيفة وعن أحسن تمنياتي لزملائنا الذين سيتركون مناصبهم في هذا المؤتمر. وإنه لسرور

عظيم لي حقاً أن أراك تديرين مناقشاتنا. وأتمنى لك النجاح وأؤكد لك التعاون الكامل من قبل وفدي. وأحيي سلفيك السفير بيردينيكوف والسفيرة ديالو، وأرحب بقيامك في بداية ولايتك، عملاً بالممارسة الراسخة في مؤتمرنا، باجراء مشاورات مع سفيرة السنغال. وإنها لمصادفة هامة أن بلديكما وبلدي انضموا إلى مؤتمر نزع السلاح معاً يجمعهم في ذلك السعي إلى تعزيز المؤتمر وتجديده تجديداً جذرياً.

وإذ أتكلم للمرة الأخيرة في هذه القاعة، تدور في مخيلتي اللوحات الجدارية المثيرة التي زين بها خوزيه ماريا سيرت قاعة المجلس هذه، فهي تذكر على نحو مناسب بالأصل الاسباني للقانون الدولي بواسطة لوحة برونزية تحمل اسماً لامعاً هو فرانسيسكو دي فيتوريا؛ وألاحظ الوجوه المألوفة لأصدقاء شاركنا وأياهم في مناسبات ومفاوضات ذات أهمية تاريخية؛ وأشعر بالحضور اليقظ للأمانة، دونما تطفل وأسمع أصوات المترجمين الفوريين، وأحسّ بالأثر غير المنظور للمترجمين التحريريين؛ وأشعر بالجو الذي يغني أعمالنا بما فيه من تقاليد ومشاعر وتطلعات لأجيال مختلفة.

وعندما جئت إلى جنيف للمرة الأولى قبل ما يزيد على عقد من الزمن، كنت أعتقد أن المكان ذا الطابع الأخص هو القاعة الخضراء في "الغات" حيث تحاك الأحداث الغامضة. فالقاعة الخضراء ببعدها وعزلتها عن ضوضاء أعمال الأونكتاد التي وصفها سياسي ايطالي كبير هو أمينتوري فانفاني بأنها سمفونية أرويكا للعالم الثالث، فقد كانت أكثر من مكان للاجتماع، كانت معبداً للأعضاء الجدد. وفي السنوات الأخيرة دخلتُ مسالك مؤتمر نزع السلاح المعقدة ولم أجد سبيلي إليها حتى الآن. أما اليوم فإنني متأكد من أن قاعتنا الرخامية ذات المسحة الذهبية بطرازها الذي يعود إلى أوائل القرن العشرين، وخاصة الجدران غير المنظورة التي تسمى توافق الآراء وغياب التوافق في الآراء، ليست مجرد قاعة ذات طابع أنسب من طابع القاعة الخضراء بل هي تترك أثراً في نفس من يعيش فيها إلى حين.

وفي هذا الجو نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام واقعنا. ونتساءل عن كيفية ضمان هذه المواجهة في جهد مشترك: جدول الأعمال، برنامج العمل، هيئات فرعية، منسقون خاصون، أصدقاء الرئاسة، وغير ذلك مما يشكل آلية معقدة كاملة لضمان ما ندعوه السير الفعال للمؤتمر. وهو نظام من الترتيبات يبدو في بعض الأحيان وكأنه مكون من ١٠٠ مرآة تعكس الصورة ذاتها بلا نهاية في الزمان والمكان نفسه. وانني اعتقد صادقاً أن هذا الانطباع ما هو إلا انطباع استثنائي مؤقت وأود فعلاً أن أوضح أفكاري بمزيد من التفصيل فأشير إلى النظام الداخلي الذي يعتبر موضوعاً خاصاً يتسم بالطابع الديكراتي على نحو شديد ويفتقر إلى اللمسة الشاعرية والحنين إلى الماضي الذي عادة ما يغلب على خطب الوداع.

ومع أنني سأقتصر في كلمتي على هذا الموضوع وحده دون تكرار وجهات نظرنا الوطنية في المسائل الجوهرية والتي أعربت عنها في مناسبات عديدة، أود أن أرحب بإعلان السفير لافر بشأن انضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار، واشارته إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي وتنقيح معاهدة تلاتيللكو الذي بدأنا العمل فيه عندما كان وزيراً وذلك في قاعة البارون دي ريو برانكو التاريخية.

وبما أن هذا الموضوع يعتبر موضوعاً جافاً، فإنني أود أن أقلل من هواجس أعضاء المؤتمر بالقول إن ذلك أمر سنتوسع فيه في وثيقة سوف يرسلها وفد شيلي إلى الأمانة. وهذه الوثيقة تقترح تنقيح وتأوين القواعد التي جعلتها حتمية مرور الزمن والممارسة الحية للمؤتمر قواعد في غير زمانها الصحيح وغير قابلة

للتطبيق؛ كما تقترح تضمين مجموعة تلك القواعد ما اتخذ فعلاً من قرارات وما صدر من اعلانات رئاسية متفق عليها بشأن مسائل اجرائية؛ وجعل بنيتها تتمشى مع ترتيب منطقي بدرجة أكبر، والقيام قدر الإمكان بتوضيح المسائل التي تصبح عقبات في وجه توافق الآراء عندما تخرج عن سياقها الاجرائي. ومن هذه المسائل مسألة برنامج العمل. فهذا البرنامج بالمفهوم الدقيق للمادة ٢٨ ما هو إلا تعيين مكان وترتيب لمعالجة العناصر الموضوعية التي تتضمنها المادة ٢٧: فهو مجرد جسر بين بند من بنود جدول الأعمال وطريقة معالجته من خلال لجنة أو منسق أو صديق للرئيس. ففي الأوقات الأكثر سعادة وبراءة من هذه الأوقات عندما لم تكن هناك خطيئة أصلية، كان يمكن إناطة جميع هذه الأعمال بالرئيس تساعده فيها الأمانة وذلك بموجب المادة ٣٠.

ومن جانب آخر، ليست المادة ٢١ إلا حضاً على تحقيق توافق الآراء ولا يمكن أن تصبح وسيلة لربط اتخاذ القرارات بأمور أخرى أو عرقلة اتخاذ هذه القرارات. وكان سفير كوبا قد أبدى تعليقاً في أحد اجتماعاتنا يوجز الخطأ الذي وقعنا فيه ووسيلة تصحيح الأمور. وكل من يجد مشكلة مشروعة بصدد بند من بنود جدول الأعمال أو بصدد أحكام معالجته ينبغي له أن يقول ذلك. ومن المدهش فعلاً أن نجد أننا نواجه كلنا نتيجة لذلك، مشكلة أو أخرى تتعلق ببند أو آخر من بنود جدول الأعمال وأننا اعتمدنا بالتالي جدول أعمال يتعين تأجيل تطبيقه إلى أجل غير مسمى.

إنني أدرك أن المقترح المقدم من شيلي ليس مجرد مقترح للتدوين في السجل بل يتضمن أيضاً عناصر الانفتاح على العالم الخارجي، الذي ينظر إلينا أكثر فأكثر من شرفة الجمهور؛ كما يتضمن هذا المقترح مسألة زيادة المشاركة وتوضيح آليات التوسيع توضيحاً أكبر. وهذه مسائل قد يعتبرها البعض ابتكارات سابقة لأوانها. وعندما يدرس تاريخ نظامنا الداخلي تبرز الحقيقة الحية وهي أن هذا الجهاز الفني يتمشى مع الزمن وهو الحال الذي كان عليه مؤتمر نزع السلاح دائماً.

هذه هي الصورة التي أحتفظ بها لحظة وداعي لكم جميعاً والتي ترافقني، وستظل ترافقني وأعرب عن امتناني للسفير بتروفسكي، وعبد القادر بن اسماعيل، وجميع أعضاء هذه الأمانة التي تتسم بالكفاءة؛ وأعرب عن تقديري لجميع الذين لقيت منهم الترحيب الحار والصداقة والتضامن ممن يعملون للغرض النبيل وهو نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل شيلي على كلمته والكلمات اللطيفة التي وجهها للرئاسة. أعطي الكلمة لممثل الصين السفير شا.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): السيدة الرئيسة، أرجوكم أن تسمحوا لي أولاً أن أتقدم إليكم باسم وفدي بالتهاني القلبية بمناسبة تسلمكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وسوف يتعاون وفدي تعاوناً كاملاً معكم. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري العميق للذين تعاقبوا على رئاسة المؤتمر منذ بداية دورة هذه السنة لما بذلوه من جهود ترمي إلى الشروع في وقت مبكر بالأعمال الفنية لمؤتمر نزع السلاح. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأودع زملاءنا السابقين الذين تركوا مناصبهم في رئاسة وفودهم في مؤتمر نزع السلاح في هذه السنة. وسوف نتذكر إلى الأبد مساهماتهم في أعمال مؤتمر نزع

السلاح في الماضي القريب، لا سيما في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية. وأود الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الذين تولوا مناصبهم مؤخراً.

ويود الوفد الصيني اليوم أن يركز في تعليقاته على مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. فقد أصبحت هذه المسألة موضوعاً ساخناً في السنوات الأخيرة. وقد طرحت آراء مختلفة في هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. فالبعض يعتبرها مسألة انسانية محضة. ويعتقد البعض الآخر أنها تقع في إطار نزع السلاح والأمن القومي. ويعتقد آخرون أيضاً أنها مسألة إنسانية وذات أثر أمني. وبالتالي، هناك من يدعون إلى فرض حظر كامل على الألغام البرية المضادة للأفراد، ومن يعارضون هذا الحظر بشدة منادين بدلاً من ذلك بفرض قيود مناسبة على استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. ولا يزال هناك آخرون يحبذون اتباع نهج مرحلي يؤدي إلى الحظر النهائي لهذه الأسلحة. أما فيما يتعلق بطريقة معالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد فإن البعض يميل إلى "عملية أوتاوا" التي ترمي إلى فرض حظر شامل؛ ويرى البعض في مؤتمر نزع السلاح المحفل المناسب للمفاوضات؛ ويؤكد آخرون أنه ينبغي مواصلة معالجة المسألة في إطار بروتوكول الألغام البرية المعدل الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية. وهناك أيضاً آخرون يأملون خيراً في أن تكمّل هذه الآليات الثلاث بعضها بعضاً. وباختصار، أصبحت مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد مشكلة كبيرة بالرغم من أن الألغام لا تزال أسلحة بسيطة. وفي ضوء ذلك، يعتقد الوفد الصيني أنه من الضروري توضيح الأمور والتوصل إلى فهم مشترك لمنشأ مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد مما ييسر البحث عن الحل الأفضل.

أولاً، منشأ مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. يمكن استخدام أي سلاح تقليدي بما في ذلك الألغام البرية المضادة للأفراد لقتل الناس أو اصابتهم. وهذه حقيقة معروفة. غير أنه بالنظر إلى كون هذه الألغام سلاحاً دفاعياً محضاً فقد لقيت "معالجة خاصة". وهذا يرجع إلى سببين هما: الآثار الجانبية للألغام البرية المضادة للأفراد من النوع القديم واستخدامها العشوائي؛ وعدم بذل الجهود الكافية لإزالة الألغام في مرحلة ما بعد النزاع. ولذلك، وبغية ازالة خطر الألغام البرية المضادة للأفراد على المدنيين الأبرياء وبغية تيسير عملية الإعمار ما بعد النزاع وحل ما يسمى بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، ينبغي بذل الجهود في المجالين المذكورين آنفاً. وأما توجيه اللوم على نحو جارف للألغام البرية ذاتها أو لأي استخدام لها بسبب كل ما تنجم عنها عن اصابات مدنية لا ينسجم مع واقع الحال، وموقف كهذا لا يشكل منطلقاً لنا في معالجة وحل مسألة الألغام البرية. ومن المهم التوصل إلى فهم ذلك لأنه لا يمكننا الانتقال إلى البحث عن حلول مناسبة لها إلا بعد معرفة السبب الحقيقي لهذه المسألة.

ثانياً، الحلول لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. انطلاقاً مما جاء آنفاً، يرى الوفد الصيني أن الهدف الأساسي من حل مسألة الألغام البرية هو منع وقوع الاصابات المدنية وتركيز جهودنا على إزالة الألغام البرية من النوع القديم، خاصة الألغام البرية المضادة للأفراد من مخلفات نزاعات وقعت في الماضي والتغلب على عيوب الأنواع القديمة من الألغام البرية ومنع استخدامها على نحو عشوائي. وإذا قرر مؤتمر نزع السلاح معالجة مسألة الألغام البرية، وجب عليه ايجاد حلول في هذه النواحي.

والمسألة الأشد الحاحاً في وجه المجتمع الدولي اليوم هي مسألة القيام في وقت مبكر بإزالة التهديد الذي تشكله الألغام البرية للمدنيين الأبرياء. لقد وقعت جميع الاصابات تقريباً بسبب الألغام البرية المزروعة فعلاً. وطالما لم تتم إزالة هذه الألغام البرية لا يستطيع الناس الذين يعيشون في الأماكن المتأثرة بالألغام

البرية التمتع بالاطمئنان إن لم نقل الحياة السلمية والإعمار الاقتصادي. وهذه المشكلة لن تزول بالكلام عليها، واعتماد اتفاقية بشأن ما يسمى بالحظر الشامل على الألغام البرية لن يقدم حلاً مباشراً. فقد بذل المجتمع الدولي بعض الجهود وأحرز شيئاً من التقدم في إزالة الألغام في مرحلة ما بعد النزاع ولكن المطلوب فعله أكثر من ذلك كثيراً. ويأمل الوفد الصيني في أن تقوم جميع البلدان القادرة، لا سيما تلك البلدان المتقدمة النمو التي لديها موارد مالية أفضل وتكنولوجيات ومعدات أفضل من غيرها ببذل مزيد من الجهود للمساعدة في إزالة الألغام البرية من مخلفات النزاعات الماضية.

وعلاوة على ذلك، ولأسباب عديدة، لا تزال توجد ألغام برية كثيرة في أراضي عدد من البلدان زرعها جنود أجانب أو تركوها خلفهم. وبعض هذه الألغام البرية هو من مخلفات الحرب العالمية الثانية. وطلبت البلدان المعنية أن تضطلع البلدان التي تزرع الألغام بالمسؤولية عن إزالة هذه الألغام البرية. ويرى الوفد الصيني أن إزالة الألغام المهجورة ينبغي أن تصبح جزءاً هاماً من حل مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد سواء أكان الغرض معالجة الشواغل الإنسانية المتصلة بالألغام أو الوفاء بالتزامات الحد من الأسلحة. وفي هذا الصدد، يمكن الرجوع إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقية الأسلحة التقليدية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، لدى معالجته مسألة الألغام البرية أن يبحث بحثاً جدياً في مسألة إزالة الألغام، بما فيها الألغام البرية المهجورة.

ويرى الوفد الصيني أنه من الضروري القيام، بموازاة الجهود المبذولة لإزالة الألغام المتبقية من نزاعات سابقة، بمنع الاستخدام العشوائي للألغام البرية لا سيما الألغام الصماء من النوع القديم. وبهذه الطريقة وحدها نستطيع حل مشكلة الألغام البرية مرة وإلى الأبد. ويسرنا أن نلاحظ أن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية قد اتفقت في أيار/مايو ١٩٩٦ على تعديل وتعزيز بروتوكول الألغام البرية. ويحظر البروتوكول المعدل صراحة من استخدام الألغام البرية التي لا يمكن كشفها، ويحظر انتاج هذه الألغام البرية بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ويجعل استخدام الألغام البرية غير القادرة على التدمير الذاتي محصوراً على وجه الدقة بمناطق المحيط الدفاعي لضمان استبعاد المدنيين من تأثيرها. ويحدد البروتوكول المواصفات الفنية للألغام البرية القادرة على التدمير الذاتي وعلى التعطيل الذاتي، مما يحصر الحياة الحربية لجميع الألغام البرية تقريباً بمدة ١٢٠ يوماً. ونظراً إلى أن الاستخدام العشوائي للألغام البرية يهتم في الغالب في المنازعات العسكرية المحلية وتقوم به جماعات عسكرية غير حكومية، فإن البروتوكول المعدل يحظر نقل أي لغم إلى أية جهة متلقية لا تكون دولة، كما يحظر نقلها إلى الدول غير الملتزمة بهذا البروتوكول، ويوسع البروتوكول المعدل نطاق الانطباق ليشمل المنازعات المسلحة التي ليست ذات طابع دولي. وهذه الأوجه الهامة الجديدة للحظر والتقييد تتسم بأهمية عظيمة في منع الاستخدام العشوائي للألغام البرية وفي تسهيل إزالة الألغام البرية المزروعة بالفعل. وإننا على اقتناع بأنه طالما انضمت جميع البلدان إلى بروتوكول الألغام البرية المعدل وامتثلت له امتثالاً دقيقاً، تقل كثيراً الصعوبات التي تواجه الجهود الرامية إلى إزالة الألغام بعد انتهاء النزاع، تقليلاً كبيراً ويمكن حل مسألة الاصابات المدنية حلاً شاملاً.

ثالثاً، الحظر الشامل للألغام البرية. لم يشك الوفد الصيني قط في صدق وحماس البلدان المهتمة بتعزيز الحظر الشامل للألغام البرية، ويرحب بالتدابير الوطنية المتخذة من طرف واحد في بعض هذه البلدان في اتجاه الحظر الشامل. وتؤيد الصين فرض قيود دقيقة وعملية على الألغام البرية واستخدامها، مما يؤدي إلى بلوغ الهدف المتمثل في حظر نهائي تدريجي. وإننا نرى أنه من الواضح أن إزالة فئة كاملة من الأسلحة التقليدية المحض يعتبر اجراءً رئيسياً في مجال نزع السلاح بالرغم من أن الهدف من الحظر الشامل

يستهدف تحقيق مثل إنسانية. ولذلك، فإنه ينبغي عند معالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد وضع جانب الهموم الإنسانية وجانب الاحتياجات الأمنية الوطنية المشروعة في الاعتبار عند اتخاذ تدابير أو خطوات محددة. وفي نهاية التحليل، يعتبر ضمان الأمن القومي نفسه جانباً هاماً من جوانب الشواغل الإنسانية.

أما من حيث الأغراض الأمنية، فإن القيمة العسكرية للألغام البرية المضادة للأفراد تختلف من بلد إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، ومن مكان إلى آخر. ودرجة الاعتماد على الألغام البرية المضادة للأفراد تختلف اختلافاً تاماً باختلاف البلدان. فالبلدان الحائزة لنظم أسلحة متقدمة والتي تتمتع بدفاع جماعي من خلال الأحلاف العسكرية ومن خلال بيئة أمنية أفضل ولم تشهد حروباً رئيسية في أراضيها منذ زمن طويل قد لا ترى قيمة عسكرية كبيرة للألغام البرية المضادة للأفراد. وقد تذهب هذه البلدان حتى إلى اعتبار الألغام البرية المضادة للأفراد في البلدان الأخرى مصدر ازعاج لعملياتها العسكرية فيما وراء البحار. غير أن الألغام البرية المضادة للأفراد، بالنسبة لبلدان نامية مثل الصين التي لديها حدود برية طويلة وبيئة أمنية غير مستقرة وتفتقر إلى أسلحة دفاعية متقدمة، تظل وسيلة ضرورية ومشروعة وتقليدية في الدفاع القومي. والواقع أنه حتى بعض القوى العسكرية الكبرى في العالم أشارت أيضاً إلى أن لديها شواغل أمنية لا يمكن معالجتها إلا بالألغام البرية المضادة للأفراد.

وبوجيز العبارة، إن الصين لا تعترض على تحقيق الغرض من حظر الألغام البرية المضادة للأفراد باتباع نهج مرحلي ولكنها لا تستطيع الموافقة على حظر شامل فوري. وبغية تلبية احتياجاتها الدفاعية المشروعة في اقليمها لا تستطيع الصين إلا أن تحتفظ بحقها المشروع في استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد في أراضيها قبل ايجاد وسيلة بديلة وإنشاء قدرات دفاعية. ولا تستطيع الصين القبول إلا باتفاق دولي بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد يضع باعتباره التام الشواغل الأمنية آنفة الذكر. وقد انتهجت الصين دائماً سياسة خارجية مستقلة تقوم على السلم ولم تشارك قط في عدوان خارجي. ولا نعتزم استخدام الألغام البرية في بلدان أخرى. وعندما تستخدم الصين الألغام البرية المضادة للأفراد في ظروف مشروعة يكون ذلك بغرض دفاعي ضد التدخل العسكري الأجنبي أو العدوان العسكري الأجنبي، وضمان وحدتها القومية وسلامتها الاقليمية وضمان حياة سلمية لشعبها.

رابعاً، آليات معالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. توجد بضع آليات في الوقت الحاضر لمعالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وقد أعرب العديد من الوفود عن آرائها في أفضل هذه الآليات. ويود الوفد الصيني أيضاً أن يغتنم هذه المناسبة ليعرب عما يفضله.

الآلية الأولى هي اتفاقية الأسلحة التقليدية. فاتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها تعتبر آلية مثالية لمعالجة القيود انسانية التي يتعين فرضها على الأسلحة التقليدية. أولا، تغطي الاتفاقية أنواعاً عديدة من الأسلحة التقليدية بما فيها الألغام البرية، التي تخضع لقيود إنسانية، وتشكل بالتالي نظاماً قانونياً مستقلاً قائماً بذاته. ثانياً، لقد وضعت في الاعتبار عند ابرام بروتوكول الألغام البرية الملحق بالاتفاقية والتعديلات على الاتفاقية الشواغل الإنسانية والمصالح الأمنية والتجربة المتجمعة في هذا الصدد. ثالثاً، إن البروتوكول المعدل للألغام البرية اتسع نطاق تطبيقه وعولجت العيوب المتصلة بالألغام البرية من النوع القديم، ووضعت قيود أخرى على استخدام الألغام البرية. رابعاً، لقد انضمت إلى الاتفاقية معظم البلدان القادرة على تطوير وتحسين وصنع الألغام البرية. خامساً، ينص البروتوكول المعدل المتعلق بالألغام البرية على وجوب عقد

مؤتمر سنوي للدول الأطراف لاستعراض تطبيق البروتوكول، وهذا نص لا يرد في أي اتفاق آخر من اتفاقات نزع السلاح الأخرى المتعددة الأطراف. ومن شأن مؤتمر الأطراف السنوي هذا أيضاً أن ينظر في تطوير تكنولوجيات لحماية المدنيين من الآثار العشوائية للألغام البرية. ومن المسلم به أن إحدى نواقص هذه الآلية يتمثل في افتقار الاتفاقية إلى الانضمام الشامل إليها. والواقع أن معظم البلدان التي صوتت تأييداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين بشأن حظر الألغام البرية المضادة للأفراد، بما فيها بعض أشد البلدان تأثراً بالألغام، لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها. ولا مجازفة في القول إنه إذا أمكن مراعاة بروتوكول الألغام البرية المعدل مراعاة عالمية ودقيقة تنعدم الآثار الضارة المترتبة على الألغام البرية طويلة العمر من النوع القديم ويقتصر استخدام الألغام البرية على الأهداف العسكرية. وبالتالي، وفي ضوء الطابع الموضوعي لاتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها والالتزامات القانونية الدولية المترتبة عليها وعدد الدول الأطراف فيها، فإنها تشكل أفضل آلية لمعالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. ويفضل الوفد الصيني التوصل إلى الحل الشامل النهائي للألغام البرية المضادة للأفراد باتباع نهج مرحلي في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

الآلية الثانية هي مؤتمر نزع السلاح. بالنظر إلى الطابع الدفاعي المحض للألغام البرية المضادة للأفراد وأثرها المحدود على الأمن الدولي، فإنه يصعب معالجتها كبند ذي أولوية في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن الوقت لم يحن لحظر الأسلحة التقليدية الدفاعية الصغيرة مثل الألغام البرية المضادة للأفراد. ومؤتمر نزع السلاح، بوصفه هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، ينبغي له بدلاً من ذلك أن يركز على مسائل الحد من التسلح ونزع السلاح التي لها تأثير بارز في الأمن والاستقرار الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن موقف الوفد الصيني واضح. اضافة إلى ذلك، إنه من الواضح أنه من غير المناسب أن يتناول مؤتمر نزع السلاح مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد وحدها وأن لا يضع ترتيبات لبنود أخرى من بنود جدول الأعمال. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن الغالبية الساحقة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح تطالب بمعالجة مسألة الألغام البرية في مرحلة مبكرة، أو هي على استعداد لذلك فإن الوفد الصيني مستعد لإبداء المرونة. إننا لن نعترض على تعيين منسق خاص في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. والمهم بالنسبة للصين هو الهدف من المفاوضات وليس محفل التفاوض. فإذا قرر مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء معالجة مسألة الألغام البرية، ينبغي له أن يكون قادراً على انجاز المهمة المناطة به في ضوء وظيفته وتمثيله وخبرته الفنية وتجربته. ووفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فإنه لا ينبغي لأي اتفاق من اتفاقات الحد من الأسلحة أو نزع السلاح أن ينتقص بأي شكل من الأشكال من الأمن القومي. ومن الضروري في معالجة مسألة الألغام البرية إفساح المجال لوضع الاعتبارات الانسانية ومصالح الأمن القومي في الاعتبار وأخذ الظروف المحددة لمختلف البلدان في الحسبان ووضع الأولويات والآثار الحقيقية لإزالة الألغام في الاعتبار وذلك بغية اعتماد تدابير مناسبة وعملية تشجع على الانضمام العالمي وعلى التحقيق المرحلي للهدف النهائي المتمثل في الحظر الشامل للألغام البرية المضادة للأفراد.

والآلية الثالثة هي "عملية أوتاوا". لقد أحاط الوفد الصيني علماً بعزم عملية أوتاوا على التفاوض وإبرام اتفاقية دولية بشأن الحظر الشامل للألغام البرية المضادة للأفراد قبل انتهاء هذه السنة. وإننا نحترم القرارات السيادية للبلدان المشاركة ونتفهم مقاصدها ورغباتها الإنسانية. غير أننا نرى أن هذه العملية لا تركز إلا على الشواغل الإنسانية فيما تتجاهل أو لا تضع في الاعتبار على النحو المناسب الاحتياجات العسكرية المشروعة للعديد من البلدان في استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد في الدفاع عن أراضيها.

وعلاوة على ذلك، لا تضع عملية أوتاوا في اعتبارها الطابع العالمي الذي يعتبر عاملاً حاسماً في أي اتفاق دولي فعال حقاً. ولذلك، فإن القيمة العملية والآثار الواقعية لهذه العملية هي موضع شك. ونلاحظ أيضاً أن بعض المشاركين في هذه العملية هم أعضاء في أحلاف عسكرية. والحقيقة هي أنه حتى إذا فرضت هذه البلدان نفسها حظراً على الألغام البرية فإنها لا تزال قادرة على الاستفادة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد في عمليات عسكرية مشتركة فيما وراء البحار لأن شركاءها في الأحلاف قد لا يفرضون حظراً شاملاً على هذه الألغام. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان الواقعة خارج إطار أي حلف عسكري والتي تعتمد على نفسها في الدفاع القومي لن تتوفر لها هذه الميزة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن ننتظر ما إذا كانت عملية أوتاوا سوف تترك، أثراً سلبياً على سلطة مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة التفاوض المتعددة الأطراف "الوحيدة" في مجال نزع السلاح وعلى بدء نفاذ البروتوكول المعدل المتعلق بالألغام البرية والملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية.

وأنتقل الآن إلى الاجراءات الصينية المتخذة دعماً للجهود الإنسانية. لقد بذلت الصين جهوداً نشطة للانضمام إلى القوانين الإنسانية الدولية. وقد علقت الصين دائماً أهمية عظيمة على القوانين الإنسانية التي تنطبق على حالات الحرب، واتخذت تدابير ملموسة وفعالة للتقليل من المعاناة الإنسانية بسبب الحروب. والصين منذ عام ١٩٢٩ دولة طرف في بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية. وفي عام ١٩٨١، شاركت الصين في ابرام اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها وكانت من بلدان المجموعة الأولى التي وقعت وصادقت على هذه الصكوك. والواقع أنه لم يصادق على الاتفاقية في عام ١٩٨٢ إلا ١٥ بلداً فقط لم يكن بينها بعض البلدان التي تبدو اليوم نشطة جداً. وبعد ذلك، وانطلاقاً من الروح ذاتها، شاركت الصين في التفاوض بشأن بروتوكول أسلحة الليزر المسببة للعمى وفي تعديل بروتوكول الألغام البرية وفي إبرامهما. وقد ساهمت الصين مساهمات بارزة في سن قوانين إنسانية دولية جديدة وفي تعزيز القيود المفروضة على الألغام البرية المضادة للأفراد. وسوف تقوم الحكومة الصينية، بروح الإنسانية، بالنظر نظرة ايجابية في التصديق على هذين البروتوكولين في موعد مبكر.

وتمتثل الصين امتثالاً دقيقاً لاتفاقية الأسلحة التقليدية، وقد قامت بحملة واسعة النطاق لإزالة الألغام. وتمتثل القوات الصينية امتثالاً دقيقاً لاتفاقية الأسلحة التقليدية وغيرها من القوانين الدولية ذات الصلة. وتقتصر القوات الصينية في بحوثها في مجال الألغام البرية واستخدامها على النطاق المسموح به في اتفاقية الأسلحة التقليدية ولم تنتهك الاتفاقية قط. وانطلاقاً من الاعتبارات الإنسانية، لم تطور الصين قط أفخاخاً متفجرة. وبغية حماية المدنيين، قامت القوات الصينية بحملة واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل لإزالة الألغام وذلك اعتباراً من بداية عام ١٩٩٣ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ في مناطق الحدود في منطقة غوانجي للحكم الذاتي مقاطعة يونان. وقد أزالت القوات قرابة مليون لغم بري وأجهزة تفجير أخرى، وفتحت أكثر من ١٧٠ طريقاً للتجارة عبر الحدود، وحولت إلى السكان المحليين أكثر من ٩٠ مليون متر مربع من الأراضي الخالية من الألغام البرية التي مرت فيها كاسحات الألغام العسكرية. وقد وفرت هذه الحملة ضمانة للسلامة البدنية للسكان المحليين والبناء الاقتصادي لديهم.

وقد بذلت الصين قصارى جهدها لمساعدة البلدان المتأثرة بالألغام البرية. وقد عنيت الحكومة الصينية دائماً بالمصابين المدنيين جراء الألغام البرية في المناطق المتأثرة بالألغام وقدمت الدعم للجهود الإنسانية الدولية الرامية إلى منع التضرر العشوائي للمدنيين بالألغام البرية. وقدمت الصين بالمجان معدات

لإزالة الألغام وتدريباً على إزالة الألغام في كمبوديا وبلدان أخرى. وسوف تواصل الحكومة الصينية دعم التعاون الدولي في إزالة الألغام وتقديم المساعدة في إزالة هذه الألغام ضمن قدراتها للبلدان النامية الأخرى.

وتمارس الصين رقابة مشددة على نقل الألغام البرية. وبغية منع الاستخدام العشوائي للألغام البرية، اتخذت الصين دائماً موقفاً يتسم بالحصافة والمسؤولية البالغتين إزاء تصدير الألغام البرية. وشاركت الصين في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قرارها المتعلق بوقف تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. والواقع أن الصين لم تصدر أي ألغام برية مضادة للأفراد منذ صدور ذلك القرار. وفي أثناء المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة التقليدية في عام ١٩٩٦، أعلنت الحكومة الصينية رسمياً أنها سوف تنفذ وقفاً لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد التي لا تتمشى والمواصفات التقنية الواردة في بروتوكول الألغام البرية المعدل. وفيما يتعلق بحظر تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، فقد بدأ نفاذ البروتوكول المعدل بالفعل بالنسبة للصين.

وقد اتخذ الوفد الصيني موقفاً واقعياً وهادئاً من مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد واتبع نهجاً موضوعياً إزاءها. ونأمل في التوصل إلى حلول متوازنة وعملية مقبولة لدى جميع الأطراف وذلك بناء على تحليل السبب الجذري لهذه المسألة. وفي ضوء الآراء المتباينة في هذه المسألة، يُعرب الوفد الصيني عن استعداده للانضمام إلى الوفود الأخرى في مواصلة دراسة هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح.

لقد أطلت عليكم في كلمتي التي استغرقت الكثير من وقتكم. غير أن هذه هي المرة الأولى التي أدلي فيها ببيان في هذه السنة، ولكم اعتذاري.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير زايبرت.

السيد زايبرت (ألمانيا): السيدة الرئيسة، أرجو أن تتقبلوا تهاني الصادقة بمناسبة توليكم رئاسة هذا المؤتمر. إننا نعي تماما الثقل الخاص لمسؤولية وعبء منصبكم في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها المؤتمر. ولكننا نثق في إدارتكم الماهرة للتغلب على المأزق الحالي ودفع المؤتمر مرة أخرى إلى السير في أعماله الموضوعية الهامة. وثقوا بأن وفدي سيتعاون معكم وسيدعمكم بصورة كاملة في هذا المسعى. وأود في هذا الصدد أن أعرب أيضا ان شكري لسلفيكم في هذا المنصب، السفيرة ديالو، والسفير بيردينيكوف لما بذلاه من جهود متواصلة لبلوغ هذا الغرض.

عندما تكلمت لأول مرة في مداخلة وجيزة في أواخر شهر أيار/مايو، حَيَّيت الإنجازين البارزين الذين يحق لهذا المؤتمر أن يفخر بهما كل الفخر، ألا وهما: اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي دخلت حيز النفاذ مؤخرا، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ويعتبر هذان الصكان بمثابة إنجازين تاريخيين في عملية نزع السلاح ومساهمتين بعيدتي المدى في تحقيق السلم والاستقرار. ولقد كانا ثمرة التزام قوي وسنوات من المفاوضات المكثفة التي كانت قاسية في بعض الأحيان. وهكذا وضع المؤتمر لنفسه معايير عالية سوف يقيِّمه المجتمع الدولي على أساسها. وإذا لم يكن بالمستطاع إحراز نتائج باهرة في كل عام، لا يوجد أي مبرر للتوقف في مأزق غير مقبول.

لقد كانت مسألة حظر الألغام البرية المضادة للأفراد في رأس جدول الأعمال الدولي كهمٍّ إنساني وكمسألة هامة من المسائل المتعلقة بعملية الحد من الأسلحة. وتعرب ألمانيا عن التزامها التام بالشروع في وقت مبكر بالمفاوضات المتوخاة في إطار عملية أوتاوا. وفي الوقت نفسه نعتقد بأنه يجب على مؤتمر نزع السلاح، في ضوء دوره العالمي وخبرته الغنية في مسائل نزع السلاح، أن يسهم هو نفسه مساهمة كبيرة في التوصل إلى إبرام اتفاق دولي شامل وملزم قانوناً بشأن حظر الألغام البرية المضادة للأفراد. وإننا نشعر بخيبة أمل شديدة لعدم تمكن المؤتمر حتى هذا اليوم من الاتفاق حتى على تعيين منسق خاص تكون مهمته استكشاف السبل التي يستطيع بها مؤتمر نزه السلاح أن يتناول مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وعوضا عن ذلك، غرق المؤتمر في نقاش فلسفي حول ما إذا كان عليه البت أولاً في مسألة تعيين منسق خاص أم في مسألة برنامج العمل.

وما زال وفدي مستعدا لمناقشة أي اقتراح معروض علينا بما في ذلك المحاولة الجديرة بالثناء التي قامت بها رئيسة مؤتمرنا السابقة، السفيرة ديالو بحثا عن أساس مشترك لجدول الأعمال. وينطوي الاقتراح المقدم من السفيرة ديالو على عناصر يمكن لألمانيا أن تؤيدها تماماً. فاسمحوا لي أن أذكر فقط بأن منسق المجموعة الغربية بيَّن في آخر جلسة عامة خلال دورة العام الماضي أنه: "يمكن القيام على الفور بإنشاء لجان مخصصة تعنى بضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي، والشفافية في مسألة التسلح". وكان بإمكان المؤتمر في تلك المرحلة أن يتوصل على الأقل إلى تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، بل إلى القيام عند الضرورة بتعيين منسقين معنيين ببرنامج العمل، وبفعالية المؤتمر وتوسيع نطاق عضويته. ولربما شكل ذلك حافزا جديدا لأعمالنا.

ولقد استرعى سلفي انتباه المؤتمر في البيان الذي أدلى به في ٢٣ كانون الثاني/يناير إلى ضرورة الإسراع في إجراء مفاوضات مبكرة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون معاهدة متعددة الأطراف ويمكن التحقق من فعالية تطبيقها. وستعتبر هذه المعاهدة بمثابة مساهمة هامة في عملية نزع السلاح النووي كما ستفيد في الوقت نفسه في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. وبناء على المشاورات المكثفة والمتعمقة التي أجراها السفير شانون توصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء في عام ١٩٩٥ بشأن ولاية لمفاوضات وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويشكل ذلك أساسا متينا يمكّن المؤتمر من مباشرة أعماله على الفور. وسيكون المؤتمر بشروعه في مفاوضات وقف الإنتاج قد استجاب لما ورد في القرار ٧٥/٤٨ لام الذي اعتمدته بالإجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣. وفيما يتعلق بنظام معاهدة عدم الانتشار، أود أن أعرب عن التهاني للسفير لافر بمناسبة اتخاذ الرئيس كاردوسو قرار عرض معاهدة عدم الانتشار على الكونغرس كي يصادق عليها. وترحب ألمانيا بهذه الخطوة كمساهمة هامة في الجهود المبذولة لتحقيق الشمول العالمي في نظام معاهدة عدم الانتشار.

ولقد بيَّنت الوقائع في هذه الدورة مرة أخرى أن الهزيمة الذاتية هي النتيجة التي يؤدي إليها جعل إحراز التقدم في مجالٍ رهنا بإحراز التقدم في مجالات أخرى. فهذا النوع من الربط بين الأمور وصفة لمنع إحراز أي تقدم في مؤتمر نزع السلاح، ولذا يجب التخلي عنه نهائيا. ويرى وفدي أن الاستمرار في الربط بين قرار بشأن برنامج العمل وقرار بشأن تعيين منسق خاص مهمته النظر في إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدراج بند معين في برنامج العمل المذكور، هو أمر غير ملائم وغير منطقي إلى حد بعيد. ولن يفيد أكثر من ذلك التشديد على أولويات بغية استثناء أولويات أخرى ورفضها. فيجب أن يتم النظر في جميع المسائل بصورة موضوعية. وينبغي للمؤتمر بعد ذلك أن يتخذ أي خطوات ممكنة. فهذه يمكن أن

تشكل أساسا يعتمد عليه وأساسا للعمل على إحراز مزيد من التقدم. فحرب الإجراءات لم تكن غير مثمرة فحسب، بل منعتنا أيضا من التركيز على مسائل هامة تعتبر ملحة وجاهزة للتفاوض بشأنها. وإننا نرحب بالاقتراحات القيمة التي قدمها اليوم كل من السفيرة كوروكوشي والسفير بيرغونيو لزيادة الفعالية في عمل مؤتمر نزع السلاح.

إنني أدرك أن بعض تعليقاتي اتسمت بقدر من الصراحة. ولكنني أبديتها باسم بلد ما زال يؤمن بمهمة ومسؤولية مؤتمر نزع السلاح الفريدتين في الحفاظ على زخم عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وفي الختام، أعرب عن أملنا الصادق في أن يتمكن هذا المؤتمر من استئناف أعماله في نهاية الشهر المقبل وقد تجدد شعوره بالالتزام بالأعمال المفيدة والموضوعية، وأن ينهض بالتالي بمسؤولياته بوصفه المحفل الدائم المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات العالمية بشأن نزع السلاح.

إننا نؤيد تماما الجهود التي تبذلونها، سيادة الرئيسة، لإجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود خلال الفترات الفاصلة بين الدورتين لضمان ألا يبدد المؤتمر طاقاته بعد الآن في مناورات بلاغية وإجرائية ولضمان قيامه بما ينبغي له أن يقوم به من أعمال، أي إجراء مفاوضات حقيقية ترمي إلى تعزيز السلم والأمن.

وأخيرا، أود أن أعرب عن أحر التمنيات لجميع السفراء الذين سيغادرون مؤتمر نزع السلاح وأن أشكرهم على ما أبدوه من ودٍّ وتعاون.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا، السفير آمات فوريس.

السيد آمات فوريس (كوبا) (الكلمة بالإسبانية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أتقدم إليكم بتحياتي وأن أعرب لكم عن تقديرنا للجهود التي تبذلونها كي يعالج هذا المحفل مسائل تتصل بدواعي وجوده وهي التوصل إلى تدابير فعالة لنزع السلاح. ونعرب أيضاً عن خالص امتناننا لسفيرة السنغال التي أدارت أعمال مؤتمر نزع السلاع قبلكم بكل تفانٍ. وأود أيضاً أن أغتنم هذه المناسبة لأشكر الأمانة وجميع الوفود الذين رحبوا ترحيباً لطيفاً بنا قبل أربعة أشهر عندما تولينا مسؤوليتنا في مكتب الأمم المتحدة هذا وخاصة في مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم أن وفد الصين سيعمل مخلصاً في السعي إلى التوصل إلى أنسب الحلول اللازمة للمشاكل التي تقع في إطار اختصاص هذا المؤتمر الذي نشارك فيه مشاركة نشطة. ونقول اليوم أيضاً وداعاً لأصدقائنا المغادرين أماكن عملهم في هذا المؤتمر ونتمنى لهم النجاح في حياتهم وعملهم في المستقبل.

وفي وقت يعود إلى عام ١٩٧٠ جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في تلك السنة أنه "إذا ما استخدمت أعداد من هذه الأسلحة (الأسلحة النووية) في أي وقت، قد يُقتل مئات الملايين من الناس، وتنتهي حتماً المدنية كما نعرفها وكذلك حياة المجتمع المنظمة في البلدان المشاركة في النزاع. والعديد ممن ينجون من الدمار المباشر ... يتعرضون لتلوث إشعاعي واسع الانتشار ويعانون من آثار طويلة الأجل جراء

التعرض للاشعاع وينقلون إلى ذريتهم عبئاً جينياً يصبح واضحاً في شكل عجز تعاني منه الأجيال اللاحقة". وإذا اكتفينا بإيراد مثال واحد على آثار استخدام الأسلحة النووية أمكننا أن نتذكر ما حدث في مدينتي هيروشيما وناغازاكي اللتين وقعتا ضحية استخدام هذه الأسلحة. لقد وُضعت تقديرات مختلفة للإصابات الناشئة عن ذلك ولكنه من الصعب تحديد عدد دقيق للأشخاص الذين تعرضوا للاشعاع والذين ربما كانوا قد ماتوا بعد هربهم من هاتين المدينتين. ووفقاً لأحد المصادر التي يمكن الرجوع إليها، بلغ عدد الضحايا في هيروشيما ٠٠٠ ٧٨ قتيل و٠٠٠ ٨٤ مصاب بينما بلغ العدد في ناغازاكي ٠٠٠ ٢٧ قتيل و٠٠٠ ٤١ مصاب. وكان أيضاً آلاف الناس في عداد المفقودين. وهذه الأرقام لا تعكس إلا تقديرات معتدلة لتأثير تلك الأسلحة على الناس. وماذا نستطيع أن نقول عن الدمار الذي نزل بالهياكل الأساسية في هاتين المدينتين وعن الآثار الطويلة الأجل التي عانى منها الباقون على قيد الحياة والتغييرات الجينية التي تعرض لها أحفاد هؤلاء الأشخاص؟ إننا نشير بطبيعة الحال إلى قنابل صغيرة بالمقارنة مع القنابل الموجودة اليوم. ويبدو أن جزءاً كبيراً من البشرية قد نسي هذه الحقائق وإمكانية تكرر حدوث ذلك في ظروف مختلفة تماماً زادت فيها القدرة التدميرية للأسلحة النووية زيادة لا تقاس.

وإلى جانب التطوير النوعي والكمي لأسلحة الدمار الشامل هذه نشأ اهتمام دولي متزايد بالقضاء عليها. ففي الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ اعترف بأولوية نزع السلاح النووي. ماذا حدث منذ ذلك الحين؟ ما هو الدرس الذي استخلص من الحقائق، ولماذا لا يولي هذا المؤتمر اهتماماً لما يعتبر طلباً أساسياً من بلدان عدم الانحياز والذي ينبغي له أن يكون مسألة تهم الجميع؟ الذي يحدث هو أن حفنة من البلدان التي تتظاهر في محافل أخرى بأشد الاحترام لقرارات الأمم المتحدة وتوصيات ومقررات المجتمع الدولي بوجه عام لا تأبه في مؤتمر نزع السلاح مثلاً بما جاء في فتوى محكمة العدل الدولية، ولا تأبه بأحكام قرار الجمعية العامة؛ ولا تأبه بالاعتبارات التي سجلتها الشخصيات البارزة التي شاركت في الدراسة الواردة في تقرير كانبيرا؛ ولا تأبه بالتوصيات الواردة في قرار اللجنة الفرعية لحماية الأقليات؛ ولا بما تقوله البلدان النامية الممثلة في حركة عدم الانحياز في ما تعقده من مؤتمرات قمة واجتماعات وزارية؛ بل لا تأبه بما جاء في المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار وبما تطالبنا به العديد من المنظمات غير الحكومية والشخصيات البارزة التي تضطلع بجهود تستحق الثناء لايجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن عدم مرونة هذا العدد القليل من الوفود حمل هذا المحفل على النظر في أشكال وطرق من شأنها أن تمكنه من ايجاد سبل ووسائل لمعالجة فئة من الأسلحة التقليدية هي الألغام البرية المضادة للأفراد. وإذا ما وُجد التفاهم وكذلك المرونة التي كثيراً ما ترد الإشارة إليها، أمكن أن يكون الحل أيضاً في التفاوض بشأن الأسلحة النووية التي وُصفت بأنها أسلحة دمار شامل، وفي تحديد الطرق والسبل في سياق برنامج العمل التي من شأنها أن تجعل من الممكن تحليل مواضيع أخرى مثل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وهذان موضوعان فقط من الموضوعات ذات الأولوية.

وإننا لا نعلم كيف سيقف الرأي العام العالمي في وجه الحل الذي يحاول البعض فرضه. وما نعرفه هو أنه إذا تجاهل هذا المؤتمر مطالب وفود مجموعة الـ٢١ والعديد غيرها من الوفود بشأن معالجة برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي في هذا المحفل، أمكننا اعتبار هذه القضية قضية خاسرة وبذلك نترك للقوى النووية القرارات بشأن ما هو مناسب لها على أفضل وجه من زاوية ما تعتبره هذه القوى أمنها القومي والتهديدات التي تواجهها ودور هذه الأسلحة في الردع.

دعونا ألا نقول يوماً إننا لم نسمع تحذيراً من أحد. وكما سبق أن قال أحد الوفود في هذا المحفل، ليس هناك توازن بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية سواء من الناحية النظرية أو في ميدان المعركة. واستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد كسلاح مشروع لم يحظر. ولقد كان هناك دائماً شعور بالقلق تشعر به كوبا وغيرها بشأن الاستخدام العشوائي وغير المسؤول لهذه الألغام والضرر الذي تنزله في صفوف السكان المدنيين. واستجابة لهذا القلق جرى تعديل البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية عام ١٩٨٠. وإذا امتثلت الدول لأحكام هذا البروتوكول وأحكام الاتفاقية ذاتها، لن تقع أية اصابات تثير الحزن في نفوسنا. وهناك في الجانب الآخر المشاكل التي يمكن أن تنجم عن الألغام الموجودة في مناطق النزاعات المسلحة السابقة. وينبغي لنا أن نعالج هذه المشاكل على الفور. ولقد أبلغنا الأمين العام للأمم المتحدة بالفعل باستعدادنا للمشاركة في هذه العمليات شريطة أن تكون ذات طابع إنساني.

ويمكننا فهم الشواغل الإنسانية عندما تكون قائمة على سياسات تتبعها الحكومات والمنظمات والشخصيات البارزة المعروفة بحمايتها الحقيقية للسكان المدنيين. غير أن الأمر ليس كذلك في حالة الحملات التي تقوم بها بلدان تقول إنها لا ترغب في رؤية تشويه طفل مشوّه ولكنها تسبب الموت والمعاناة من خلال تجويع الملايين من الأطفال لأسباب أخرى كما في حالة الحصار الاقتصادي الذي لا يميز بين مختلف قطاعات السكان ويمنع إنقاذ حياة الناس بمن فيهم الأطفال بسبب عدم وجود ضابطة النبض أو أدوية أساسية للتخفيف من المعاناة من السرطان. وإننا نورد هذ العدد القليل من الإشارات الوجيزة لبيان عدم اقتناعنا بدوافع بعض منظمي الحملات، ولن نتوقف أبداً عن المطالبة بأن يعالج هذا المؤتمر نزع السلاح النووي. وإننا مقتنعون بأننا على حق في ذلك وبالتالي سنواصل التمسك بموقفنا. ونأمل في أن نواصل التمتع بالمساعدة التي تقدمها منظمات مثل حملة نزع السلاح النووي التي تحثنا على عدم الاستسلام، وإننا ندعو الرأي العام والصحافة في الوقت ذاته إلى متابعة التطورات التي تجري في هذا المحفل وأن لا تدع مؤتمر نزع السلاح يصبح محفلاً لتطبيق عدم الانتشار أو نزع السلاح على الفقراء.

دعونا نحظر استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد في مهاجمة بلدان أخرى، دعونا نعزز حظر الاستخدام العشوائي وغير المسؤول لها، ولكن دعونا ألا نتجاهل حق الدول المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة في الدفاع عن النفس وفي الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. وقد تجد بعض البلدان أن الألغام لم تعد مفيدة وترغب بالتالي في فرض حظر عليها. غير أن الحالة تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وهذا أمر ينبغي وضعه في الاعتبار. وكما تبين، فإن الأسلحة النووية لا فائدة عسكرية لها، ومع ذلك فإن بعض البلدان الحائزة لها ترفض رفضاً مطلقاً التخلي عن هذه الأسلحة بل هي ليست مستعدة حتى للدخول في أي التزام يرمي إلى ذلك.

وإننا نأمل سيدتي الرئيسة أن تبدأي إجراء مشاورات عاجلة بشأن وضع برنامج عمل ووضع الترتيبات اللازمة لتمكين هذا المؤتمر من معالجة مسائل ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ولن يألو الوفد الكوبي جهداً لضمان تحقيق ذلك على نحو مرض.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. لقد استنفدت قائمة المتحدثين لهذا اليوم. هل ترغب وفود أخرى في الكلام في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثل كندا، السفير موهير.

السيد موهير (كندا): السيدة الرئيسة، نظرا إلى أننا لم نخطركم والآخرين بأننا سنتحدث اليوم، فإنني سأحاول الإيجاز قدر المستطاع. أود أن أقول، أولا، إنه لمن دواعي السعادة أن نراكم في منصب الرئاسة، وستحاول كندا، كالمعتاد، أن تكون طرفا في إيجاد حلول لمشاكل المؤتمر وليس طرفا في خلق تلك المشاكل. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب ببساطة عن تقديري للزملاء الذين سيغادرون المؤتمر بعد أن استمتعنا برفقتهم وتعاونهم في العمل أثناء وجودنا هنا خلال السنتين المنصرمتين، ونتمنى لهم طبعاً أفضل التمنيات للمستقبل. وأود أن أعرب أيضا عن تدير كندا الحار للرسالة التي أبلغنا إياها صباح هذا اليوم السيد لافر، سفير البرازيل.

وفيما يتعلق بأعمال المؤتمر، أعتقد أننا أوضحنا رأي كندا في مناسبات عديدة هنا، في شهر كانون الثاني/يناير ومرة أخرى في مطلع شهر أيار/مايو عندما أعربنا عن اعتقادنا بوجود عدد من العناصر التي يمكن أن يتناولها المؤتمر بل ويجب عليه أن يتناولها، ونأمل في أن يتم في المستقبل القريب إيجاد طريقة نباشر بها فعلاً نظرنا في تلك العناصر.

ولكنني أود أن أضيف كلمتين فقط بخصوص مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. لقد راعت كندا، في اعتقادنا، مراعاة تامة آراء البلدان بشأن هذه المسألة التي نقر بأنها معقدة وصعبة للغاية، ولا شك في أننا نرحب ترحيباً كبيراً بمساهمة السفير شا صباح هذا اليوم، وأنا أوافقه في جزء كبير مما قاله. وأعتقد بالطبع أن بإمكانه أن يأخذ ما شاء من وقت هذه الهيئة لبيان آرائه. ولا أقترح هنا الدخول في أي جدل، ولكنني أود فقط إبداء أربع أو خمس ملاحظات سريعة جداً. أولا، لم تحاول كندا في أي وقت من الأوقات فرض الهدف الكندي على مؤتمر نزع السلاح. هذا لأننا احترمنا مختلف الآراء التي تم الإعراب عنها في هذه القاعة كما احترمنا المواقف الوطنية الراسخة. ثانيا، لم نطلب في أي وقت من الأوقات تبني المؤتمر لعملية أوتاوا وذلك لنفس الأسباب المبينة آنفا. ولقد اعترفنا اعترافا تاما بضرورة تقديم رد متعدد الأبعاد أو وضع خطة عمل متعددة الأبعاد لمعالجة مسألة الألغام البرية. ونحن نشاطر السفير شا جميع الآراء التي أعرب عنها بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكول الإضافي الخاص بالألغام البرية. ونوافق على القول إن إزالة الألغام البرية موضوع أساسي. ونوافق على القول إن المساعدة الإنسانية للضحايا ضرورية. كما لم نعترض في أي وقت من الأوقات على أن يفعل المؤتمر ما يعتقد بأنه يجب عليه أن يفعله ويمكن أن يفعله بخصوص الألغام البرية المضادة للأفراد. ولم نعترض على فكرة تعيين منسق خاص. كما أننا لا نجد صعوبة في قبول إقرار المؤتمر لولاية تكون تعبيرا واضحاً عما يود المؤتمر إنجازه في ميدان الألغام البرية المضادة للأفراد. لذا أعتقد بأن هذه السمات المختلفة قد ميزت النهج الذي تتبعه كندا في تناول هذه المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولكنني أعتقد بأنه من الضروري أيضا أن أوضح تماما أن هدف كندا الوطني، أي فرض حظر، حظر شامل على الألغام البرية المضادة للأفراد، هو هدف نوليه أهمية رئيسية. وسنحاول بلوغه بكل ما نملك من قوة. ونعتقد بأن قيمة هذا الهدف وسلامته تتجليان في أي دراسة موضوعية للأمر. ولسوف نعمل لتحقيق هذا الهدف بالتعاون مع جميع الذين يعتقدون اعتقادا قائما على حسن النية أنهم يشاطروننا آراءنا بشأن تلك المسألة. وذلك لا يعني أننا حاولنا في أي وقت من الأوقات تقييم آراء البلدان الأخرى أو تقدير هذه الآراء أيا كانت أو الحكم عليها أو إدانتها. وستشكل بروكسل وأوسلو خطوتين هامتين في اتجاه توقيع أكبر عدد ممكن من الدول على اتفاق للحظر الشامل في أوتاوا في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وما زلنا نعتبر عملية أوتاوا عملية هامة للغاية بل عنصراً ضرورياً وأساسياً لنهج متعدد الأبعاد في معالجة المشكلة الرهيبة الناجمة عن الألغام البرية المضادة للأفراد. ونأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح

من الاتفاق على ما سيسهم به في هذا النهج المتعدد الأبعاد، وإن كنا نأمل أيضا في أن يفعل ذلك دون إصدار أحكام غير موضوعية بشأن عمليات أخرى.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل كندا على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في الكلام؟ لا يوجد أحد.

عملا بما أعلنته في بداية هذه الجلسة العامة، أدعو الآن المؤتمر إلى الإعراب عن رأيه في مشروع المقرر المتعلق بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد على النحو الوارد في الوثيقة CD/1465، على أن يكون مفهوما أن اعتماد مشروع هذا المقرر سيتيح المجال لاعتماد برنامج عمل للمؤتمر بأسرع ما يمكن، وأعد ببذل ما بوسعي لبلوغ هذا الغرض. هل يمكن لي أن أعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع هذا المقرر؟

لقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر، السفير زهران.

السيد زهران (مصر): السيدة الرئيسة، بعد أن اعتمدنا مشروع المقرر المقدم في الوثيقة CD/1465 أبدأ أولاً بتحيتكم كرئيسة للمؤتمر، وأشكركم على الجهود التي قمتم بها والمشاورات التي بدأتموها منذ البداية لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء حول هذا الموضوع. وفي نفس الوقت الذي أعبر فيه عن الشكر والتقدير للسفراء الزملاء الذين سوف يتركون قريباً وأحيي جهودهم في مؤتمر نزع السلاح وإسهاماتهم شخصياً ونيابة عن بلادهم في أعمال مؤتمر نزع السلاح سفيرة اليابان السيدة كوروكوشي وسفير هولندا السيد ديمبنسكي وسفير شيلي السيد بورغونيو وأحييهم للبيانات التي ألقوها في هذا الشأن وهم يودعوننا بعد فترة حافلة من العمل في مؤتمر نزع السلاح.

أود أن أؤيد أيضاً ما ذكره هؤلاء السفراء حول ضرورة العمل على تحسين آلية العمل في مؤتمر نزع السلاح. وهذا ما سبق أن أوضحه وفد مصر منذ بداية عمل هذا المؤتمر حول ضرورة تعيين المنسق الخاص لاستكمال الجهود التي سبق أن عالجناها سوياً حول تحسين عمل مؤتمر نزع السلاح وكيفية التقدم في ذلك حتى يمكن تخطي مثل هذه العقبات التي وجدناها منذ بداية عمل المؤتمر نظراً لأن هناك أوجه نقص وهناك حاجة ملحة لضرورة مراجعة النظام الداخلي بحيث يتمشى مع تغير الظروف بعد أن قام مؤتمر نزع السلاح بجهود مشكورة لصالح البشرية في إبرام عدد من الاتفاقيات التي كان من حسن حظي أني شاركت شخصياً في المفاوضات حولها ألا وهي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والاتفاقية التي وافقنا وقمنا سويا بالتفاوض عليها وهي اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية.

الآن، بعد اعتماد المقرر الخاص بالألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي قدمه وفد استراليا في الوثيقة CD/1465، يؤسفني أن أقول إننا اعتمدنا هذا المقرر بدون أن نعتمد برنامج عمل للمؤتمر. ولم يعترض وفد مصر على ذلك، وهذا ما ذكرته باسم وفد مصر عدة مرات في عدة بيانات ألقيتها في الجلسات العامة للمؤتمر وفي المفاوضات وفي المشاورات غير الرسمية الرئاسية وفي إطار مجموعة الـ ٢١، إلا أنه لا يمكننا

أن ننتقي موضوعاً من بين مختلف الموضوعات المطروحة للنقاش في مؤتمر نزع السلاح ألا وهو الألغام البرية المضادة للأفراد بدون أن نتفق على برنامج عمل شامل لمؤتمر نزع السلاح أولاً يعكس أولويات المجتمع الدولي. وكما ذكرت قبل ذلك، وأؤكد مرة أخرى أن موضوع نزع السلاح النووي في نظرنا يجب أن يحظى بالأولوية التي وافق عليها المجتمع الدولي، والمحفل الوحيد للتفاوض حول نزع السلاح هو مؤتمر نزع السلاح. وهذا ما وافقنا عليه في القرار الخاص بالمبادئ والأهداف الذي تم اعتماده في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي عام ١٩٩٥. وذكرنا من الموضوعات ذات الأولوية موضوع نزع السلاح النووي لمعالجته تدريجياً، والمكان الوحيد لمعالجة هذا الموضوع في إطار متعدد الأطراف هو مؤتمر نزع السلاح.

والدول الحائزة للأسلحة النووية يمكنها ومن حقها أن تتفاوض حول تخفيض الأسلحة النووية خارج مؤتمر نزع السلاح وإخطارنا بالخطوات التي اتخذتها في هذا الشأن حتى نراعيها في مفاوضاتنا في مؤتمر نزع السلاح.

باسم وفد مصر أعرب عن الأسف لأننا لم نتمكن حتى الآن من اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح وفقاً للنظام الداخلي وانتقينا موضوعاً واحداً لا يحظى رغم أهميته بالأولوية القصوى التي علقنا بخطى بها نزع السلاح النووي، لقد انتقينا ذلك الموضوع لنبدأ به عمل مؤتمر نزع السلاح.

نحن سوف نتعاون مع المنسق الخاص لمعالجة هذا الموضوع إنما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن نتيجة عمل المنسق الخاص لا يمكن أن تتوصل إلى أي شيء قبل الاتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. فموافقتنا على ذلك مرتبطة بالموافقة على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح برنامج شامل وقد قدم وفد مصر، ثم اعتمدت مجموعة الـ ٢١ برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح ونحن مستعدون للتفاوض على هذا البرنامج للتوصل إلى برنامج مقبول من الجميع. وفي نظرنا أن موضوع نزع السلاح النووي، وموضوع إنشاء لجنة خاصة بشأنه، وموضوع ضمانات الأمن لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وموضوع الفضاء الخارجي وغير ذلك من الموضوعات التي يمكن تعيين منسقين خاصين حولها يجب أن تحظى بالأولوية. إنما الموضوع الذي أود أن أكرره مرة أخرى هو موضوع تحسين آلية العمل في مؤتمر نزع السلاح، ويلزم في نظري وأقترح الاتفاق على تعيين منسق خاص حول هذا الموضوع للعمل فوراً على سبل تحسين أداء عمل مؤتمر نزع السلاح.

الآن وافقنا على تعيين منسق خاص، وأهم شيء بعد ذلك هو أن نحدد من هي هذه الشخصية. وأود أن أشير هنا وأن أشيد بما ذكره السيد سفير الصين في بيانه حول الألغام البرية المضادة للأفراد. يهمنا أولاً أن يأخذ المنسق الخاص بعين الاعتبار موضوع إزالة الألغام القديمة والمتروكة وخاصة الألغام البرية بصفة عامة التي زرعتها دول أثناء احتلالها لأراضي دول أخرى، وهنا أشير إلى حالة مصر بصفة خاصة والألغام البرية المتروكة والمزروعة في أراضي مصر من قبل دول أجنبية منذ الحرب العالمية الثانية ومنذ الحروب في منطقة الشرق الأوسط وهذه يجب أن نوليها الأولوية القصوى لأن حظر الإنتاج في المستقبل لن يؤدي أبداً إلى إزالة المخاطر على الإنسانية بما في ذلك الأخطار التي يتعرض لها الأفراد وجهود التنمية في مصر وفي حالات الدول الأخرى المشابهة لحالة مصر حيث يوجد لدينا في مصر ما يعادل ٢٣ مليون لغم متروك وقديم. يجب معالجة هذا الموضوع بأولوية قصوى. ثانياً، موضوع الالتزامات الدفاعية وحق الدفاع المشترك عن الحدود الشاسعة المترامية والتي تمر في مناطق غير آهلة بالسكان فلا يمكن تصور أننا نتغاضى عن

الاهتمامات الأمنية لمختلف الدول في إطار حقها في الدفاع الشرعي فهذان الموضوعان يجب أن يحظيا في نظرنا بأولوية وقد حرصت على التأكيد على ذلك هنا ومن الآن قبل أن يقوم المنسق الخاص بعمله في هذا الشأن.

أخيراً، أود أن أحيي باسم وفد مصر البيان الذي ألقاه السيد سفير البرازيل، السفير سيلشو لافر حول عزم بلاده الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وهذه خطوة هامة جداً ليس فقط على طريق عدم الانتشار وإنما على طريق نزع السلاح النووي عالمياً ونأمل التوصل إلى عالمية هذه المعاهدة حتى نتوصل في النهاية إلى إزالة الأسلحة النووية من على ظهر الأرض تطبيقاً كاملاً وأميناً وبحسن نية في أقرب فرصة ممكنة للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل مصر على البيان الذي أدلى به السيد السفير، ثقوا بأنني استمعت إليكم بفائق الاهتمام. وأود أن استرعي الانتباه مرة أخرى إلى أنني لن أبخل بأي جهد يمكّننا من اعتماد برنامج العمل. أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بوخ (النرويج): السيدة الرئيسة، نظراً إلى أن النرويج تتكلم لأول مرة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أقدم إليكم، كما فعل غيري، التهاني بمناسبة توليكم هذه المهمة الهامة. إننا نتطلع لإقامة تعاون بناء خلال فترة رئاستكم.

أرجو أن تسمحوا لي بتقديم بعض التعليقات بخصوص الموقف النرويجي إزاء تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. إن استعدادنا لقبول تعيين منسق خاص، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة CD/1465، يستند إلى الفهم التالي: تكون المشاورات التي يجريها المنسق الخاص عملية مفتوحة وتمهيدية الهدف منها هو الحصول على آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تناول موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد في إطار مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك ما يمكن إقراره من ولاية وترتيبات تنظيمية. فالاتفاق على تعيين منسق خاص هو مجرد اتفاق على مواصلة البحث عن طرق معالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في إطار مؤتمر نزع السلاح دون أن يمس ذلك بالنتائج النهائية. وأخيراً يُتخذ قرار حازم، وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر، بشأن طريقة معالجة، أو حتى معالجة، مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في إطار مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل النرويج على البيان الذي أدلى به. أمامي في قائمة المتحدثين ممثلو الهند ونيوزيلندا وسري لانكا وكوبا والمكسيك. أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند السفيرة غوز.

السيدة غوز (الكلمة بالانكليزية): السيدة الرئيسة، نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها منذ توليكم الرئاسة، اسمحوا لي أن أؤكد لكم تعاون وفدي معكم في الجهود التي ستبذلونها لجعل مؤتمر نزع السلاح يبدأ أعماله. وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات المتحدثين الذين ودّعوا زملاءنا وأصدقاءنا الأربعة المغادرين. ولسوف نشعر بغيابهم. ولا بد لي من أن أقول إنني ربما كنت أحسدهم لأنهم سيذهبون في مسارات قد يكون سلوكها أيسر من سلوك مسارنا.

أما السبب الذي دفعني إلى طلب الكلمة اليوم بعد اعتماد مقرر بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، فليس مناقشة هذا المقرر. فكما سبق أن قلنا، إننا لا نجد مشكلة في هذا المقرر بصيغته القائمة، بل لم نجد مشكلة فيه حتى عندما اقترحه سلفكم للمرة الأولى. أما سبب طلبي الكلمة فهو لاسترعاء انتباهكم إلى مطلع الوثيقة CD/1465. فقد جاء في هذا المطلع ذكر لـ"جهوده الجارية العاجلة والرامية إلى وضع برنامج عمل لدورته لعام ١٩٩٧". ونحن لسنا على علم بوجود أي جهود عاجلة جارية بشأن برنامج العمل. ولكننا نعلم بالطبع أنه قدمت منذ بداية هذا العام أربعة اقتراحات على الأقل بشأن برنامج العمل. فقدّم اقتراح إيراني، وقدّم اقتراح كندي، كما قدّمت مجموعة الـ ٢١ اقتراحاً، وأعتقد بأن أحد الرؤساء السابقين حاول أيضاً العمل على وضع برنامج عمل. ولدينا بالطبع تعهدكم بأنكم ستعنون بموضوع برنامج العمل، وذلك على ما يفترض في الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومفاوضات اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ما يؤدي إلى التوصل إلى توافق في الآراء عندما نباشر أعمالنا في نهاية تموز/يوليه.

ولكن اسمحوا لي أن أحاول الإعراب عما يزعجني حقا. ما يزعجني هو بعض التعليقات التي أُدلي بها صباح هذا اليوم. أود أن أبين بكل بوضوح ما هو موقفنا بشأن مسألة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح. إننا نرى أن مبدأ توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح قد وضع لحماية الضعفاء وليس لتجاهل الضعفاء. ولكن من المؤسف أننا نجد على ما يبدو أن هناك مناسبات لا يلائم توافق الآراء فيها أغلبية من الأعضاء، واستخدام كلمة "أغلبية" يوحي فعلاً بأن توافق الآراء هو إجراء في عملية تصويت، عملية تصويت خفي ولكن عندما يواجه بلد ما مشكلة معينة، وأن بلداً وحيداً، فإنه يجب النظر في هذه المشكلة ومراعاتها. ولا أعتقد أن أي بلد يؤخر سير الأمور، حتى ولو في مسألة إجرائية أو في مسألة قد تبدو إجرائية لبعضنا، يفعل ذلك باستخفاف. فهذا البلد يفعل ذلك صيانة لمصلحته القومية، ويجب علينا كمجموعة من الدول المسؤولة أن ننظر في هذه المشاكل. ويزعجني للغاية هذا الاتجاه بالذات في مؤتمر نزع السلاح وما ينطوي عليه لمستقبل أعمالنا.

إننا كعضو في مجموعة الـ ٢١ أخذنا نعتاد على تجاهلنا. نطرح أولوياتنا فيُصرف النظر عنها بوصفها كلاماً خطابياً. لقد جربنا ذلك وليس الأمر بالجديد. لقد دعونا في ١٤ آذار/مارس من العام الماضي إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وكنا قد دعونا في عام ١٩٩٤ إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وما برحنا نطلب ذلك منذ ذاك التاريخ، وهي مسألة أولوية. نعم إننا نراعي وجود بلدان تواجه مشاكل. ونود تناول تلك المشاكل. أما إذا كان الرد علينا بالنفي القاطع فلا يوجد مجال حتى لتناول هذه المشاكل. ولكن هناك ما يثير الاهتمام في وجهة النظر التي ساقها عدد كبير من البلدان. لقد قدمنا في هذه الدورة اقتراحنا بشأن برنامج العمل في الوثيقة CD/1462. وأنا لا أذكر تعليقاً واحداً عليه باستثناء تعليق عابر على مسألة أو مسألتين من المسائل الواردة فيه. ولكن بالطبع لدينا كما قلتُ تعهدكم بأنكم ستتشاورون معنا بخصوص برنامج العمل. ولدينا أيضاً الوثيقة CD/1463، التي يسرني أن أسترعي الانتباه إليه بصفة خاصة، والتي قدمت الهند فيها، بالاشتراك مع عدد من بلدان مجموعة الـ ٢١، اقتراحاً بشأن ولاية للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. فليس في ذلك ما يعتبر هاماً بما فيه الكفاية. والحقيقة أننا لسنا أصحاب أهمية كبيرة. إننا أصغر وأضعف من غيرنا من البلدان. ولكن ما دمنا نشارك في مؤتمر نزع السلاح فإننا نتوقع المشاركة فيه على قدم المساواة مع غيرنا. ونتوقع أن ينظر في أولوياتنا ويرد عليها، وأعتقد بأن السبب الذي دفعني إلى الكلام اليوم هو أننا لا نعتقد بأن تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد لم يحل بشكل من الأشكال أياً من المشاكل القائمة بالفعل. لقد استمعنا صباح هذا اليوم إلى

بيان جيد للغاية أدلى به السيد شامن سفير الصين. وسبق لنا أن استمعنا إلى بيانات جيدة جداً حول المسألة ذاتها. ويبدو أنها كانت للتدوين في السجل. فهي لم تؤخذ في الاعتبار. قد يتمكن المنسق الخاص من ايجاد حل للمشكلة، ربما. إننا لا نجد مشكلة في تعيين منسق خاص أو في كل ما يُفعل الآن. وبكل جدية، أعتقد بدون شك أنه إذا كان لنا كبلد أن نستمر في الاشتراك فيما يتم في إطار مؤتمر نزع السلاح والاهتمام به، وجب أيضاً إيلاء الاهتمام لأولوياتنا ولمصالحنا. فليس من الممكن تجاهلها، ولا يمكن الاكتفاء بالقول لنا إنه سيتم التفاوض هنا على "ما نعتقد بأنه مناسب لكم" بغض النظر عما يكون جاهزاً للتفاوض. أعتقد بأن السبب الذي دفعني إلى طلب الكلمة هو ما أشعر به من انزعاج، هو شعوري بالقلق البالغ. إنني قلقة قلقاً بالغاً لأن أحد الأعضاء اضطر إلى الغياب اليوم لكي يتيح للمؤتمر اتخاذ قرار. وأتمنى ألاّ يشكل هذا الأمر سابقة وإلا تضطرني الظروف أيضاً في يوم من الأيام إلى الغياب لتمكين المؤتمر من اتخاذ قرار. ولا أعتقد بأن هذا هو أفضل أسلوب لصيانة السلم والأمن؛ فما لم تحصلوا على موافقة طوعية من جميع البلدان المشتركة في مؤتمر نزع السلاح على قرار معين من قرارات المؤتمر. لن يكون لهذا القرار قيمة في نظري.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية):أشكر ممثلة الهند على بيانها، وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا، السفير أرمسترونغ.

السيد أرمسترونغ (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية): نظراً لأنه سبق لي أن تحدثت اليوم، فسأتكلم بإيجاز. لقد سرّ نيوزيلندا أن تستطيع الانضمام إلى اعتماد المقرر بشأن تعيين منسق خاص لإجراء مشاورات بشأن ولاية محتملة لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في إطار البند ٦ من جدول الأعمال. وسيُمكّن هذا المقرر، في رأينا، من استكشاف أكمل بكثير لمواقف جميع البلدان مما كان يمكن حتى الآن. ونحن نتطلع إلى المشاركة في مشاورات المنسق الخاص لدى تعيينه. وينعكس التزامنا بتحقيق حظر كامل على الألغام البرية في أقرب وقت ممكن في تعهدنا الكامل في عملية أوتاوا. ونحن نسلّم بأن هناك إمكانية لكي يسهم مؤتمر نزع السلاح في بلوغ هذا الهدف العاجل. وسوف يسرّنا أيضاً أن نرى المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح تسير موازية لعملية أوتاوا، شريطة أن تكون هناك رغبة سياسية في التوصل إلى اتفاق سريع بشأن ولاية قوية داعمة لنتائج سريعة وشاملة. والخطوة التي اتخذناها اليوم ستوفر وسيلة لاكتشاف ما إذا كانت توجد أو لا توجد إرادة سياسية في هذه الهيئة. ونحن نتطلع إلى التقرير السريع الذي سيضعه المنسق الخاص والذي يجب أن يركز على مسألة ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح قادراً أو غير قادر على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ولاية تفاوضية داعمة لنتائج سريعة وشاملة تحظر الألغام البرية. وفي حالة عدم وجود مثل هذا التوافق في الآراء، فلن تعتبر نيوزيلندا أن مسألة الألغام البرية معروضة على المؤتمر.

السيد غونيتيلييكي (سري لانكا): إنكم تستحقون شكر وتهاني مؤتمر نزع السلاح لاختتام المناقشة بشأن الألغام البرية اليوم باعتماد المقرر الوارد في الوثيقة CD/1465. وفي بيان ألقاه وفدي منذ بضعة شهور في هذا المحفل، أعلنت سري لانكا بوضوح أنها لا تعتبر أن الألغام البرية تشكل بنداً ذا أولوية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، قلنا إنه ليس لدينا اعتراضات على أن يتناول المؤتمر هذه المسألة. وفيما يتعلق بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/1465، فإن ما يفهمه وفدي هو أن المنسق الخاص سيطلب آراء الأعضاء بشأن مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في إطار البند ٦ من جدول الأعمال.

والآن، فيما يتعلق باستهلال هذا الاقتراح - وأعتقد أن سفير الهند الموقر أشار إلى ذلك - ولا سيما فيما يتعلق "بالجهود الجارية والعاجلة" أود أن أتناول هذا الجانب الخاص. وتوجد إشارة في هذه المقدمة إلى "الجهود الجارية والعاجلة" وإلى "ضرورة إنشاء آليات". وآمل أن تستطيعون في الوقت المتوفر لنا ايجاد حل لهذه المسألة أيضاً. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1462. في ذلك الاقتراح، أشارت مجموعة الـ ٢١ إلى عدة مجالات. أولاً، قدم اقتراح يدعو إلى إنشاء ثلاث لجان مخصصة: لجنة مخصصة لنزع السلاح، ولجنة مخصصة للفضاء الخارجي، ولجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية. وقدمت أيضاً ثلاثة اقتراحات أخرى فيما يتعلق بتعيين منسقين خاصين معنيين بالألغام البرية وبالشفافية في التسلح وبتوسيع العضوية. ولحسن الحظ أن مسألة الألغام البرية أصبحت الآن وراءنا، ولدينا عدة مسائل أخرى يجب النظر فيها. وإنني أعتبر أن للبيان الذي ألقاه سفير ألمانيا الموقر أهميته من حيث إنه أشار فيه إلى قدرة المجموعة الغربية - وأعتقد أن هذا الشعور تشاطر فيه أغلبيتنا - وأقتبس مما قاله، "يمكن إنشاء اللجان المخصصة على الفور - وأكرر كلمة "على الفور" لضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي، والشفافية في التسلح. وكان يشير إلى ما لا يقل عن ثلاثة مجالات مختلفة. والآن، مع إيلاء الاعتبار لهذا الاستعداد من جانب بعض الوفود لإنشاء لجان مخصصة معينة على الفور، ربما قبل أن تصل هذه الدورة الرسمية إلى نهايتها، يمكنكم أن تسألوا المؤتمر عما إذا كان بوسعه - وسأستخدم ذلك الترتيب الخاص الذي أشير إليه في بيان سفير ألمانيا - أن ينشئ على الفور لجاناً مخصصة لضمانات الأمن السلبية، وللفضاء الخارجي وللشفافية في التسلح. ثم أصل إلى اقتراحات أخرى لا يشتمل عليها ذلك البيان ولكن يشار إليها في اقتراح مجموعة الـ ٢١ بشأن نزع السلاح النووي. ولدينا اقتراح آخر متعلق بتعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر. وقد تودون سؤال المؤتمر عما إذا كان هناك اعتراض على إنشاء هذه اللجان المخصصة وتعيين هؤلاء المنسقين الخاصين، وإذا لم يكن هناك اتفاق مثلاً على إنشاء لجنة مخصصة واحدة لضمانات الأمن السلبية أو الفضاء الخارجي. ويمكننا أن نتخذ قراراً سريعاً. وإذا وجد خلاف بشأن موضوع الشفافية في التسلح أو نزع السلاح النووي، يمكننا أن نؤجل ذلك القرار لمواصلة التشاور في جلسة غير رسمية، وأنا متأكد أنه لن يوجد من يعارض تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر أيضاً. وبذلك سنستطيع فصل البنود التي يمكننا أن نتخذ قراراً سريعاً بشأنها في هذه الجلسة ذاتها، وتأجيل القرارات بشأن المسائل الأخرى إلى جلسة غير رسمية يمكننا أن نجري فيها مناقشة اتفاق فيما يتعلق بالكيفية التي سنعالج بها تلك المشاكل. والتوصل إلى مثل هذا الاتفاق وباختبار هذا النوع من الإجراء، أعتقد أن مؤتمر مؤتمر نزع السلاح سيتمكن على الأقل من أن يجد حلولاً للمسائل المتعلقة ببرنامج العمل جزئياً أثناء الجزء الثاني من دورة ١٩٩٧.

السيد أمات فورس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): إنه ليساورنا قلق مشابه لما أعربت عنه سفيرة الهند المبجلة، وشعور مماثل لما عبرت عنه من استياء، ولنفس الأسباب التي طرحتها. فقد اعتمدنا هذا المقرر بتعيين منسق خاص بشأن الألغام، لكنْ يرى وفدي أنه يتعين علينا أن نتناول فوراً مسألة برنامج عملنا والتوصل إلى اتفاق عليه، إذ إن المقرر المعتمد انتقائي وبعيد عن أهداف مؤتمر نزع السلاح ذات الأولوية. هناك اقتراحات تتعلق بكيفية مواصلة أعمالنا ويرى وفدي، على ما يكنّه لكم من احترام عظيم، أنه يتعين عليكم سيادة الرئيسة البدء في مشاورات بشأن ذلك الموضوع باعتباره مسألة ملحة، هذا على أساس أننا قبلنا هذا المقرر، كما بينتم سيادتكم، وإني لأود أن يشار إلى هذا في محاضر هذه الجلسة.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): كنت أعتزم أن ألقي بياناً موجزاً، لكنْ ممثلا النرويج ونيوزيلندا استبقاني، فليس لدي في الواقع إلا القليل مما يضاف إلى ما قالاه. فالمقرر الذي اعتمدناه اليوم بتعيين منسق خاص بشأن الألغام لإجراء مشاورات على ولاية ممكنة لا يعني بالنسبة لوفدي أن المؤتمر قرر التفاوض على موضوع الألغام.

وإنه ليساورني اليوم حزن من نوع ما لرحيل أصدقاء مرموقين محنكين بمثل هذه الدرجة. لقد استمعت بعناية دقيقة لما قاله السفراء الذين سيتركوننا، وأقل ما بوسعي أن أوضح لهم أننا سنفتقدهم حقاً، فقد تركوا لنا مضامين تستحق الدراسة والتفكير العميق. ولست أود أن تفسر الكلمات التي ستلي كمحاولة عابثة لإبداء رد فعل عشوائي على أفكار متدبرة قضوا وقتاً في صياغتها، لكني أود التشديد على أن كلاً من السفيرة كوروكوتشي والسفير بورغونيو أثارا عدداً من النقاط الجديرة بالاهتمام بشأن النظام الداخلي. وإني لأتفق مع السفيرة كروكوتشي على أنه ينبغي ألا يستخدم الفيتو في مسائل الإجراءات. لقد قدمت مجموعة الـ ٢١، في عام ١٩٨٢ إن لم تخني الذاكرة، اقتراحاً محدداً بتعديل النظام الداخلي تحقيقاً لهذا الغرض بالذات، بحيث لا يلزم التوصل إلى توافق في الآراء على مسائل الإجراءات. وأود أن تقوم الأمانة، لأغراض الإعلام، بإعادة إصدار الاقتراح المقدم من مجموعة الـ٢١ في عام ١٩٨٢. ولو أُنصت لهذه المجموعة وقتها ما كنا لنواجه المشاكل التي نواجهها هذا العام، فلو كان هذا قد تحقق لكنا قد أنشأنا في بداية العام لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وهي المسألة ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وبالنسبة لنا بطبيعة الحال. لذا لا يسعنا إلا الموافقة تماماً على الملحوظات التي أبداها كل من السفيرة كوركوتشي والسفير بورغونيو. لقد أذهلني الجزء الأول من البيان الذي ألقاه صديقنا الموقر السفير دمبينسكي، الذي أعطى ما أظنه تشخيصاً شديد الدقة ناتجاً عن تفكير عميق بصدد صعوباتنا، والأسباب التي تجعلنا نعمل على هذا النحو، وهي كلها تتطلب اهتماماً جدياً. وفيما يتعلق بالاستنتاجات، يدرك صديقي المبجل بطبيعة الحال أننا لا نشارك في نفس الأفكار، اعتقاداً منا أن هناك أولويات دائمة، هذا على الرغم من التغير في الخلفية ومن التغير الايجابي جداً في العلاقات الدولية. من بين هذه الأولويات أن نخلص أنفسنا من أسلحة تعرّض مستقبل الجنس البشري للخطر.

من البديهي أن السفير شا، بمهارته المعتادة، قد أعطانا درساً بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد وإني لأوافق على كل ما قاله تقريباً، لكن هناك شيء واحد لا أوافق عليه، هو ما كرره من أن الألغام البرية المضادة للأفراد هي سلاح دفاعي بحت. لا، سيدتي، فالألغام البرية المضادة للأفراد، شأنها في ذلك شأن أي ألغام، هي سلاح دفاعي أساساً، لكنها ليست اليوم أسلحة دفاعية على النحو الذي كانت عليه عادة، فهي تستخدم بالملايين، فتسقط من الجو، وتطلق بالمدفعية لأغراض المضايقة والمنع، فأصبحت سلاحاً لبث الرعب، موجهاً إلى المدنيين، يُستخدم على نطاق هائل لشن هجوم. وليس هذا الأمر بالظاهرة الجديدة، ففي وقت يرجع إلى عام ١٩٧٦، في مؤتمر الخبراء الذي عقدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لوغانو، عندما طرحت المقترحات الأولى لحظر الألغام أو تقييد استخدامها عموماً، لا مجرد الألغام البرية المضادة للأفراد، كانت هناك وثيقة فرنسية/انكليزية/هولندية بشأن حظر استخدامات معينة عندما يباح استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد في مناطق مأهولة، في المدن. وعندما سألنا على السبب قيل لنا إن ذلك بالذات لغرضي المضايقة والمنع، وإن هذا ضرورة عسكرية. وعندما ذُكر لهم أن استخدام ذلك السلاح في المدن يتنافى وقواعد القانون الإنساني الدولي بشأن الهجوم ردوا قائلين إن هذا ليس هجوماً لأنها أسلحة دفاعية. وعندما سألناهم كيف يمكنكم باستخدام سلاح دفاعي المضايقة والحظر لم نلق أي رد. كان هذا في عام ١٩٧٦ قبل أن تكون لدى أي طائرة هيليوكوبتر القدرة على إسقاط ٠٠٠ ١٥ لغم بري مضاد للأفراد خلال طلعة واحدة.

إن مثل هذه الكمية من الألغام التي تُسقط في طلعة واحدة لا تشمل سلاحاً دفاعياً وإنما سلاحاً هجومياً. لكني أتفق مع السفير شا على أنه علينا أن نقضي، لأسباب إنسانية، على أسباب استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد العشوائية الأثر. فعلينا التوصل إلى فرض حظر شامل، واسمحوا لي في هذا الشأن أن أقرأ عليكم التقرير الذي تلقيته لتوي هذا الصباح من مستشاري غوميس روبليدو، الموجود حالياً في بروكسل. فهو يقول في تقريره: "سيادة السفير، يسرني أن أبلغكم بأن المشاركة في بروكسل قد تجاوزت حتى أكثر التوقعات تفاؤلاً: فهنا ١٦١ دولة ممثلة، منها ٣٠ دولة فقط ممثلة بصفة مراقب؛ وستوقع ١٣١ دولة الإعلان الذي يلزمها بحظر الألغام هذا العام. وهناك أيضاً حاضرة أكثر من ٠٠٠ ١ منظمة غير حكومية". إن حكومتي ممثلة في بروكسل.

وأخيراً، فيما يتعلق بالمقرر الذي اتخذناه اليوم، نفهم أيضاً إننا اتخذناه تسهيلاً للجهود التي ينبغي أن تجري، حسبما يقول ممثل الهند، فيما يتعلق بالأولويات في برنامج عمل. وينبغي لنا - ونشكركم سيادة الرئيسة على تأكيداتكم - وضع برنامج عمل يعكس بوضوح أولويات المجتمع الدولي.

الآنسة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في توديع زملائنا الموقرين توديعاً متسماً بالاحترام لدى توديعهم مؤتمرنا وبأن أشكرهم على كلماتهم الحكيمة التي سندرسها وربما نستخلص منها قدراً كبيراً من المشورة في الأيام المقبلة. وكما أشار إليه زميلنا البرازيلي الموقر، السفير لافر، فإن الولايات المتحدة سبق أن رحبت بالخطوة التي اتخذتها البرازيل بتقديم معاهدة عدم الانتشار للتصديق عليها.

إن السبب الرئيسي الذي جعلني أطلب التحدث عند هذه المرحلة هو تناول المقرر الذي اتخذناه تواً بشأن الوثيقة CD/1465. ويرجب وفدي وحكومتي بالمقرر المتخذ اليوم بتعيين منسق خاص لإجراء مشاورات بشأن ولاية محتملة لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، وفي رأي وفدي أن مؤتمر نزع السلاح عندما اتخذ هذا المقرر إنما اتخذ خطوة هامة نحو زيادة الإسهام الذي يجب أن يقدمه في الجهود المبذولة على نطاق العالم لوقف النتائج المفجعة للألغام البرية المضادة للأفراد بالنسبة للسكان المدنيين. ونحن نتطلع إلى تعيين فوري لشخص يقوم بهذه المهمة وإلى تقرير سريع يمكن من اتخاذ مقرر آخر لمؤتمر نزع السلاح، ويؤمل أن يكون ذلك في المستقبل القريب، لإنشاء لجنة مخصصة لمواصلة مفاوضات مناسبة بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح.

وورد بيان لآراء الولايات المتحدة بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد ودور مؤتمر نزع السلاح في كل من كلمة هولم المدير بالنيابة في ١٥ أيار/مايو وفيما قلته أنا نفسي في الجلسة العامة التي عقدت يوم الثلاثاء، ولن أكررهما عند هذه النقطة الزمنية. ولكن يأمل وفدي أن يتسنى التوصل إلى اتفاق على إطار واسع النطاق للمفاوضات المتعلقة بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح، ينص على نهج مرن شامل. وإنني أرى أن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1455 المقدم من الوفدين الياباني والهنغاري يمكن أن يوفر مثل هذا الإطار.

وختاماً لملاحظاتي في هذا الصباح، أود أن أقول إن وفدي استمع باهتمام إلى تعليقات الممثلين الموقرين الذين تحدثوا قبلي. ونأمل أيضاً، فيما يتعلق باستهلال الوثيقة CD/1465 أن يكون المقرر الذي اتخذناه هذا الصباح مجرد أول مقرر من سلسلة من المقررات تمكننا من أن نركز على عمل جادّ ومثمر في

أقرب وقت ممكن، ونتطلع إلى العمل معكم ومع آخرين في المؤتمر لكي نكون في وضع يسمح لنا باتخاذ مثل هذه المقررات.

السيد توهير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تهانينا لكم على تولي منصب الرئاسة الهام وفي تأكيد كامل دعمنا لكم فيما تبذلونه من جهود. وهل أستطيع أيضاً أن أضيف تقديري للمتحدثين السابقين على جهود الرؤساء السابقين الذين أسهموا في اتخاذ الخطوة إلى الأمام التي نجح المؤتمر في اتخاذها اليوم.

وإنني أرحب بحرارة بالمقرر الذي اتخذه المؤتمر اليوم بشأن تعيين منسق خاص معني بالألغام البرية المضادة للأفراد. وقد استرعى عدة متحدثين الانتباه اليوم إلى الحاجة البارزة الملحة إلى الاتفاق على برنامج عمل. ونحن نشارك تماماً في تلك الاهتمامات، ولكننا نعتبر هذا المقرر بشأن تعيين منسق خاص وسيلة لمساعدتنا على بلوغ هذا الغرض أكثر مما نعتبره غاية في حد ذاتها. وأعتقد أن استهلال المقرر ذاته يجعل ذلك واضحاً تماماً. ويظل هذا الوفد ملتزماً تمام الالتزام بالعمل بحسن نية للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل، ولكنا، كما أوضحنا تكرارا، نعتقد أن مثل هذا البرنامج ينبغي أن يشمل مفاوضات بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد. وإنني أعرف أنه يوجد البعض هنا ممن يشكون فيما إذا كان يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يناقش هذه المسألة. ولكن المملكة المتحدة تعتقد أنه يجب ذلك على المؤتمر وبالتالي فإن المقرر الذي اتخذناه هو مقرر هام وهو المقرر الصحيح. وفي البيان الذي ألقاه سفيري في ٢٢ أيار/مايو، أوضح أن المملكة المتحدة ملتزمة بهدف تحقيق فرض حظر شامل على نقل الألغام البرية وصنعها وتخزينها واستخدامها، وإننا سنشارك على نحو بناء في عملية أوتاوا تحقيقاً لهذا الغرض ونأسف لأنه ليست جميع الدول، بما فيها عدة دول ممثلة هنا، تمكنت من التعهد بتعهد مماثل. وبهدف اجتذاب هذه الدول على وجه التحديد، وفي مصلحة تأمين حظر أوسع نطاقاً، نؤيد العمل في هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. ومن ناحية أخرى، نأسف لأنه ليست جميع الدول التي على استعداد للتعهد بحظر كامل مستعدة لمواصلة العمل هنا. والأزمة التي تؤثر في البلدان يكثر فيها انتشار الألغام مستمرة في الوقت الذي نتناقش فيه. والأرواح تُفقَد والأرزاق تُدمَّر. وتقع علينا مسؤولية عن العمل في كل وقت وفي كل مكان نستطيع ذلك. ونعتقد أن العمل في مؤتمر نزع السلاح وفي عملية أوتاوا يجب أن يكون متمماً ومتبادل التعزيز. ولهذا السبب، نحن نرحب، كما أقول، بالمقرر الذي اتخذناه تواً. ونريد أن نرى إنشاء لجنة مخصصة للألغام البرية المضادة للأفراد على نحو عاجل. ومع هذا الهدف في بالنا، نتطلع إلى العمل على نحو بناء مع المنسق الخاص ونحث كل الوفود الأخرى على أن تفعل ذلك. والوقت المتبقي لعمل المنسق الخاص قصير للأسف. ونأمل أملاً راسخاً، بناء على ذلك، أن يمكن تعيينه اليوم لتمكينه من بدء مشاورات أثناء فترة ما بين الدورات وتقديم تقرير سريع إلى المؤتمر في آب/أغسطس. ولذلك أودّ أن أوصي برفع هذه الجلسة والبدء على الفور في إجراء مشاورات غير رسمية بشأن تعيين مرشح مناسب، والاجتماع من جديد، بعد ظهر اليوم إن أمكن ذلك، لتقرير هذا التعيين.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثل المملكة المتحدة على بيانه. ولا يزال يوجد على قائمتي أربعة متحدثين. ونظراً لتأخر الوقت، أقترح رفع الجلسة العامة، وإجراء مشاورات رئاسية في الساعة ١٤/٤٥ ثم عقد جلسة غير رسمية نستأنف بعدها الجلسة العامة.

رفعت الجلسة العامة الساعة ١٣/٠٠

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): تستأنف الجلسة العامة ٧٧٠. سأعطي الكلمة أولاً للمتحدثين المسجلين على قائمتي منذ هذا الصباح. ثم سنبتّ في طلب جورجيا الاشتراك في أعمالنا بصفة مراقب. وسنتخذ بعد ذلك مقررا بشأن الترشيح لمنصب المنسق الخاص المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد. وأخيراً، سننظر في الاقتراح الذي قدمه هذا الصباح ممثل سري لانكا فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر. وأول متحدث مسجل على قائمتي هو ممثل فنلندا، السفير ريما.

السيد ريما (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أعرب عن ارتياح وفدي للمقرر الايجابي الذي اتخذناه تواً بشأن تعيين منسق خاص لإجراء مشاورات بشأن ولاية ممكنة لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. في إطار البند ٦ من جدول الأعمال. وفي الوقت نفسه، أودّ أن أهنئكم على هذا الانجاز الهام في بداية رئاستكم للمؤتمر. وأنا واثق من أنه فأل حسن لجهودكم الرامية إلى خدمة قضيتنا المشتركة.

وقد حاولت فنلندا مع بلدان كثيرة أخرى أن تعمل على نحو فعال تأمينا لتمكّن هذا المؤتمر من القيام بدوره المشروع في معالجة هذه المسألة المنطوية على تحدٍ وبدء عملية تفاوضية استشارية بشأن فرض حظر كامل على الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن نعتبر مقرر اليوم مناسب للأوان إلى أقصى حد. ونحن مقتنعون بأن جميع الوفود ستكون الآن على استعداد لتقديم إسهامات بناءة في مساعدة المنسق في إعداد التقرير المقدم إلى المؤتمر، وسيسرنا بالطبع للغاية أن نستطيع تهنئة المنسق شخصياً في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا السياق، يسرني أن تكون الفرصة سنحت لزملائنا المحترمين السفراء كوروكوتشي وديمبنسكي وبرغونيو وأرمسترونغ الذين حظيت بامتياز العمل معهم عن قرب لمشاهدة هذه النتيجة الملموسة قبل مغادرتهم جنيف. وإن مساهماتهم كانت ولا تزال اليوم أيضاً محل ترحيب بالغ، وأنا على اقتناع أنها ستساعدنا في مداولاتنا المقبلة.

لقد استمعت باهتمام خاص إلى البيان الذي ألقاه زميلنا الصيني، السفير شا. ونشعر بالتقدير للاستعداد المعلن عنه بوضوح الذي أبداه وفده للانضمام إلى الآخرين في بحث هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل، كما سبق أن قالت وفود كثيرة قبلي، أن يمهد القرار المتخذ اليوم الطريق لمقررات بناءة أخرى لكي يمكن تحقيق إمكانيات المؤتمر على نحو أكثر فعالية.

السيد برغونيو: (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): أود أن أنضم إلى ما ورد في البيان الذي ألقاه سفير فنلندا الموقر، أي الترحيب باتخاذ مقرر ايجابي وأن هذا المقرر يشكل على الأقل مقرراً على امتداد الطريق لتنفيذ برنامج العمل، أي بعبارة أخرى في تطبيق جدول أعمال مؤتمرنا. ويعني ذلك أيضاً أننا لا نأمل فقط أن يعين المنسق وإنما أن يبدأ عمله في أقرب وقت ممكن، وأننا نؤيد الاقتراح الذي قدمه سفير سري لانكا بحيث يتسنى لنا إحراز تقدم بشأن البنود المحددة التي يوجد بشأنها توافق في الآراء، ووفدي يؤيد تماماً تلك التي عيّنها. فوفدي، كما تعلمون سيادة الرئيسة، هو طرف في وثيقة مجموعة الـ ٢١، وتلك الورقة تتعرف على مجموعة من المهام التي نُطلق عليها برنامج العمل. هذه المهام هي الطريق التي ينبغي اتباعها في تناول شتى بنود جدول الأعمال، ونحن على استعداد، بذهن متفتح، لا باعتبارنا مجموعة الـ ٢١

وإنما باعتبارنا وفد شيلي، لدراسة كل من هذه النقاط فوراً قاصدين أو متوهمين أنه يمكن اتخاذ مقرر في هذا الشأن في جلستنا العامة هذه.

الرئيسة: شكرا لممثل شيلي الكلمة الآن لممثل النمسا، السفير كرايد.

السيد كرايد (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): إنني مسرور بوجه خاص أنه يكون قد استطعنا التقدم في مداولاتنا تحت رئاستكم. وسيتبقى أن نرى إلى أي مدى سيكون هذا التقدم حاسماً، ولكننا نتمنى لكم حظاً سعيداً ونتعهد بتقديم تأييدنا. لقد قدم إلينا بعض الزملاء الذين أعلنوا أنهم يتركوننا، في ملاحظاتهم الختامية، نصيحة سليمة وصائبة وأعتقد، فيما يتعلق بنا، أننا نعتبر ذلك تراثاً هاماً يجب النظر فيه وتقييمه لعملنا في المستقبل.

ونحن لا نريد أن ينشغل مؤتمر نزع السلاح بموضوع واحد فقط، ونحن هنا بين الوفود الموجودة في هذه القاعة والتي تأمل وسوف تؤيد أن نوسع برنامج عملنا، وأن نوافق على تعيين منسقين خاصين أو على إنشاء لجان مخصصة وفقاً لما جاء في البيانات التي سبق الإدلاء بها والاقتراحات التي سبق تقديمها.

وفيما يتعلق بموقفنا الذي وقفناه هذا الصباح والخاص بأن يكون لنا منسق معني بالألغام البرية المضادة للأفراد، أودّ أن أقول ما يلي: إن وفدي على استعداد لكي يباشر، مع البلدان الأعضاء الأخرى الحاضرة هنا، عملية لتحديد المساهمة في القضية، وهي قضية عالمية عامة ومشتركة، التي يمكن أن يقدمها مؤتمر نزع السلاح على نحو مفيد دون أن يعرض مع ذلك للخطر العملية المعروفة باسم عملية أوتاوا. ورغم أننا نشعر بالتقدير للبيان الذي ألقاه في وقت سابق السفير شا، ورغم أننا نشارك كثيراً فيما قاله، لا نستطيع أن نرى كيفية إمكان أن يكون لعملية أوتاوا تأثير سلبي على ما يسمّيه سلطة مؤتمر نزع السلاح كهيئة تفاوضية، نظراً لأن عملية أوتاوا مدينة، في أذهاننا، بذات وجودها لعجز مؤتمر نزع السلاح عن ممارسة سلطته بطريقة مناسبة للأوان في هذا المجال. وأعتقد أن ما توصي به إلينا الملاحظات الصينية هو ببساطة أن هناك قيودا معينة هنا في مؤتمر نزع السلاح، وأن هذه القيود يجب الآن دراستها بعناية بالغة في مناقشة ولاية محتملة متعلقة بالمفاوضات.

السيد أفضل (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): نظراً لأن هذه هي الفرصة الأولى بالنسبة لوفدي لكي يتحدث تحت رئاستكم، أود أن أنتهز الفرصة لكي أعرب عن سعادتنا لرؤيتكم تشرفون على أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الهامة. وأودّ أيضاً أن أعرب عن عظيم تقديرنا للجهود الجاهدة التي بذلها من سبقوكم، ولا سيما سفير الاتحاد الروسي برديتيكوف وسفير السنغال دياللو. وهذه الجهود والمحاولات الفعالة التي بذلتموها خلال الأيام القليلة الماضية أدت إلى المقرر الخليق بالترحيب الذي اتخذه المؤتمر هذا الصباح بشأن تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن نتطلع إلى تعيين المنسق الخاص، وسوف نعمل معه على نحو وثيق من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتجاه وجوهر العمل الذي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يقوم به بشأن مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد.

لقد كانت باكستان حقاً أول من أشار، في هذا المؤتمر في ٣٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام، إلى

أن تعيين منسق خاص هو أنسب طريقة يمكن أن نجري بها المشاورات بشأن هذه المسألة. وقد أعرب السفير شا من جمهورية الصين الشعبية ببلاغة عن آرائه بشأن عدة جوانب للمسائل المتعلقة بالألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن نشعر بالتقدير لبيانه الذي يضع أمامنا مادة وفيرة للتحدث عنها. ونحن نشارككم من جانبنا في الآراء التي أعرب عنها ونتطلع إلى مناقشتها أثناء المشاورات مع المنسق الخاص.

وفي الوقت الحالي، نرى أنه من الضروري أن نكرر قول إنه يجب على المؤتمر أن يستمر في إيلاء أعلى درجة من الأولوية لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، كما اقترحت مجموعة الـ ٢١ في عدة مناسبات. ومشروع ولاية لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي اقترحه ٢٦ وفداً من مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/1463. وأنا واثق من أنكم سوف تدعون إلى إجراء مشاورات للنظر في إنشاء لجنة مخصصة لهذا الموضوع ومشروع الولاية الخاصة بها. واقترحت أيضاً مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/1462 المؤرخة في ٥ حزيران/يونيه من هذا العام، أن تنشأ لجنتان مخصصتان أخريان لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام والتهديد باستخدام هذه الأسلحة ضدها. ونظراً لأن ولايتي هاتين اللجنتين المقترحتين متوفرة فعلاً وسبق أن وافق عليهما المؤتمر، نأمل إنشاءهما قريباً جداً وأنه لن يرتبط بمسائل أخرى. وتقترح باكستان أيضاً النظر في اقتراح مجموعة الـ ٢١ المتعلق بتعيين منسق خاص معني بالشفافية في التسلح، وأيضاً منسقين خاصين معنيين بمسألتي توسيع مؤتمر نزع السلاح وتحسين أداء عمل مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته.

وتشارك باكستان فيما يشعر به أعضاء كثيرون من خيبة أمل إزاء عدم وجود استجابة بناءة حتى الآن لاقتراحات المجموعة المتعلقة ببرنامج عمل وارد في الوثيقة CD/1462. ويعتقد وفدي أنه بما أنه لا يوجد اعتراض موضوعي على معظم الاقتراحات جميعها التي قدمت في هذه الوثيقة، فسوف تجدون أنه يمكن الدعوة إلى إجراء مشاورات بشأن هذه الاقتراحات، بهدف اعتماد قرارات مناسبة في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح المستأنفة في الشهر المقبل.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. الكلمة الآن لممثل فرنسا السيد ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): إن الوفد الفرنسي يوجه إليكم أطيب تمنياته بالتوفيق. ويسعدنا بوجه خاص أن نرى ممثلة سلوفاكيا في كرسي الرئاسة، وهو بلد صديق لنا معه روابط وثيقة. ويسعدنا أيضاً بوجه خاص أن نرى، وهذا أمر نادر إلى حد ما، رئيسين متحدثين بالفرنسية يتعاقبان على رأس هذا المؤتمر.

وكانت فرنسا أول بلد اقترح في العام الحالي إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن مسألة الألغام المضادة للأفراد. ومقرر اليوم يشكل خطوة في هذا الاتجاه، ونحن في انتظار المقررات التالية.

وتشارك فرنسا بنشاط في كل الجهود الدولية التي يمكن أن تؤدي إلى الحظر التام للألغام المضادة للأفراد في العالم، وبالنسبة لنا، يتعلق الحظر التام بإنتاج الألغام المضادة للأفراد واستخدامها وتخزينها وتصديرها. ولهذا السبب، أكدنا بالأمس، في مؤتمر بروكسل، أننا سنشترك في المؤتمر الذي سيفتتح في

أوسلو في شهر أيلول/سبتمبر، لكي يعقد إن أمكن ذلك، قبل نهاية السنة في أوتاوا، اتفاقية لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد واستخدامها وتخزينها وتصديرها. وفي الوقت نفسه، سوف نستمر في العمل، بقدر ما اوتينا من وسائل، من أجل بدء مفاوضات في قلب مؤتمر نزع السلاح، من أجل استخلاص حلول تكون حقاً قابلة للتحقق منها وعالمية. إن مؤتمر نزع السلاح يشكل فعلاً المحفل المناسب للدخول في مفاوضات تشمل الدول المنتجة والمستخدمة للألغام المضادة للأفراد والتي لا تستطيع، افتراضاً، أن تنضم إلى مفاوضات أوسلو ثم إلى اتفاقية أوتاوا نفسها. وأخيراً، تدعو فرنسا، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، جميع الدول إلى التصديق منذ الآن على البروتوكول الثاني لاتفاقية عام ١٩٨٠ الذي يتناول تنظيم استخدام الألغام المضادة للأفراد، بصيغته المعدلة في أيار/مايو ١٩٩٦. وهذا النص هو الصك القانوني الدولي الوحيد الذي يحدّ في الوقت الحالي، وبوجه خاص ما يسمى الاستخدام العشوائي لهذا النوع من السلاح. ومن المهم جداً إذن أن ينفذه أكبر عدد من الدول ريثما توضع صكوك أكثر إلزاماً وريثما تنضم إلى هذه الصكوك البلدان الأكثر اهتماماً.

وعلى المستوى الوطني، أقلعت فرنسا نهائياً عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد وعن تصديرها، وبدأت تدمير مخزوناتها، ونأمل أن تكون هذه التدابير قد استطاعت الإسهام اسهاماً متواضعاً في تعبئة المجتمع الدولي فيما يتعلق باستعمال الألغام المضادة للأفراد. وفرنسا على استعداد لأن تتخلى عنها تماماً، منذ لحظة بدء نفاذ معاهدة فعالة، وعلى أقصى تقدير في نهاية عام ١٩٩٩. وانتظاراً لحلول هذه الآجال، سوف تواصل فرنسا القاعدة التي حددها مجلس الوزراء في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ألا وهي الاقلاع عن الاستخدام، إلا في حالة الضرورة المطلقة التي يبررها أمن قواتنا.

وبالأمس أقر مجلس الشيوخ قانون التصديق على البروتوكول الثاني لاتفاقية عام ١٩٨٠. وسوف يعرض هذا النص على الجمعية الوطنية قريباً. والتصديق على البروتوكول جار إذن فيما يتعلق بنا، ولوزير الشؤون الأوروبية الذي يعرض مشروع قانون التصديق أمام الجمعية العليا، أكد من جديد بهذه المناسبة التزامنا، في آن واحد في إطار مؤتمر نزع السلاح وفيما يسمى اليوم عملية أوتاوا، من أجل الانضمام إلى البروتوكول الثاني لاتفاقية ١٩٨٠ على أوسع نطاق.

وبعد أن أشار وفدي إلى موضوع الألغام، يريد أن يؤكد لكم كل تأييده للجهود العاجلة التي هي منذ الآن جهودكم، لبث الحياة في استهلال المقرر الذي اعتمدناه تواً اليوم، والجهود التي تبذلونها لكي يضع المؤتمر برنامج عمل لهذه الدورة، ولكي يجهّز الآليات المناسبة للبنود الأخرى من جدول أعمال المؤتمر. ونحن على استعداد لمناقشة الاقتراحات المعروضة، وبخاصة الاقتراح المقدم هذا الصباح من سري لانكا. وربما يجب علينا مواصلة هذه المناقشة إلى ما بعد هذا المساء، ولكننا نريد أن ندخل فيها بجدية وأن نكرر لكم قول مدى تأييدنا جهودكم المبذولة بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. ولم يعد لديّ متحدثون على قائمتي. فهل ترغب وفود أخرى التحدث عند هذه المرحلة؟ أرى أن ممثل الصين يريد ذلك، فليتفضل.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): خلال الجلسة العامة المعقودة هذا الصباح ألقى الوفد الصيني بياناً بشأن موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد، وأعرب البعض عن تأييدهم فيما يتعلق بهذا البيان، بينما أعرب آخرون عن آراء مختلفة فيما يتعلق بجزء معين منه. وفيما يتعلق بوفدي ليس هذا إلا شيئاً عادياً، ففي الفقرة الأولى من بيان وفدي أوضحنا وضوحاً تاماً أن هناك آراء مختلفة بشأن قضية الألغام البرية المضادة للأفراد، وذكرت أنا مرة ثانية في آخر فقرة من بياني أن هناك آراء مختلفة بشأن قضية الألغام البرية المضادة للأفراد. لذا يمكن القول إن التعليقات التي استمعنا إليها لا تثير إطلاقاً دهشة الوفد الصيني، فلأنه لدينا آراء مختلفة هناك حاجة إلى تعيين منسق خاص لمعرفة وجهات نظر جميع الأطراف. والحاجة إلى إجراء مناقشات، بما في ذلك إمكانية إجراء مفاوضات مستقبلاً، إنما مردها وجود اختلافات بيننا، فلو تلاقت وجهات النظر منذ البداية ما وجدت حاجة إلى عقد أي اجتماعات. من هنا كان تفهم وفدي التام للآراء التي أعرب عنها آخرون. وفي الوقت نفسه يشعر وفدي بالامتنان لما علقت عليها بعض الوفود من أهمية كبيرة على بيان وفدي.

أما النقطة الثانية التي أود أن أبديها هنا فهي أن أعضاء وفدي ليسوا إطلاقاً خبراء عسكريين، وهذا القول يسري عليَّ بصفة خاصة. لذا إذا ما طُلب مني أن أميز ما إذا كان اللغم البري سلاحاً دفاعيا أو هجوميا يصعب عليَّ أن أقوم بهذا، وسيكون عليَّ الاعتماد على خبرائي، وهم كلهم صينيون، وللخبراء الصينيين رؤية مختلفة عن غيرهم من الخبراء. لكني باعتباري شخصاً عادياً أدرك أن الألغام البرية حتى الآن التي تستخدم خلال الهجوم تظل دفاعية في طبيعتها، فهي لا تغير خصائصها الدفاعية. لذا يمكننا ترك هذا الموضوع لمناقشات مقبلة، وأملي بصفتي شخصاً عادياً أن يمكن لآخرين اقناعي.

هناك نقطة أخرى أود الإعراب عنها بشأن عملية أوتاوا. إننا نحترم بكل تأكيد القرارات السيادية لتلك الدول المشتركة في عملية أوتاوا، وأتمنى لها حظاً طيباً. ففي بياني أعربت عن خشيتي أن تؤثر عملية أوتاوا على دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح. لقد أثرت تلك النقطة فقط. وبطبيعة الحال إذا لم يكن هناك أي أثر سلبي فسيكون بوسع وفدي حينئذ أن يقول "عاش مؤتمر نزع السلاح". أما مسألة ما إذا كان بياني ذلك يمثل مجرد حكم قيمي شخصي فإن ردي هو أنه كذلك. فهذا هو الحكم القيمي لوفدي، وهو صحيح ١٠٠ في المائة. لذا لست مهتماً إطلاقاً بفرض ذلك الحكم القيمي على الآخرين. وأخيراً أود أن نهنئ أنفسنا على المقرر الذي اتخذناه هذا الصباح، وآمل أن تكون لدينا الفرصة لإجراء مناقشات تامة فيما يتعلق بالخلاف الموجود فيما بيننا.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثل الصين على بيانه. هل ترغب وفود أخرى في التحدث عند هذه المرحلة؟

وأدعو الآن المؤتمر إلى اتخاذ مبرر بشأن المطلب المقدم من جورجيا للاشتراك بصفة مراقب في أعمال المؤتمر في ١٩٩٧. والطلب معروض عليكم في مذكرة تغطية من الرئيس منشورة تحت الرمز CD/WP.488. فهل يمكنني أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا الطلب.

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): وتبين المشاورات التي أجريتها أن ترشيح سفير استراليا جون كامبل مقبول لمنصب المنسق الخاص المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد. فهل يمكنني أن أعتبر أن المؤتمر قرر تعيين السفير كامبل في هذا المنصب؟

وقد تقرر ذلك.

أودّ أن أقدم تهانيّ الحارة إلى السفير كامبل وأن أتمنى له كثيراً من النجاح في مهمته الصعبة. الكلمة الآن لممثلة استراليا.

الآنسة هاند (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أقدم لكم تهاني الوفد الاسترالي على توليكم الرئاسة. وأود أن أشكر المؤتمر على المسؤولية التي أسندها إلى السفير كامبل. وأعرف أنه سوف يدهش عندما أبلغه الخبر. وهو حالياً في بروكسل يشارك بحسن نية في تلك العملية. وأعرف أنني أستطيع أن أقول نيابة عنه أنه سوف يقبل تعيينه بالوقار وصفة عدم التحيز اللذين يبررهما الموضوع واهتمامكم. ويتطلع الوفد إلى العمل على نحو وثيق مع كل منكم في الفترة القادمة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثلة استراليا على بيانها. وأنتم تتذكرون أن سفير سري لانكا اقترح هذا الصباح أن يقرر المؤتمر إنشاء لجان خاصة معنية ببنود معينة من جدول الأعمال. هل يمكنني أن أطلب إلى ممثل سري لانكا أن يتفضل بتكرار اقتراحه. لكم الكلمة.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): يبدو لوفدي أن يوم ٢٦ حزيران/يونيه يوم بالغ الجودة لأننا استطعنا أن نتخذ فيه مقررين هامين، أحدهما بشأن الوثيقة CD/1465 والثاني قرار تعيين السفير كامبل المنسق الخاص. وآمل، إذا استمررنا بنفس الروح وبنفس السرعة، أن يمكننا تحقيق أكثر بكثير قبل أن نختتم هذا الجزء الثاني من دورة ١٩٩٧ لمؤتمر نزع السلاح.

وفي كلمتي التي ألقيتها هذا الصباح، أشرت بإيجاز إلى استهلال مشروع المقرر الوارد في CD/1465 وأيضاً إلى الاقتراحات الواردة في الوثيقة CD/1462 المقدمة من مجموعة الـ ٢١ التي يوجد فيها عدة اقتراحات لإنشاء ثلاث لجان مخصصة وتعيين عدد من المنسقين الخاصين. وأشرت أيضاً إلى البيان المثير جداً للاهتمام الذي ألقاه سفير ألمانيا الذي أعلن بوضوح شديد أنه يمكن أن تنشأ على الفور لجان مخصصة معنية بضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي، والشفافية في التسلح. وهذا هو موقف المجموعة الغربية، كما أعلن في الجلسة العامة لدورة العام الماضي. والآن نظراً لأن الحال كذلك - وأحد هذه المواقف يتزامن مع الاقتراحات المقدمة من أعضاء مجموعة الـ ٢١ - اعتقدت، آخذاً في الاعتبار حسن مزاجنا اليوم، اننا سوف نستطيع أن نتقدم أكثر قليلاً وأن نتخذ المزيد من المقررات.

وأنا لا أريد أن أبدأ بالقائمة الواردة في اقتراح مجموعة الـ ٢١ (CD/1462) ولكن بالأحرى بالقائمة التي تلاها سفير ألمانيا الموقر، ووفقاً لذلك البيان، تستطيع المجموعة الغربية أن تؤيد إنشاء اللجان المخصصة لضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي، والشفافية في التسلح. وما اقترحته هو أن نتناول تلك القائمة بهذا الترتيب الخاص، وأن تسألوا المؤتمر عما إذا كان يستطيع اتخاذ مقرر بشأن إنشاء (١) لجنة مخصصة

لضمانات الأمن السلبية؛ (٢) لجنة مخصصة للفضاء الخارجي و(٣) لجنة مخصصة للشفافية في التسلح. ثم رجعت إلى اقتراح مجموعة الـ ٢١. ومن وجهة نظر مجموعة الـ ٢١، هذا الموضوع هو أهم المواضيع، لأننا قلنا في بياننا إن مجموعة الـ ٢١ لا تزال تعلق أعلى درجة من الأولوية على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ونظراً لذلك، أقدم ذلك الاقتراح الخاص، وهو بشأن لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي باعتباره الاقتراح الرابع. وبعد ذلك، معروضة علينا أيضاً عدة اقتراحات بشأن تعيين منسقين خاصين. وقد اتخذنا مقرراً فعلاً بشأن المنسق المعني بالألغام البرية، ولكن هناك عدة اقتراحات أخرى. وأحد هذه الاقتراحات يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر، وأحدها يتعلق بجدول الأعمال، والاقتراح الآخر يتعلق بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. وبالتالي يمكنكم أن تسألوا المؤتمر بهذا الترتيب الخاص عما إذا كان المؤتمر يستطيع اتخاذ مقررات بشأن إنشاء اللجان المخصصة الأربع وتعيين ثلاثة منسقين خاصين. وإذا وجد اتفاق، نستطيع أن ننشئ بسرعة اللجان المخصصة أو نقرر تعيين منسقين خاصين، وربما حتى ان ننظر بشكل غير رسمي أو بأي شكل ترغبونه، فيمن يجب أن يتولى هذه المسؤوليات، وإذا كانت هناك آليات معينة لا يمكننا أن نتوصل إلى مقرر بشأنها عند هذه المرحلة الزمنية في الجلسة العامة، ربما نستطيع أن ننحّي تلك المسائل وأن نتناولها في اجتماع غير رسمي من اجتماعات الجلسة العامة بحيث نتمكن أيضاً من اتخاذ مقرر بشأن تلك الآليات أيضاً.

وبتقديمي هذا الاقتراح، آخذاً أيضاً في الاعتبار ما قاله سفير النمسا الموقر منذ وقت قليل - انه لا يمكننا فقط أن نكون راضين عن تعيين منسق خاص معني بالألغام البرية وأن نقول إننا قمنا بعمل جيد. ولا يمكننا أن نذهب إلى الجمعية العامة وأن نقول إن ذلك هو كل ما قمنا به في السنة الحالية، ولا يمكننا أن نعود في عام ١٩٩٨ وأن نبدأ المناقشة من جديد وألا نتوصل إلى نتيجة. ولذلك من المفيد، رغم أنه لن يكون في مقدورنا أن نقوم بكثير من العمل خلال الفترة المتبقية من المؤتمر، أن نسلك هذا الإجراء. وسوف نستطيع أن ننشئ آليات وأن نقوم ببعض العمل قدر الإمكان. هذا هو اقتراحي.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل سري لانكا على اقتراحه. وقد استمعنا جميعاً إلى هذا الاقتراح وأودّ أن أعرب ردود الفعل الخاصة بكم.

الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي ايكازا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): لقد استمعنا إلى الطلب الذي قدمه سفير سري لانكا بأن تُطرح على مؤتمر نزع السلاح المقترحات التي قدمها السفير بنفسه، بالترتيب الذي طرحها به، لكي ينظر فيها المؤتمر، وأظن أنه كان واضحا في هذا المؤتمر بعدما أجريناه من مناقشات في ذلك الشأن أن أي وفد له الحق في تقديم اقتراح إلى المؤتمر والحق في أن يتوقع من الرئيس طرحه على المؤتمر لكي ينظر فيه. وقد طلب سفير سري لانكا أن يُطرح أمام المؤتمر، لنظره، مسألة إنشاء لجان مخصصة، وهناك عدة اقتراحات، أولها إنشاء لجنة مخصصة للبند ٣ من جدول الأعمال، ألا وهو "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". لذا ينبغي أن يكون هذا هو أول شيء يُطرح أمام المؤتمر، لذا أطلب من سيادتكم طرح هذا الاقتراح الأول على المؤتمر لكي ينظر فيه، فإذا لم يعترض أحد فليتقرر ذلك. ومتى تم ذلك ننتقل إلى الاقتراح الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع، ثم الاقتراحات التالية.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالانكليزية): سأتحدث بالانكليزية لأن النص الذي أمامي بالانكليزية، وتفادياً لأي سوء فهم من جانب المترجمين الشفويين. والمقرر الذي اتخذناه هذا الصباح يقول في استهلاله، "دون الإضرار بالمحاولات العاجلة الجارية الرامية إلى وضع برنامج عمل لدورة المؤتمر لعام ١٩٩٧، وإلى إنشاء آليات، حسب ما هو مناسب، فيما يتعلق ببنود جدول أعمال المؤتمر إلخ"، أعتقد إذن، بعد اتخاذ ذلك المقرر، وأيضاً بعد اتخاذ مقرر ثان بشأن تعيين منسق خاص هو سفير استراليا كامبل، يسعدني أن أرى السفير كامبل منسقاً خاصاً معنياً بهذا الموضوع. وأنني أهنئه هو ووفده، وأؤكد له ولوفد استراليا كامل تعاوني.

وأعتقد وفي بالي كلمة وفد مصر التي ألقيت في الجلسة العامة هذا الصباح أن أكثر الأشياء التي نواجهها الآن إلحاحاً هو تنفيذ استهلال المقرر الذي اتفقنا على أنه مسألة عاجلة. ومطروح للمناقشة الاقتراح المتعلق ببرنامج العمل المقدم من مجموعة الـ ٢١ ولدينا مقترحات أخرى. وأعتقد أن ذلك مهمة عاجلة تواجهونها أنتم كرئيسة لأنه ينبغي لكم إجراء مشاورات بشأن ذلك. وفي ذهني أيضاً الاقتراح المقدم من سفير سري لانكا. ولن نختار من جديد. فلدينا برنامج عمل مكتمل في ورقة مجموعة الـ ٢١. ولدينا أيضاً اقتراحات أخرى ويجب علينا أن نعتبر برنامج العمل مجموعة إجمالية، ثم نتفق على البنود التي سنعتمدها في برنامج العمل، بندا بندا، لجنة مخصصة مثلاً لنزع السلاح، ولجنة مخصصة للبند ٣ من جدول الأعمال، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ثم لضمانات الأمن السلبية إلخ. وأيضاً مسألة المنسقين الخاصين. وأعتقد أنه ينبغي لنا أولاً أن نتفق على برنامج عمل، ثم ننشئ مختلف اللجان المخصصة لتناول مختلف المسائل. وهذه هي على حد اعتقادي الطريقة التي يرى بها وفدي الأمور، وفقاً للمقرر الذي اعتمدناه منذ بضع ساعات بشأن تعيين منسق خاص لتناول مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد.

السيد زايبرت (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أعتذر للتحدث مرة أخرى اليوم ولكني أعدكم بأنني سأتحدث باختصار. وأودّ أن أرحب بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/1465، وأيضاً بالاتفاق على منسق خاص. وأودّ أن أهنئكم على أنكم اتخذتم المقرر، وأيضاً السفير كامبل الذي نثق تماماً في قدراته وعمله. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد استعداد وفدي بمتابعة الاستهلال الوارد في الوثيقة CD/1465 بأن تُحدد مسائل أخرى يمكن أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح عملاً موضوعياً بشأنها. ولذلك فإنني أرى أن المبادرة التي اتخذتها سري لانكا ومصر بتناول ذلك مبادرة مبررة. ولكن الأمر الذي يختلف وفدي بشأنه هو ضرورة اعتماد مجموعة إجمالية. وأعتقد أنه يجب علينا الآن أن نبدأ النظر في البنود بندا بندا لنرى ما يمكن أن نتفق عليه، ونودّ أيضاً أن نقترح، إدراج المسائل التي لا يمكننا فيها أن نتفق على إنشاء لجنة مخصصة، لكي نرى ما إذا كان يمكن لنا أن يكون لدينا منسقون خاصون، وعلى سبيل المثال بشأن فعالية عملنا لأن عدداً من الوفود تناول هذه المسألة هذا الصباح. وأودّ أيضاً أن أذكر أنني أشرت في بياني الذي ألقيته صباح اليوم إلى الحاجة الملحة إلى تناول مسألة التفاوض بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن أيضاً معالجة هذه المسألة، وأن وفدي بالطبع تحت تصرفكم فيما يتعلق بكيفية إجراء هذه المشاورات. ويمكنكم سواء الاتصال بالوفود في مشاورات غير رسمية، أو إجراء تشاور مفتوح العضوية، ولكني أعتقد أننا وصلنا الآن إلى مرحلة يجب علينا فيها بدء تشاور أوسع نطاقاً بشأن كيفية مواصلة عملنا في هذا المؤتمر.

السيد كرايد (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): يبدو لي أنه لدينا الآن اقتراحان، الاقتراح الأول الذي شرحه لنا سفير سري لانكا والذي أعتقد أن سفير المكسيك يؤيده تماماً، وهو أن لدينا قائمة بنود

ومطلوب منا دراستها بدقة وأن نستجيب لكل منها فيما يتعلق بما إذا كانت الوفود هنا مستعدة للقيام إما بإنشاء لجنة مخصصة أو تعيين منسقين آخرين. والآن اعترف بأن لهذا الإجراء بالتأكيد بعض المخاطر لأنه قد يظهر في النهاية أن النتيجة النهائية لهذه العملية لن ترضي الجميع إرضاءً تاماً. ومع ذلك، فإن الجانب الحسن والإيجابي هو أننا قد ننتهي بشيء يضاف إلى ما اتفقنا عليه هذا الصباح، وهذا، كما سبق أن أعلنا، سيكون في حد ذاته خطوة في الاتجاه الصحيح. وغني عن القول إن هذه القائمة ليست قائمة كاملة من وجهة نظرنا. ونود أن يضاف إليها، كما قال سفير ألمانيا، بند وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكني حائر الآن في تفسير الاقتراح الذي قدمه أو البيان الذي ألقاه في وقت سابق سفير مصر لأنه كان يتحدث فعلاً عن إقرار برنامج عمل كامل، وأيضاً إذا كنت فهمت ذلك على الوجه الصحيح، بعد أن نفعل ذلك، دراسة هذه القائمة بنداً بنداً. وأنا لا أفهم كيفية إمكان قيامنا بالأمرين في وقت واحد. وأودّ حقاً، من أجل أن نستطيع إنجاز بعض العمل، الإعراب عن تفضيلي للنهج الذي اقترحه سري لانكا والمكسيك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل النمسا والكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيدة آرياس كاستانو (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية): لما كانت هذه أول مرة يتحدث فيها وفدي تحت رئاستكم اسمحوا لي سيادة الرئيسة بتهنئتكم على توليكم هذا المنصب وعلى النجاح الذي حققتموه في مثل هذا الوقت القصير، كما أود أن أُشيد بسفيرة السنغال على أدائها الممتاز خلال توليها منصب الرئاسة.

كانت كولومبيا من بين البلدان التي عرضت برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1462، ونعتقد أن برنامج العمل هذا سيكون مثالياً إذا ما اعتُمد بكامله، لكن على ضوء الأحداث التي جرت اليوم، منذ أن وافقنا على تعيين منسق خاص معني بالألغام المضادة للأفراد في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، يرى وفدي أن الاقتراح المقدم من وفد سري لانكا اقتراح ملموس سليم ينبغي أن ينظر فيه المؤتمر. لذا يرجو وفدي من سيادتكم طرح الأسئلة واحداً واحداً، عما إذا كان بوسع المؤتمر الموافقة على إنشاء لجان مخصصة، أولاً بشأن الضمانات السلبية، وثانياً بشأن سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وثالثاً بشأن الشفافية في التسلح، ورابعاً بشأن نزع السلاح النووي، وما إذا كان على استعداد لتعيين منسقين خاصين، أولهم يعنى بتوسيع عضوية المؤتمر وثانيهم يُعنى بجدول الأعمال، وثالثهم يعنى بأداء هذا المؤتمر. ومتى توفر لدينا الرد، يمكن، إذا ما وافقت هيئتنا هذه ووجد توافق في الآراء بيننا، إقامة لجان مخصصة شتى وتعيين عدة منسقين خاصين، وإلا فلنشرع في مشاورات غير رسمية ويمكنكم أن توعزوا إلينا بأفضل الطرق الممكن اتباعها لتحقيق تقدم بشأن هذه القضايا. وإني لأطلب من سيادتكم طرح السؤال مباشرة بشأن كل من هذه النقاط.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثلة كولومبيا الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالانكليزية): يدفعني إلى طلب التحدث رد الفعل على ما قاله سفير النمسا - انه متحير بشأن الاقتراح الذي قدمته. ان اقتراحي يتعلق بتنفيذ استهلال المقرر الذي اتخذناه اليوم بشأن تعيين منسق خاص لتناول مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وهكذا كنا نريد تنفيذ هذا الاستهلال. وقد قلنا ذلك "إطار جهوده العاجلة الجارية لوضع برنامج عمل لدورته لعام ١٩٩٧"، وبالتالي

هذه هي الأولوية الأولى التي يجب علينا تناولها. ويتفق ذلك مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. وكنت أريد أن استرعي انتباهكم إلى المادتين ٢٨ و٢٩ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. فإما أن نتبع هذا النظام أو نلقي به بعيداً. ففي المادة ٢٨ التي سأتلوها عليكم، فقد لا يوجد النظام الداخلي أمام كل منكم." على أساس جدول أعمال المؤتمر، يضع المؤتمر، في بداية دورته السنوية برنامج عمله الذي سيشمل جدول أنشطته لتلك الدورة، آخذاً أيضاً في الاعتبار التوصيات والاقتراحات والمقررات المشار إليها في المادة ٢٧" التي تتعلق بجدول الأعمال. وقد سبق لنا أن أقررنا مؤقتاً جدول الأعمال في بداية الدورة. ثم تنص المادة ٢٩ على ما يلي: "يقوم رئيس مؤتمر نزع السلاح بوضع جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل" - أي أنتم نفسكم -" بمساعدة الأمين العام ويعرض على المؤتمر للنظر فيه وإقراره". ولذلك أعتقد أنه ينبغي لنا أن نضع برنامج عمل وفقاً للنظام الداخلي، ثم نقوم، حسب المادة ٢٨، بوضع جدول أنشطة المؤتمر في تلك الدورة. وليس لدي شكوك بشأن اقتراح سفير سري لانكا، ولكني أعتقد أن أول شيء لدينا مرة أخرى اليوم، وليس بالأمس، هو وضع برنامج عمل يتفق مع المادة ٢٨ من النظام الداخلي.

السيد أمات فورس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): من الحقيقي أن هناك اقتراحات مختلفة وهناك أيضاً طلب محدد قدمه أحد الوفود، ويمكن لأي وفد، تمشياً مع ما درجت عليه عادتنا حتى مؤخراً جداً في هذا المؤتمر، تقديم اقتراح وطلب اتخاذ مقرر فوري بصدده. ولكن الحجج التي سمعتها الآن من بعض الوفود تختلف عما سمعته عندما كان علينا اتخاذ مقرر بشأن الألغام. فالمواضيع التي تنتظر مقرراً مطروحة أمامنا كاقتراحات في شكل أو آخر منذ مدة طويلة، والكل على علم بها. لذا أرجو من سيادتكم الاستفسار عما اذا كان هناك معترض على وضع هذه الترتيبات، حسبما طلب وفد سري لانكا المبجل. هذا كل ما نود أن نقوله.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): انني لا أريد أن أطيل هذه المناقشة بأي شكل. وأعتقد أن جميع الأعضاء سيتفقون معي على أنه يجب من أجل إعداد مجموعة إجمالية أن توجد لدينا بنود نضعها في المجموعة. وبمجرد أن نتفق على البنود س وص وض، آخذين في الاعتبار المقترحات المعروضة علينا، سوف نتمكن قريباً من وضعها في مجموعة إجمالية ولكي نفعل ذلك يجب علينا أولاً أن نرى المسائل التي نحن متفقون عليها والمسائل التي تحتاج منا إلى مزيد من المناقشة. ولبدء تلك العملية، أعتقد أن ما سوف يجب علينا أن نفعله هو أن نسأل، واحداً فواحداً، عما إذا كان المؤتمر يوافق على إعادة إنشاء لجان مخصصة لضمانات الأمن السلبية، وللفضاء الخارجي، وللشفافية في التسلح، ولنزع السلاح النووي ولتعيين منسقين خاصين (١) لتوسيع عضوية المؤتمر؛ (٢) لجدول الأعمال (٣)؛ لتحسين الأداء وزيادة فعاليته وبالتالي لديكم، من الناحية الفعلية، سبعة أسئلة لطرحها. وأعتقد، دون إضاعة وقت المؤتمر، أنه يمكننا أن ندرس هذا الإجراء بسرعة، مما سيوفر لنا فهماً فيما تتعلق بالمسائل التي تتطلب مزيداً من المناقشات، بشكل رسمي أو غير رسمي، أو أياً كان.

السيد بيرغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): أظن أنه قد قيل الكثير بشأن هذه القضايا، وقد كان المتحدثان الأخيران بصفة خاصة، وهما سفير كوبا وممثل كولومبيا، شديدي الوضوح. وإني لأعتقد أن الإجراء المقترح يتمشى تماماً، بل ويتفق تماماً، مع قواعد النظام الداخلي روحاً ومعنى. عندما تحدثت هذا الصباح ذكرت أننا عقدنا جلسة عامة يوم الثلاثاء بناء على اقتراح سيادتكم، بالتشاور مع سلفكم. وكما أوضحت الأمانة ذلك المقرر، فإنه يشير إلى مقرر اتخذه المؤتمر أنشأ الإطار لما نسميه برنامج العمل. والواقع

أن هذا الإطار يشير إلى برمجة أنشطة المؤتمر، وفي ذلك الصدد اقتُرح أن تضع الأمانة في ذلك الحين ما يمكن تسميته باقتراح مبسط. إلى ماذا يشير هذا الاقتراح؟ كل ما يشير إليه هذا هو أن نستمع خلال مرحلة أولى، على سبيل المثال، إلى بيانات عامة، ثم يجري تناول القضايا المدرجة في جدول الأعمال حسب ترتيب معين في مرحلة ثانية - أي الجدول المذكور هنا، أي برنامج العمل، وحده دون سواه. لقد ذكرنا نحن مجموعة الـ ٢١ في وثيقة الكيفية التي نودها في تطبيق برنامج العمل، وذلك ليس بالطبع بالطريقة التي كان ينبغي اتباعها منذ بداية العام، وإنما فيما يتعلق بالمضمون المحدد لكل من المواضيع. فليس هناك وجود موضوعي لبرنامج العمل اذا لم نتخذ مقررات بشأن كل من هذه المسائل وقد قيل ذلك عن حق، وقد حث وفدي بقوة على أن يجري، وذلك أمر مشروع، طرح السؤال والحصول على رد ومقرر بشأن مسألة المنسق المعني بالألغام المضادة للأفراد، وأعتقد، بنفس القوة وعن حق بنفس الدرجة، وبصفة مشروعة بنفس الدرجة، أنه يمكننا إثارة السؤال، بشأن كل من المواضيع التي اعتمدناها جدولاً لأعمالنا، عن الآلية المناسبة، وماهية الآلية التي لدى المؤتمر استعداد لقبولها. وقد أيدت الوفود في مجموعات شتى الترتيب الذي وضعته لها سري لانكا، هذا فضلا عن أن الخبرة والوعي بشأن هذه القضايا يدعمان السؤال. فلننتقل إذن إلى النظر فيها وإني أوافق بقوة على أن نفعل ذلك قبل اختتام جلستنا، وأحث على ذلك بقوة.

السيد أفضل (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): إن وفدي يصغي إلى المناقشة بعناية بالغة. لقد قدم ممثل سري لانكا اقتراحاً محدداً. ونعتقد أنه صاغه بعناية بالغة. وقد حاول أن يبقى في تسلسل، أولاً المسائل غير المثيرة للجدال وطلب أن نسأل أسئلة محددة من هذا المحفل عن كل مسألة منها. وفي هذا الأثناء، استمعنا إلى اقتراحات من وفود أخرى التي، غني عن القول إنها لا تزال عرضة للجدال. ونطلب إليكم أن تتناولوا أولاً اقتراح سري لانكا وأن تسألوا تلك الأسئلة المحددة من هذا المحفل، ثم أن تتناولوا الاقتراحات المقدمة من الآخرين. ونأمل ألا تبذل محاولة هنا لعمل ربط. ونحن نعتقد أن هناك ضرورة لتحسين المناخ في هذا المحفل. وفي صباح اليوم، لاحظنا روحاً للتعاون من قبل جميع الوفود، ونأمل المحافظة على روح التعاون هذه.

السيد زايبرت (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): أودّ فقط أن أذكّركم بأن وفدي أشار أيضاً في بيانه الذي ألقاه صباح اليوم إلى مسألة "وقف الإنتاج". ولا أعلم ما إذا كان ذلك مشمولاً بالأسئلة. وبالتالي إذا سألتم أسئلة، فسوف نكون شاكرين لو أنكم أدرجتم ذلك أيضاً.

السيد راو (الهند) (الكلمة بالانكليزية): يمكننا التمشي مع اقتراح سري لانكا فيما يتعلق بالطريقة التي تعتزمون اتباعها. وأود أن أسترعي انتباهكم إلى الوثيقة CD/1463 التي اقترحنا فيها، مع ٢٥ بلداً آخر من مجموعة الـ ٢١، ولاية محددة للجنة المخصصة لنزع السلاح النووي. وهذا اقتراناً بالاقتراح الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/1462 التي ذكر فيها أن "اقتراحاً محدداً بشأن ولاية للجنة المخصصة سوف يقدم"، وهذه الولاية المقترحة تشمل معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية.

الآنسة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): إن وفدنا رهن إشارتكم تماماً فيما يتعلق بالكيفية التي نعمل بها الآن. ونحن على استعداد لاتخاذ مقررات بنداً بنداً. ويمكننا اتخاذها بدءاً من الوسط إلى الخارج وبالمقلوب ورأساً على عقب. ويبدو لنا أن جميع المقترحات المطروحة للمناقشة يجب أن تشكل جزءاً من المناقشة، ولكن يمكننا أن نبدأ بالاقتراح المقدم من سري لانكا.

ويبدو لي مع ذلك - ونحن على استعداد للقيام بذلك، ولا نعارض - ولكن في الوقت نفسه، يبدو لي أن المناقشة التي استمعنا إليها، في نصف الساعة الأخيرة، أو في الـ ٤٥ دقيقة، تشير إلى أنه (١) يوجد استعداد لاتخاذ بعض المقررات، (٢) قد توجد حتى بعض المقررات التي يمكنا اتخاذها، و(٣) قد يكون من المفيد أن نجري مناقشة غير رسمية لما قد يكون لتمهيد الطريق لها، وأنه ربما كانت المشاورات التي طالب بها آخرون لفترة من الوقت قد آن الأوان لإجرائها، وأننا ربما كنا على وشك استطاعة اتخاذ بعض المقررات. وسواء بدأنا في اتخاذ هذه المقررات الآن، أو سواء ناقشنا ماهيتها وحاولنا إيجاد الإطار بحيث نعلم ما نحن بصدد عمله، ونحن تحت تصرفكم.

السيد زمسكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): اسمحوا لي أولاً، سيادة الرئيسة، بأن أهنئكم على توليكم هذا المنصب المشرّف المسؤول وأن أتمنى لكم كل نجاح في فترة بدايتكم الناجحة بالفعل. وأود أن أعرب عن التأييد وأن أنضم لما قالته تواً ممثلة الولايات المتحدة المبجّلة. وإني لأظن أن الوقت لم يحن بعد للشروع في مسح مفصّل للآراء في جلسة عامة رسمية بالنظر إلى أن المسائل المتصلة بفرادى بنود برنامج العمل لم تكد تناقش بعد. لذا أعتقد أن من المفيد والضروري إجراء مشاورات مفصّلة مفتوحة في أي شكل تقررونه، سيادة الرئيسة.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): سيكون بياني شديد الإيجاز، جملة واحدة: إن الوفد الصيني يؤيد الطلب المقدم من سري لانكا.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل الصين على بيانه. فمن ناحية، لدينا اقتراح مقدم من وفد سري لانكا بشأن اتخاذ مقرر، بنداً بنداً، بشأن إنشاء أربع لجان خاصة وتعيين ثلاثة منسقين خاصين؛ وقد أيدت عدة وفود هذا الاقتراح. ومن ناحية أخرى، لدينا اقتراح قائم على أساس المادة ٢٨ من النظام الداخلي، بشأن الموافقة أولاً على برنامج العمل ثم إنشاء لجان خاصة. وهناك وفود أخرى تطلب مزيداً من المشاورات. وأعتقد أن الأمر المعقول بدرجة أكبر هو بدء مشاورات غير رسمية على الفور وربما مواصلة الجلسة العامة غداً. الكلمة لممثل المكسيك.

السيد دي ايكازا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): اسمحوا لي سيادة الرئيسة بأن أحتج، على الرغم من كل ما أكنه لكم من احترام، أعتقد أننا نطبق معايير مزدوجة، مقارنة بما حدث في هذا المؤتمر قبل ثلاث جلسات عامة فقط. صحيح أنه في ذلك الحين لم تكونوا في منصب الرئاسة - لكن حين إذن طُلب من الرئيس أن يطرح على المؤتمر مشروع مقرر محدداً وضعته عدة وفود وقيل إن لكل وفد الحق في أن يطلب من المؤتمر اتخاذ موقف بشأن اقتراح ما. أما الآن سيادة الرئيسة فيجري تغيير قواعد اللعبة، فقد قدم وفد سري لانكا اقتراحا محددا، ولقي هذا الاقتراح المحدد دعما واسعا، وتريدون الآن إشراكنا فيما رُفض قبل أسبوعين فقط، أي إجراء مشاورات غير رسمية. لقد كلّ وفدي قبل خمسة عشر يوما خلت من طلب إجراء مشاورات غير رسمية، ورُفض طلبي. لكن المقرر الذي اتخذناه اليوم بشأن تعيين منسق لقضية الألغام كان يمكن اتخاذه قبل ثلاث جلسات عامة من الآن لو كنا قد أجرينا مشاورات غير رسمية ولكن رُفض طلبي حينئذ. لذا أحتج على هذا المنحى في تصريف أعمالنا.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أذكّركم أنتم وأعضاء المؤتمر بأنني قدمت هذا الاقتراح في الجلسة العامة صباح اليوم، وبأنه كان يجب في تلك الجلسة العامة طرح هذه الأسئلة على المؤتمر. ولم يتم ذلك لأننا تجاوزنا الوقت، الساعة الواحدة، وقدم اقتراح بشأن طريقة معينة يجب علينا أن نعمل بها بعد ظهر اليوم. ثانياً، ظل اقتراح مجموعة الـ ٢١، رغم أنني لم أكن أقدم ذلك الاقتراح بعينه، معروضاً علينا منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في حين أن الاقتراح الذي اعتمدناه عرض في ١٩ حزيران/يونيه. ثالثاً، لم نقتصر على اعتماد المقرر الوارد في الوثيقة CD/1465، ولكننا بسرعة كبيرة مضينا واتخذنا مقرراً يتعلق بالمنسق الخاص أيضاً. والآن لقد كان اقتراحي بسيطاً للغاية، وهو أن نعرف بشكل رسمي في الجلسة العامة ما إذا كان هناك اتفاق على إنشاء أربع لجان رسمية وبالطبع، إذا كان يجب الأخذ باقتراح سفير ألمانيا الموقر، يمكن الأخذ به في وقت لاحق بعد عرض اقتراحي. وقد طلبت إليكم أن تطرحوا أسئلة فيما يتعلق بأربع لجان مخصصة وتعيين ثلاثة منسقين خاصين. وبالتالي أودّ أن أسألكم مرة أخرى، قبل أن نختتم هذه الجلسة العامة عما إذا كنا نستطيع اتخاذ مقرر بشأن هذه المسائل. فإذا كنا قادرين على اتخاذ مقرر، فهذا أمر جيد وحسن. وعندئذ سيكون لدينا أكثر من مقرر متخذ في ٢٦ حزيران/يونيه. وإذا كنا لا نستطيع أن نفعل ذلك، فنحن نتفهم الأمر. ولأننا نعمل على أساس توافق الآراء، لا يمكننا أن نرغم أحداً، وسوف ندخل في مشاورات لم يكن في إمكاننا إجراؤها في الماضي لأسباب مختلفة، ونقرر ما يمكن بالضبط عمله فيما يتعلق بالمسائل المعروضة علينا. وبالتالي اسمحوا لي بأن أطلب منكم مرة أخرى، اطرحوا من فضلكم الأسئلة على المؤتمر وسنجد ما هو بالضبط موقف المؤتمر من إنشاء اللجان المخصصة الأربع وتعيين المنسقين الخاصين الثلاثة، وبعد ذلك، يمكننا أن نتناول المسألة المعروضة من سفير ألمانيا الموقر.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): لقد أثار سفير سري لانكا بتوسيع نفس النقطة التي كنت أريد إثارتها، وهي أنه يبدو لي أمراً طبيعياً أن نجيب أولاً على أسئلة سري لانكا وبعد ذلك على سؤال "وقف الإنتاج" الذي طرحته ألمانيا، بمقتضى مبدأ المساواة في المعاملة الذي تتمسك به فرنسا بين دول هذا المؤتمر. ومن الواضح، حسب ما أعتقد، أن هناك اتفاقاً في هذه القاعة على أن نجيب على أسئلة سفير سري لانكا خلال هذه الجلسة العامة. إن معرفة ما إذا كان من المفيد رفعها واستئنافها غداً، وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان يجب الإجابة هذا المساء أو غداً صباحاً، فإن وفدي مستعد للإجابة هذا المساء ومستعد للإجابة غداً صباحاً. ومع ذلك - وهذه هي النقطة الوحيدة التي ربما أريد إثارتها للدفاع عن الفكرة التي عرضتموها - من الممكن أن يكون لدينا ليلة لإثارة المسألة مع عواصمنا، والسماح للمواقف الوطنية لبعض البلدان بأن تتطور بشكل يعبّر عن التطورات الإيجابية التي حدثت اليوم، لأن من الواضح أننا على استعداد للرد على اقتراح سري لانكا، ومن ناحية أخرى، هناك عدد معين من النقاط التي نحن مستعدون لقبولها، ولكن من الواضح أيضاً أن التعليمات التي لدى بلدان معينة هنا هي تعليمات أعطيت في معظمها قبل اتخاذ المقرر بشأن المنسق الخاص المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد. وهذه هي النقطة الوحيدة التي كنت أريد إثارتها.

السيد زايبرت (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): أشرت في بياني الذي ألقيته صباح اليوم إلى الاقتراح الذي قدمته المجموعة الغربية في العام الماضي والذي أشار بوضوح إلى إنشاء لجان مخصصة معنية بضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي، والشفافية في التسلح بالإضافة إلى المنسقين الخاصين الثلاثة، وأشرت أيضاً إلى مسألة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فإذا كان ما فهمته صحيحاً، أشار وفد سري

لانكا بوضوح إلى هذا البيان وإلى الاقتراح الوارد فيه. والسؤال إذن هو ما إذا كان لا يجب علينا أن ننظر أولاً في هذا الاقتراح لأنني أعتقد أن اقتراح سري لانكا تغير أو توسع إلى حد ما في البيان الذي ألقي بعد ظهر اليوم. وبالتالي أودّ أن أحصل على إيضاح بشأن الكيفية التي يجب بها أن نعمل. وبطبيعة الحال، نحن على استعداد لأن نتخذ مقرراً الآن أو غداً، سواء في الجلسة العامة أو أثناء المشاورات غير الرسمية.

السيد أمات فورس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): قررت أن أتكلم ثانية لأننا أردنا الاعراب عن عدة أفكار بالنسبة لهذه الحالة الجديدة التي نجد فيها أنفسنا الآن. وأنا أحاول الإشارة إلى الحالة التي كانت علينا مواجهتها قبل فترة قصيرة من الوقت، وفي نفس الظروف. فعندما طلبنا إجراء المزيد من المشاورات بشأن قضية الألغام قيل لنا إنه قد أتيح لنا بالفعل وقت كافٍ للنظر فيها. وعندما قال وفدي، مع وفود أخرى، إن هناك مقترحات أخرى، قيل لنا إنه لن تُقام روابط. والآن هناك مقرر بشأن الألغام، لذا ليست هناك روابط. فلِمَ لا نسير قدما؟ ما الذي يحدث الآن؟ عندما طلبنا إجراء مشاورات غير رسمية، وقد طلبت سوريا ذلك قبل وقت قصير جداً، لم نلق إلا الصمت رداً على على طلبنا. فلِمَ هذا المعيار المزدوج؟ فإما أن تطبق القواعد على الجميع وإما ألا تطبق إطلاقاً. هل سنعمل بمعيار مزدوج؟ إنا لنؤيد الاحتجاج الذي أعرب عنه سفير المكسيك المبجل، ونصر، مع إبدائنا كل الاحترام الواجب، على أن تطرح الرئيسة المسألة التي ينبغي لها في رأينا أن تطرحها.

السيد سابويا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): انني أتكلم للإعراب عن رأي البرازيل بشأن هذه المسألة وأود أن أقول إن وفدي يؤيد عرض اقتراح سري لانكا لكي يتخذ المؤتمر مقرراً بشأنه. لقد استمعنا إلى كثير من الآراء في هذا الشأن، وكثيرون أيدوه، وأعتقد أن الاقتراح بسيط جداً ويتفق مع النظام الداخلي. ويجب علينا فعلاً أن نتقيد دائماً بتطبيق النظام الداخلي للمؤتمر وقد بُيِّن في مناسبة قريبة العهد جداً أنه أقرّ بحق كل وفد في أن يطلب إلى المؤتمر أن يعرض عليه مقرر لكي ينظر فيه بمجرد اتخاذه. ولذلك فإن وفدي يؤيد أيضاً طريقة العمل هذه.

السيد لامدان (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية): نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة. واسمحوا لي أيضاً بأن أضم صوتي لتهنئتكم على النجاح الهائل الذي توصلتم إلى تحقيقه في الأيام الأولى من رئاستكم. ونحن من جانبنا نسلّم بالنهج البناء الذي يطرحه وفد سري لانكا. ولكن في الوقت نفسه، نجد أنفسنا نميل إلى الموافقة على المقترحات التي تقدمها وفود معنية ومفادها أنه ربما حان الوقت لإجراء مزيد من المشاورات قبل أن نندفع في اتخاذ مقررات وربما انجرفنا. وعلى أي حال فإنني أنا على الأقل يجب أن أقول بكل صراحة إننا نحن اسرائيل لا نستطيع أن نعبر عن مواقفنا بشأن المسائل إذا طرحت هذا المساء لأنه ليس لدينا تعليمات ومن ثم ينبغي لي أن أنضم إلى الاقتراح المقدم من ممثل فرنسا ومفاده أن تكون لدينا على الأقل مهلة ليلة واحدة لطلب تعليمات وإيضاح.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل اسرائيل على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد توهوير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): هل يمكن أن أطلب فقط إيضاحاً لنقطة واحدة في اقتراح سفير سري لانكا الموقر؟ إذا وجب طرح أسئلة عن إنشاء لجان مخصصة لهذه المواضيع المختلفة، فما هي الولاية التي تسند لكل من هذه اللجان المخصصة والتي سينطوي عليها الأمر؟ ومن الواضح أن هناك ولايات ترجع إلى الوقت الذي عقدت فيه هذه اللجان آخر اجتماعاتها. فهل نحن نتحدث عن تلك الولايات، أو أننا نتحدث عن ولاية جديدة ما لايزال يجب التفاوض بشأنها؟

السيدة تينكوبا (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): بالنظر إلى أن الوقت يجري فسأترك تحياتي وشكري لمناسبة أخرى سيادة الرئيسة. باختصار شديد أود أن أعرض تأييد وفدي للاقتراح الذي قدمه سفير سري لانكا، وأطلب اليكم استشارة المؤتمر بشأن هذا الاقتراح. ونحن نقدم هذا الطلب بهدف واحد هو السعي إلى تحقيق تقدم بشأن القضايا التي يوجد بشأنها في هذا المؤتمر توافق في الآراء.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): باختصار ولكي تكون الأمور واضحة تماماً نحن على استعداد للمناقشة وللبت في المقررات التي تقدم إلينا هذا المساء، ونحن لا نطلب التأجيل إلى الغد. ونترك للمؤتمر ولأعضائه تقدير ما إذا كان من المناسب أو غير مناسب للأوان تأجيل الأمر إلى الغد، ولكن بأي حال لا نريد، بقولنا ذلك، أن نؤكد فكرة وجود "معايير من يوجه". فإذا طالبت دولة واحدة بأن يتخذ القرار اليوم، فنحن مستعدون.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): هذا ردّ على السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة الموقر. إن اللجان المخصصة لضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي، والشفافية في التسلح، ليست مواضيع جديدة بالنسبة لنا. لقد كانت لدينا هذه اللجان المخصصة قبل ذلك، وعندما يتخذ المقرر بشأن إنشاء هذه اللجان المخصصة، فإنني متأكد من أن عدة وفود ستعلل مواقفها بشأن إنشاء اللجان المخصصة، وإذا لزم الأمر، بشأن الولاية أيضاً. وفيما يتعلق باللجنة المقترحة المخصصة لنزع السلاح النووي، أودّ أن أشير مجرد إشارة إلى الولاية المقترحة الواردة في الوثيقة CD/1463.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل سري لانكا على بيانه. ونظراً لأن المترجمين الشفويين ليسوا متوفرين إلا حتى الساعة ١٨/١٥ ولأنه ما يزال لديّ متحدثون مسجلون، لا أريد أن أوجد حالات "معيار مزدوج" وأقترح إذن رفع هذه الجلسة العامة واستئنافها صباح الغد. الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد بيرغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): سيادة الرئيسة، هل تقترحون رفع هذه الجلسة واستئنافها بتوجيه الأسئلة المحددة التي طلب وفد سري لانكا طرحها على المؤتمر؟

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): نعم إنني أنوي ذلك. والكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السيد توهوير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): إنني آسف لعودتي مرة أخرى. وأنا أشعر بامتنان لسفير سري لانكا الموقر على إجابته على سؤالي. وأخشى ألا يكون الأمر واضحاً لي تماماً حتى الآن. فإذا وجب أن يتوفر لنا المساء لنطلب تعليمات بشأن المسألة،

فسيكون من المفيد أن نتمكن من إعلام عواصمنا بماهية الأسئلة التي سوف تطرح علينا غداً. وسوف يكون ذلك، حسب افتراضي، ليس فقط مجرد إنشاء لجنة مخصصة لهذا الموضوع أو ذاك، ولكن سوف يوضح بالضبط الولاية التي سوف يناقش الموضوع في إطارها. وأعتقد أننا نحتاج حقاً إلى إيضاح لهذه النقطة مقدماً قبل أن نستطيع سواء طلب تعليمات أو اتخاذ مقرر. وأعني فعلاً أنه إذا وجب عرض المسألة علينا، فهل يمكننا على الوجه الأمثل أن نحصل على شيء كتابة لكي نرى ما شكله؟ وأنني لا ألح على ذلك - وربما يمكن توضيحه الآن. ولكن هل نحن نتحدث عن الولايات القديمة أو أننا نتحدث عن إمكانية مناقشة ولايات جديدة لأنه إذا كانت هذه الإمكانية متاحة، نود أن نكون على علم بها؟

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية) شكراً لممثل المملكة المتحدة. وأقترح إجراء مشاورات مفتوحة لاشتراك جميع الوفود صباح الغد ونستأنف الجلسة العامة بعد الظهر. الكلمة لممثل المكسيك.

السيد دي ايكازا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): لقد قدمت سري لانكا الاقتراح وسيقبل وفدي أي سبيل عمل تقبله سري لانكا، وكل ما يوده وفدي هو أن يقيَّد في السجل احتجاجه الرسمي على الطريقة التي نتبعها في تصريف أعمالنا، بتطبيق معايير مزدوجة. صحيح أن الساعة الآن قد وصلت إلى ١٨/١٠، لكن في يوم ١٢ حزيران/يونيه، اذا لم تخني الذاكرة، اجبرنا على اتخاذ مقرر في الساعة ١/٣٥، حين كانت لدى أغلب الوفود ارتباطات بصدد الغذاء وكان المترجمون الفوريون على وشك مغادرة مقصوراتهم. وإني سأقبل أي شيء يقترحه ممثل سري لانكا. في المناسبات السابقة عندما قدم وفد اقتراحاً محدداً طلبت عدة وفود، ولم تكن المكسيك هي وحدها في ذلك، اجراء مشاورات غير رسمية، لكن رُفض الموافقة على ذلك، وقيل لنا، وأكرر ذلك، إن لكل وفد الحق في تقديم اقتراح، وله الحق في أن يطرح الرئيس ذلك الاقتراح على المؤتمر للنظر فيه، وعلى المؤتمر لاتخاذ مقرر بشأنه. والآن نتبع إجراء مختلفا، ونعتمد معياراً مختلفا. فاذا ما كان لنا أن نحكم بما نراه، فإنه عندما تأتي الاقتراحات من وفد في مجموعة الـ ٢١ تلقى معاملة تختلف عما تلقاه عندما تأتي من مجموعات أخرى.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل المكسيك. وقد أصغيت باهتمام إلى جميع المقترحات، ولم أرفض أياً منها. وأقترح عقد جلسة عامة صباح الغد في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥ من يوم الخميس الموافق ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واستؤنفت في الساعة ١٠/٣٥ من يوم الجمعة الموافق ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أعلن استئناف الجلسة العامة ٧٧٠. يطلب ممثل ميانمار أخذ الكلمة بوصفه منسق مجموعة الـ٢١، فأعطيه الكلمة.

السيد آبل (ميانمار) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم بالنيابة عن المجموعة وكذلك بالأصالة عن أنفسنا على توليكم الرئاسة في هذه الفترة الحاسمة. لقد أحرزتم درجة مُعَيَّنة من النجاح في غضون بضعة أيام، وآمل أن يستمر الزخم اليوم. كما أعرب عن شكري وتقديري لسلفتكم، السيدة ديالو، سفيرة السنغال، على ما بذلته من جهود حثيثة من أجل المؤتمر أثناء رئاستها.

وأود، بصفتي منسق مجموعة الـ٢١، أن أطرح النقاط التالية: "أولاً، إن مجموعة الـ٢١ ما زالت تعطي الأولوية العليا لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ثانياً، ومع عدم الإخلال بمقترح المجموعة الوارد في الوثيقة CD/1462 المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قدم وفد سري لانكا مقترحاً أيدته وفود عديدة من مجموعات مختلفة، وعليه، أود أن أطلب إلى المؤتمر أن يتخذ إجراءً فورياً بشأن المقترح المذكور دون مزيد من التأخير".

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل ميانمار على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. وفقاً لما اتُّفق عليه بعد ظهر يوم أمس، أدعو المؤتمر إلى دراسة المقترح المقدم من ممثل سري لانكا فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر. وعليه، أود أن أدعو المؤتمر إلى أبداء الرأي بشأن عناصر ذلك المقترح. أولاً، هل هناك اتفاق على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؟ أود الإشارة في هذا الشأن إلى أن الولاية الأخيرة التي أسندها مؤتمر نزع السلاح إلى اللجنة المذكورة ترد في الوثيقة CD/1121. أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد موهر (كندا) (الكلمة بالانكليزية): إن كندا لم تتدخل يوم أمس عندما شرعنا في هذا المسار بالذات لأننا، بصراحة، لم نكن متأكدين تماماً أين كنا نبتدئ وأين كنا سننتهي. ونعتقد أن من الجوهري أن يتسنى للمؤتمر النظر في عناصر ترى وفود شتى ومجموعات شتى أنها هامة وينبغي أو يمكن إدراجها في أعمالنا. أما مسألة ماذا ينبغي أن تكون هذه البنود وكيف ينبغي معالجتها، فأعتقد أنه يتعين النظر فيها بعناية. ولدينا تحفظات جديدة بشأن مسألة النظر في مسألة إنشاء لجنة مخصصة تناط بها ولاية لم تتح لنا فرصة الجلوس والتشاور بشأنها بصورة غير رسمية بتوجيهكم أو بأي شكل آخر ترونه مناسباً. أما مجرد إنشاء لجنة مخصصة، والقيام بذلك بقدر من السرعة، فهذا أمر لدينا تحفظات جدية بشأنه. إننا مستعدون للنظر في أي مقترح للعمل، وفي أي ترتيب يرغب المؤتمر في اتباعه. والوفود الموجودة في هذه

الغرفة تعرف معرفة واضحة ما هي آراء كندا الوطنية في هذا الشأن. لقد قمنا بمحاولات حثيثة للغاية في سبيل توضيح تلك الآراء شفوياً وتحريرياً على السواء، إلا أننا ندرك أن عدداً من آرائنا لا تحظى بتأييد تام في هذه الغرفة وأن أولوياتنا قد لا تحظى بالضرورة بالتأييد في هذه الغرفة. إلا أنني كنت وما زلت غير راغب في مواصلة النهج الذي شرعنا فيه هنا، عملاً بالمقترح الذي قدمه صديقي من سري لانكا يوم أمس، في شكل نعم أو لا، وهي ليست عملية تتيح لنا فرصة لاستكشاف ما نحن بصدد الاتفاق على فعله وما إذا كنا نعتقد حقاً وفعلاً أنه أمر هام وناجع وقابل للتحقيق ومجدٍ. من هنا، أعتقد أن هدفي ليس أن أتخذ موقفاً نهائياً بشأن أية آلية معينة أو أية ولاية معينة في هذه المرحلة، إلا أنني أتساءل فعلاً عما إذا كان الشروع في هذه العملية ومواصلتها هو أمر مفيد ومنتج بالنسبة إلينا. وقد رأيت أن من غير المنصف لكم ولأعضاء المؤتمر الآخرين عدم القيام، على الأقل، بطرح هذه النقطة هنا هذا الصباح قبل أن نشرع فعلاً في اتخاذ القرارات، حيث أنكم بُـيِّنتم، بوصفكم رئيسنا، أنكم ترون أنه سيتعين عليكم التصرف على هذا النحو. إننا سنواصل السعي إلى تقديم كل مساعدة ممكنة لكم.

السيد كرايد (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): لقد أخذنا الكلمة يوم أمس، كما تذكرون. إن ما كنت أحاول أن أُبيِّنَه هو أننا كنا، بصفة أساسية، متعاطفين مع فكرة بحث إمكانيات الإضافة إلى عملنا وأننا قد تلقينا هذا المقترح من سري لانكا. غير أنني، كما تذكرون، قد قلت إننا نخاطر بالإنحدار، خطوة خطوة، وربما نصاب بخيبة أمل كبيرة في نهاية هذه العملية. إننا، وقد استمعنا إلى زميلنا من كندا، نرى أنه قد بات من الواضح أنه لا يمكن لنا أن نتسرَّع في اعتماد مقترح هنا يفضي بنا إلى إحداث لجان مخصصة أو تعيين منسقين دون أن يتاح لنا وقت، على الأقل، للنظر في تفاصيل الولاية التي يتعين إسنادها إليهم أو في تفاصيل اختصاصاتهم. إذن، فرؤيتنا هي أنه، إذا ما طرحتم هذا السؤال، وبالطبع فإنه، في حد ذاته، ربما لا يكون أسلس وأنجع أسلوب لطرح سبعة أسئلة، الواحد تلو الآخر. ولكن، إذا ما طرحتم هذا السؤال ورأيتم أن ثمة استعداداً لدى الوفود لمعالجة هذا البند، يبدو لي أن لا بد لنا من المضي إلى إجراء مشاورة غير رسمية بغية وضع التفاصيل، على نحو ما بيَّنه السيد السفير موهر. فلا يسعنا أن نكتفي بقول إننا نقرر، هنا والآن، دون إجراء مزيد من المداولات، إنشاء لجنة مخصصة أو سواها. هذا، على الأقل، ما فهمناه نحن. إننا لم نعترض على مبدأ العمل وفقاً للنهج المقترح من قبل سري لانكا، ولكن، بالطبع، يكون من السذاجة نوعاً ما الاعتقاد بأن الجميع سيقولون: "نعم، وليكن ذلك فوراً وفي الحال".

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): لقد أُتيحت لوفدي فرصة تقديم مداخلة يوم أمس رحبنا فيها بتعيين منسق خاص معني بالألغام البرية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مجدداً لأقول إن هذه كانت خطوة حكيمة من جانب المؤتمر، وهي مقترح كان باكستان قد طرحه في ٣٠ كانون الثاني/يناير، ويسرنا جداً أنه قد تسنى لنا اعتماده قبل ٣٠ حزيران/يونيه. وفي ضوء ذلك، أعتقد أن وفدي في موقف مناسب لأن يتحدث أيضاً عن بقية الإجراءات التي ينبغي لهذا المؤتمر أن يتخذها بشأن برنامج عمله. لقد سمعنا أثناء الشهر الماضي، داخل هذه القاعة وخارجها، أصواتاً عالية تـَنـَدَّباً على مؤتمر نزع السلاح وعجزه عن التوصل إلى قرارات، وعلى غياب آليات تفاوضية يمكن بواسطتها معالجة البنود المدرجة في جدول الأعمال. لقد اتخذنا يوم أمس خطوة أولى للرد على هذه الانتقادات وهذه الأصوات. غير أن مجموعة الـ٢١ ترى أن الإجراء الذي اتخذناه يوم أمس ليس كافياً وأن ثمة مسائل أخرى عديدة يبدو - وأشدد هنا على عبارة "يبدو" - أن ليس ثمة خلاف عليها داخل المؤتمر فيما يتعلق بالمفاوضات التي يتعين علينا إجراؤها. ففي الواقع أن ثمة بنوداً، مثل مسألة الضمانات الأمنية السلبية، قد سبق لنا أن تفاوضنا بشأنها.

لقد أحدثنا في الماضي لجاناً مخصصة. واتفقنا على ولاية، ولم يقم أحد في المؤتمر، علناً على الأقل، بإبداء اعتراض عليها. وعليه، يبدو لوفدي، ولمجموعة الـ٢١ على ما أعتقد، أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستغل الزخم الذي أحدثناه يوم أمس ويبتّ في تلك المسائل الإضافية التي لا يوجد اعتراض بشأنها. أعتقد أنه لا يوجد اعتراض على مسألة الضمانات الأمنية السلبية، التي اقترحها وفد سري لانكا لتكون البند الأول، وأيدته في ذلك مجموعة الـ٢١. لذلك فإننا نأمل أن يتسنى للمؤتمر الموافقة على إعادة إنشاء تلك اللجنة المخصصة اليوم، وأن تُسند إليها الولاية الواردة في الوثيقة CD/1121، ونأمل أن تطرحوا هذا المقترح على المؤتمر. وحتى في البيان الذي استمعنا إليه من سفير كندا الموقر، لم نستشفّ أي اعتراض على هذا المقترح، وآمل أن يؤكد هو ذلك، أن ليس ثمة اعتراض على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية. وعليه، أقترح أن تطرحوا ذلك رسمياً على المؤتمر وتسألوا عما إذا كان ثمة اعتراض على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): إن وفدي في غاية السرور لأننا قد توصلنا أمس، بتوافق الرأي، إلى قرار بشأن مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد ولأننا قد قررنا تعيين منسق خاص. ويرحب وفدي بالقرار. وفي الواقع أن هذا قرار نرحب به جميعاً. وهذه هي النتيجة الوحيدة التي حققها مؤتمر نزع السلاح هذا العام، وذلك في ظل رئاستكم، أيتها السيدة الرئيسة، وكذلك بجهود أسلافكم. هذا أمر يبعث على الاغتباط.

لقد أصغى وفدي ببالغ العناية لما أبدته الأطراف كافة من آراء أثناء الجلسة العامة المعقودة يوم أمس. وكان لدينا الانطباع بأنه، فيما يتعلق بمسألة برنامج العمل، لم يتمكن المؤتمر من أن يكرس نفسه فقط لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وبعبارة أخرى، ينبغي لنا في الوقت ذاته أن نتناول بالبحث مسائل أخرى. ولم أسمع أي اعتراض على هذا التفاهم. لذلك فمن المناسب لنا أن نتخذ قرارات بشأن بنود أخرى مدرجة في برنامج الأعمال. أما فيما يتعلق بما إذا كان بوسعنا التوصل إلى قرار في نهاية الأمر، فلن يتضح ذلك إلا عندما نبلغ حد اتخاذ ذلك القرار . وإذا لم يتسن لنا التوصل إلى قرار، فيظل بوسعنا إجراء مشاورات غير رسمية. غير أن ثمة نقطة واحدة يتعين توضيحها، وهي أن ليس بوسع المؤتمر أن يركز على الألغام البرية وحدها. هذه هي النقطة الأولى التي أود توضيحها.

والمسألة التالية هي الضمانات الأمنية السلبية. وهذه أيضاً هي المسألة الأولى التي طرحها سفير سري لانكا الموقر وتقتضي منا البت فيها. إن وفدي يؤيد مقترحه. ويقدم وفدي، في هذه المسألة، دعمه الثابت للمطلب المشروع من مجموعة الـ ٢١. وسبب ذلك هو التالي: لقد حدثت تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أننا نواجه شتى أنواع المصاعب في الحالة الدولية، فقد حدثت تغيرات ذات طابع أساسي. هذه حقيقة من واقع الحياة. وبعبارة أخرى، فقد انتهت الحرب الباردة. وفي ظل الظروف الدولية الجديدة، لا يوجد أي سبب على الاطلاق يدعو الدول النووية إلى عدم إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وعلى وجه الخصوص، تم في عام ١٩٩٥ تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وأيدت معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تمديد هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو قبلت به، على الأقل. وعلى الرغم من أن الصين نفسها هي دولة نووية، يرى وفدي أن هذا ينمّ عن مرونة قصوى وتضحية من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعليه، فإن مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إعطاءها ضمانات في وقت مبكر بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها هو أمر مشروع تماماً. فلا يسعنا أن نقول إنه، في

عالم اليوم، لا ينبغي أن يتمتع أحد بالأمن المطلق سوى الدول النووية، بينما لا ينبغي أن يكون للبلدان الأخرى ما تستحقه من حيث الأمن. لذلك فإذا طرح قرار على التصويت، فإن وفدي يؤيد إنشاء لجنة مخصصة تأييداً حازماً. وفيما يتعلق بولاية تلك اللجنة المخصصة، فإن الوثيقة CD/1121 تتضمن بالفعل تلك الولاية. وبصراحة، فإن وفدي ليس مسروراً تماماً بتلك الولاية الضعيفة. فقد انقضى عهدها. غير أنه، بما أن مجموعة الـ ٢١ مستعدة للعمل بهذه الولاية، فبإمكان وفدي الموافقة على اتخاذ تلك الولاية أساساً. ونظراً لأن الولاية الواردة في الوثيقة CD/1121 قد حظيت بموافقتنا جميعاً في عام ١٩٩٢، فحريّ بهذه الولاية أن تكون مقبولة قبولاً أكبر بعد ذلك بخمس سنوات في عام ١٩٩٧. وإذا كان ثمة أي تغيير ينبغي التفاوض بشأنه، فينبغي تعزيز الولاية إلى حد كبير. هذه هي الآراء التي أود طرحها في الوقت الراهن.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالانكليزية): إنني، شأني في ذلك شأن معظم المتحدثين الذين سبقوني، أشعر، أنا أيضاً، ببالغ الارتياح لأنه قد تسنى لنا اعتماد مقرر يوم أمس. وكما أشرت في الجلسة العامة يوم أمس، فقد تضمن المقرر فقرة بالغة الأهمية، هي الفقرة الاستهلالية. كما قلت إنه يلزمنا أن نبدأ العمل فوراً على وضع الفقرة الاستهلالية من الوثيقة CD/1465 موضع التنفيذ، وهذا يفضي بنا، بالطبع، إلى البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال. إن جدول الأعمال، الذي اعتمدناه بتوافق الآراء، يتضمن بالفعل البند ٤. وما برح هذا البند مدرجاً فيه منذ ١٤ شباط/فبراير. وهو يدعو إلى وضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وقد اتُّفق على ذلك. وإضافة إلى ذلك، وكما أشار سفير سري لانكا في الاقتراح الذي قدمه أمس، وكما أيدته مجموعة الـ ٢١، فحسب معرفتي، وليس فقط معرفتي، بل معلوماتي، قدمت المجموعة الغربية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ملاحظاتها على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وبرنامج عمله في عام ١٩٩٧، ونرى في الوثيقة CD/1434 أنها قد ذكرت في هذا الخصوص، على نحو ما استشهد به السفير الألماني يوم أمس، أنه: "يجب أن تُنشأ فوراً اللجان المخصصة بشأن الضمانات الأمنية السلبية والفضاء الخارجي والشفافية في التسلح"، وبالطبع هناك جملة تنص على أنه يمكن استيفاء ولاية اللجان المخصصة. كما أنني أذكر أن سفير النمسا الموقر قد اقترح، في الواقع، في البيان الذي ألقاه منذ حوالي شهرين - لم أعد أذكر متى على وجه الدقة - في وقت ما أثناء الدورة الأخيرة، في مداخلة رئيسية له في الجلسة العامة، إمكانية إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية، وأن هذه واحدة من اللجان المخصصة التي يمكن إنشاؤها. ومع وضع كل ذلك في الاعتبار، وحيث أن مجموعة الـ ٢١ تريد من المؤتمر أن يبدأ بالتحرك قدماً بشأن المسائل ذات الأولوية بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان، فقد أُدرج ذلك في برنامج العمل الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في الوثيقة CD/1462، وكما قال اليوم منسق مجموعة الـ ٢١، "إن مقترح سفير سري لانكا لا يمس بالأولويات التي ما برحت لدينا بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي". في رأينا أن هذه محاولة من جانب وفد سري لانكا لاستصدار مقرر هناك اليوم في المؤتمر كيما يتسنى لنا التحرك قدماً والسعي إلى الاتفاق بشأن أي شيء يمكننا الاتفاق عليه فوراً، ثم المضي قدماً إلى بحث المجالات ذات الأولوية بالنسبة لنا، بواسطة المشاورات. وستكون هذه المشاورات ضرورية.

أما فيما يتعلق بمسألة الولاية، فينتابني شيء من الحيرة. لقد كنت أعتقد في مرحلة من المراحل، عندما كنا نتحدث بشكل غير رسمي عن لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، كان يقال لنا أن نتفق على إنشاء لجنة مخصصة لدون إسناد ولاية لها، وهذا كان من شأنه أن يحظى بقبول عدد كبير من البلدان. إلا أن اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية قد أُسنِدت إليها ولاية في الوثيقة CD/1121، وأنا متفق مع سفير الصين، السيد شا. وسوف يلزم استيفاء هذه الولاية. وسيكون بوسعنا القيام بذلك حالما نتخذ القرار

بإنشاء اللجنة المخصصة. ولا شك أنه سيلزمنا استيفاء هذه الولاية بالذات. وعليه، فإنني، قد طرحت هذه النقاط، أود أن أؤيد سفير باكستان على ما اقترحه منذ بضع دقائق، وهو أن نتبيَّن الآن ما اذا كان ثمة أي اعتراض على إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية في هذه الدورة. إن ما سمعته من اثنين من المتحدثين في وقت سابق لم أفهمه على أنه اعتراض، بل تردد. وأعتقد أنه، نظراً لما أُتيح لنا من وقت منذ البارحة من أجل تبديد هذا التردد، ومنذ هذه الاعتراضات، التي تم إبداؤها علناً، على استصواب إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية، ينبغي لنا، بوصفنا مؤتمراً، أن نكون في موقف يتيح لنا البت في هذه المسألة بالذات. إلا أنني أود تأييد سفير باكستان على ما اقترحه، وهو أن تسألوننا نحن، المؤتمر، عما إذا كان لدينا أي اعتراض. فإن لم يكن ثمة اعتراض، دعونا نشرع في إنشاء هذه اللجنة ثم نمضي إلى بحث البند التالي. وحالما يُتخذ القرار في هذا الشأن، فمن المؤكد أننا سنُجري مشاورات بشأن الولاية الواردة في الوثيقة CD/1221، التي ستوفر لنا أساساً جيداً للبدء في ذلك. إننا لا نبدأ من جديد، فهذه ليست عملية جديدة تماماً.

السيد مارتينِس مورسيليو (اسبانيا) (الكلمة بالإسبانية): إن هذه القاعة التي نجتمع فيها، قاعة فرانسيسكو دي فيتوريا، حافلة بالتاريخ، وأعتقد أنه قد أضيف يوم أمس فصل هام آخر إلى هذا التاريخ، حيث أن مؤتمر نزع السلاح قد خطى بالأمس خطوة هامة نحو إرساء المعلَم الأول، العنصر الأول، لما ينتظر وفدي أن يكون برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام. إنني، حسب تفسيري الشخصي لما دار في جلسة يوم أمس، إلى جانب ما قمتم أنتم، أيتها السيدة الرئيسة، بإنجازه من عمل يثير كل اعجابي بكم على الطريقة الممتازة حقاً التي نهضتم بها بعملكم، قد فهمت أن المقرر المعتمد كان، قبل أي شيء، نتيجة لموقف أعتقد أن هذا المؤتمر يُجمِع عليه. إن الغالبية العظمى من الوفود عازمة على إحراز تقدم ووضع برنامج عمل متماسك والتمكن فعلاً من إظهار أن بمقدور مؤتمر نزع السلاح أن يظل مستقبلاً أحد الأجهزة الأساسية في العلاقات الدولية اليوم. وفي الوقت ذاته، هناك، بالنسبة إلي أيضاً، فكرة واضحة، وهي أن لا أحد يريد أن يكون موضوع الألغام الموضوع الوحيد المعروض على هذا المؤتمر. من هذا المنطلق، أود أن أعرب لكم عما يساورني من شكوك بالغة في إنتاجية المسار الذي بدأنا نسلكه هذا الصباح، وفي فعاليته ومنفعته. ولا يجد وفدي أي إشكال على الإطلاق في اعتبار المقترح الوارد في الوثيقة CD/1462 أساساً للمناقشة. ونرى أن هذا المقترح يمكن أن يكون عنصراً جيداً للعمل. وأنه يمكن أن يكون منطلقاً رائعاً. بيد أن وفدي تساوره شكوك كثيرة في ما إذا كانت نتيجة بحث هذا الموضوع، هذا المقترح، اليوم سيكون أمراً مفيداً ومثمراً بالنسبة للمؤتمر. وهذا لا يعني أن وفدي، إن كان أعضاء هذا المؤتمر يرغبون ذلك، ليس جاهزاً وليس مستعداً للبت في كل مقترح من هذه المقترحات. إلا أن كل ما تم جمعه من مقترحات، وكل ما تم جمعه من عناصر في هذا المقترح، يثير شكوكاً كثيرة لدى وفدي، ولئن كان صحيحاً أن ثمة اتجاهات مُعيَّنة وواضحة في المؤتمر، فإنني أرى من المستنسب، قبل اعتماد مقررات، أن نعمل على استجلاء دواعي هذه الشكوك وتوضيح موقفنا وأن نسعى إلى التقريب بين هذه المواقف والتوفيق بينها عن طريق التفاهم فيما بيننا. أكرر، أيتها السيدة الرئيسة، أن لدى وفدي شكوكاً بوجه عام، ولديه شكوك فيما يتعلق بالبند المطروح أمامنا حالياً للبت فيه. وليس لدى وفدي أي شك على الاطلاق فيما يتعلق بموقفه، فلديه تعليمات واضحة تماما بشأن كل بند من البنود، بشأن الموقف العام الذي ينبغي للوفد الإسباني تَبَنّيه أثناء هذه المرحلة الأولى من وجوده في هذا المؤتمر، مؤتمر نزع اسلاح. وفي الواقع أن وفدي مستعد لاتخاذ قرار في هذا الشأن. وبوسعي أن أؤكد لكم، أيتها السيدة الرئيسة، أنه إذا اتخذ مؤتمر نزع السلاح قراراً اليوم بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية النووية، فإن اطمئنان وفدي لموقفه ستحل محله الشكوك، وسيصادف صعوبات جمة عندما يتعين عليه أن يشرح لحكومته ما هو الذي تمت الموافقة عليه، وكيفية

تشكيل تلك اللجنة المخصصة داخل البنية الحالية للعلاقات الدولية، وما إذا كانت تلك اللجنة تضع في اعتبارها الظروف السياسية السائدة عام ١٩٩٧، وما إذا كانت تلك اللجنة تضع في اعتبارها أنه قد حدثت بالفعل عملية تَطـَوُّر وعملية تقدم في معاهدة عدم الانتشار. هذه هي الشكوك التي أُقـِرُّ بأن وفدي سيجد صعوبة كبيرة في شرحها لحكومته.

السيد تشاوضـُري (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية): لم يأخذ وفدي الكلمة يوم أمس. لذلك أود أن استهل بياني اليوم بالإعراب، من خلالكم ومن خلال ممثلنا الاسترالي هنا، عن تهانينا الصادقة لصديقي وزميلي، السفير السيد جون كامبـّل، على تعيينه منسقاً خاصاً معنياً بالألغام البرية المضادة للأفراد. إن مهمته لن تكون سهلة، لكنه رجل ذو قدرات عظيمة، وإنني واثق من أنه سينهض بمهامه على أفضل وجه، لما ينعم به، سواء في بعثته أو في كانبـّرّا، من دعم رديف ممتاز.

وسيكون من المؤسف للمؤتمر إذا ما توقفت أعمالنا عند هذا الحد. إننا نتناول الآن مجموعة محددة من المقترحات المقدمة من سفير سري لانكا الموقر. وهي تتميز بأنها معقولة. فهي تحظى بتأييد واسع بين المجموعات، وهذا أمر مهم في سياق المؤتمر. وهي تزودنا، ثالثاً بما يمكننا عرضه على الجمعية العامة، ويكون محدداً، وهو ما كان انعدام امكانية القيام به أمراً أُعرب هنا عن القلق بشأنه. إنني متفق مع زميلي النمساوي على أنه لا يبدو من اللائق أن تطرحوا سؤالاً تلو الآخر، ولكن إذا كانت هذه هي العملية أو إذا كان هذا هو الإجراء الذي يمكننا بواسطته إحراز تقدم، فإن وفدي، بدوره، ووفود أخرى، بالتأكيد، سيكونون على استعداد للتضحية بقليل من اللياقة لقاء إحراز تقدم في هذا المحفل. لذلك فإنني أؤيد مقترح باكستان، الذي أيده بعد ذلك وفد الهند وغيره، بأن تطرحوا السؤال عما إذا كنا مستعدين لإنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية. وإن كان الأمر كذلك، فلنمضي قدماً في ذلك دون مزيد من النقاش في هذا الأمر.

السيد زهران (مصر): سوف أوجز بقدر الإمكان، السيدة الرئيسة، البيان الذي ألقاه منسق مجموعة الـ ٢١ نحن نتفق معه تماماً وأتفق مع البيانات التي ألقاها زملائي أعضاء مجموعة الـ ٢١ والسيد سفير الصين حول هذا الموضوع المطروح أمامنا.

السؤال المطروح يتعلق بإنشاء لجنة لضمانات الأمن لصالح الدول غير النووية. نحن ندعم ونؤيد بقوة هذا السؤال ونؤيد إنشاء هذه اللجنة وأن نبدأ العمل فوراً لتقديم الضمانات اللازمة لصالح الدول غير النووية في إطار وثيقة دولية متعددة الأطراف ملزمة قانوناً لتقديم مثل هذه الضمانات لصالح الدول غير النووية.

هذا الموضوع كان من بين الموضوعات الحيوية التي أثرناها والتي شاركنا في مداولتها في مؤتمر نزع السلاح بنشاط قبل ذلك ونعتبر أن هذا الموضوع هام جداً طالما أننا لم نتوصل إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية فهناك حاجة ملحة لتقديم الضمانات القانونية متعددة الأطراف الملزمة قانوناً للدول غير النووية لتأمينها في حالة استخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووي. وطالما أن هذا السلاح النووي موجود فنحن في حاجة إلى تلك الضمانات في وثيقة دولية متعددة الأطراف ملزمة قانوناً.

إذا كنا توصلنا إلى إزالة السلاح النووي فنحن غير محتاجين لهذه الضمانات. إذاً هناك حاجة ملحة ونرجو الرد على هذا السؤال ونأمل أن يكون الرد بالإيجاب. إن وفد بلادي يؤيد هذا ويؤيد ما ذكره زملائي

السفراء والمندوبين لمختلف الدول الذين تكلموا في صالح إنشاء هذه اللجنة، مع علمنا بأن الأولوية القصوى هو نزع السلاح النووي كما ذكرت.

لقد وافقنا على القرار الخاص بمشروع إنشاء وظيفة لمنسق خاص لمعالجة موضوع الألغام الأرضية ونحن سعداء بأن المنسق الخاص هو سفير استراليا ونثق ثقة كاملة في قدرته وفي قدرة وفد بلاده في هذا الشأن. إنما لقد وافقنا على ذلك على مضض لأن هذا الموضوع ليس له أولوية في جدول أعمالنا، ومع ذلك فقد وافقنا على ذلك بحسن نية، إنما وافقنا على ذلك ونحن في نفس الوقت وافقنا على ضرورة معالجة برنامج العمل في مؤتمر نزع السلاح والسؤال المطروح أولاً، هذا السؤال نوافق عليه لأننا وافقنا على تمديد العمل بمعاهدة منع الانتشار النووي إلى أجل غير مسمى على أساس قرار المبادئ والأهداف الذي تتجلى فيه رغبتنا الملحة، وقد شاركنا في صياغة هذا القرار. إن هناك حاجة إلى وثيقة دولية متعددة الأطراف ملزمة قانوناً لمعالجة هذا الموضوع لأننا لم نقتنع بقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ الذي أشار إلى الضمانات الأحادية الجانب والضمانات المتعددة الأطراف بهذا الشأن من قبل الدول النووية، وهو قرار ليس كافياً.

على ضوء هذا الشرح الذي ربما يساعد الزملاء في تفهم خلفية هذا الموضوع، فإن وفد مصر يؤيد تماماً إنشاء هذه اللجنة، وإذا كانت الولاية غير كاملة فنحن على استعداد لاكمالها ونحن نرى أنها أيضا غير كاملة لأننا نحتاج إلى ضمانات أمن شاملة، ونحن مستعدون للتفاوض في هذا الموضوع في إطار لجنة خاصة معنية بهذا الموضوع وللنظر في تطوير الولاية إذا أمكن ذلك، إنما نحن على استعداد لبدء التفاوض على أساس هذه الولاية. وأشكركم حضرة الرئيسة وأرجو، كما سمعت، ألا يوجد اعتراض على إنشاء هذه اللجنة. فأرجو وضع هذا السؤال فوراً على أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

السيد بعلال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): هذه أول مرة يأخذ فيها وفدي الكلمة في ظل رئاستكم، وبما أننا ما زلنا في مطلع الصباح، أود أن أوجّه لكم عبارات التهاني المعتادة دون أن يُعتبر ذلك مَضيعَة للوقت. فأسمحوا لي، إذن، أيتها السيدة الرئيسة، أن أعرب لكم عن مدى سرور وفد الجزائر وبهجته لرؤيتكم تترأسون أعمالنا، وعن مدى ارتياحه لطريقة ادارتكم لها. ونعرب عن امتناننا كذلك لخلفكم، سفير السنغال ولوفده. إنه ليُشرّف وفد الجزائر أن يرى منصة قاعتنا هذا اليوم تشغلها وفود ثلاثة كانت منذ بضعة شهور خلت، في عداد المراقبين، وباتت تشارك اليوم مشاركة تامة في أعمالنا وترأسها.

لقد علمت بالأمس، في أواخر فترة بعد الظهر، أنه، عندما قمتم بتعليق جلستنا العامة، كان ذلك لوجود قيود زمنية كيما يتسنى صرف المترجمين الشفويين والوفود التي كانت لديها التزامات. ولحسن الطالع أن رفعكم للجلسة قد أتاح للوفود فرصة الاستفادة من تلك الليلة من أجل التفكير في الأمر، بل وربما حتى من أجل التشاور مع عواصمها. أما بالنسبة إلى وفد الجزائر، فقد كان، من طرفه، مستعداً منذ يوم أمس للإجابة على أسئلة طلب السيد سفير سري لانكا إليكم طرحها. وكان وفدي مستعد للقيام بذلك، إذ أنه كان يعتقد أن لا مناص من الاستجابة لهذا الطلب، الذي يستند إلى أحكام النظام الداخلي لمؤتمرنا وإلى الممارسة حسبما رأيتها هنا. وعليه، يرى وفدي أن هذا الإجراء بسيط وعملي وبنّاء، من حيث أنه، حسبما فهمته على الأقل، قد يتيح اتخاذ قرارات فورية بشأن النقاط التي يوجد توافق في الرأي بشأنها والتشاور بشأن النقاط التي لا يوجد توافق في الرأي بشأنها. ولكم أن تعقدوا هذه المشاورات ربما حتى أثناء فترة تعليق الجلسة. وعليه، أيتها السيدة الرئيسة، فقد تم طرح سبعة أسئلة يوم أمس. وإن وفدي، شأنه في ذلك شأن وفود

أخرى كثيرة في هذه القاعة، مستعد للإجابة بالصمت، الأمر الذي يعني الرضا، إذا كان موافقا، أو، عند الاقتضاء، بقول لا في حال عدم موافقته. وقد أُبديت شكوك بشأن فعالية هذا الإجراء: فلنجرب. فإذا كان ناجعاً، فسيتيح لنا اتخاذ قرارات فورية، وإذا لم يكن ناجعاً فلن نتخذ قراراً. لقد كنتم قد بدأتم أيتها السيدة الرئيسة، بطرح سؤال أول هذا الصباح. وأعتقد أن بوسعنا المضي في هذا الاتجاه ومواصلة هذه العملية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد ريفاسّو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن ارتياحي لما حدث يوم أمس من تطورات، ليس فقط لأننا قد تمكنا من اتخاذ قرار بشأن مسألة تعيين مقرر خاص معني بالألغام، بل أيضاً لأن جلسة يوم أمس قد أتاحت لسفير سري لانكا اقتراح نهج مفيد يتيح دراسة كل موضوع من حيث جوهره، لا كجزء من مجموعة إجمالية من المواضيع. وأعتقد أن هذا أيضا مكسب هام من جلسة الأمس. بيد أنه ينبغي لنا أن نبدي آراءنا بشأن مختلف عناصر الأسئلة السبعة التي طرحتها سري لانكا، ويُستنسب أن يضاف إليها، كما تعلمون، السؤال المطروح من قبل ألمانيا. وأؤيد وفود اسبانيا وكندا والنمسا على ما أبدته من شك كبير في أنسب الطرق لإبداء الرأي بشأن المسائل المطروحة من قبل سري لانكا. اسمحوا لي أن أعيد إلى الأذهان ما جرى في الماضي بشأن البت في مسألة الألغام. فقد تلقينا أولاً مقترحاً شفوياً طرحته فنلندا في منتصف شهر آذار/مارس. وفي وقت لاحق، قدم هذا المقترح كتابةً، وأخذ رقما ورمز CD في ٣١ آذار/مارس بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر. بعد ذلك، شرعنا في مشاورات غير رسمية في ظل الرئاسة، أسفرت عن اصدار وثيقة في ٢٢ أيار/مايو، وتسنى لنا اتخاذ هذا القرار يوم أمس.

أما فيما يتعلق بمسألة الضمانات الأمنية، فنحن الآن عند النقطة التي وصلنا إليها بشأن الألغام في ١٥ آذار/مارس، بمعنى أن ليس لدينا مقترح مكتوب. وأعتقد، بالتالي، أن المرحلة الأولى قبل أي شيء، وهذا أمر يمكن إنجازه في غضون ربع ساعة، هو تَلَقي مقترح مكتوب. فبغير ذلك، أخشى أن عملية البت في ذلك هنا لا يمكن أن تتم على نحو بنّاء، وأننا قد نفقد الزخم الذي نشهده اليوم والذي يتمنى وفدي بوجه خاص الحفاظ عليه.

السيد غونيتيلكي (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): لقد استمعت إلى المناقشة التي دارت هذا الصباح باهتمام كبير، وخاصة إلى الملاحظات التي أدلى بها ممثل فرنسا الموقر. أود أولاً أن أُذكّر المؤتمر أن ممثل سوريا قدم الاسبوع الماضي مقترحاً باجراء مشاورات غير رسمية، ولم تقدم أية تعليقات على ذلك، مما دفعه إلى أن يقول إنه إذا لم يكن ثمة اعتراض على ذلك، فلربما أمكننا إذن المضي قدماً في وضع الآليات المحددة في الوثيقة CD/1462. والآن نسمع أننا قد سلكنا درباً طويلاً وشاقاً فيما يتعلق بالألغام البرية. هذا صحيح، ويسرنا أن لدينا قراراً، وكذلك قراراً آخر، بتعيين منسق خاص، ونهنئ سفير استراليا على حسن نهوضه بهذه المهمة الصعبة. وإذا أردنا العودة إلى تناول المقترحات المطروحة في الوثائق، يمكننا البدء بالمقترح الوارد في الوثيقة CD/1434 المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر، المقدم من المجموعة الغربية. وإن لم يكن ذلك كافياً، فيمكننا المضي إلى المقترح الوارد مرة أخرى مكتوباً في الوثيقة CD/1462. إذن فليس هناك صعوبات فيما يتعلق بهذه المقترحات المكتوبة. أما المقترح المتعلق بالضمانات الأمنية السلبية، فهو بسيط

للغاية. وإذا لم يكن ثمة اعتراض - أكرر كلمة "اعتراض" - على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية، ثمة ذاكرة مؤسسية كافية هنا، بأن تلك اللجنة كانت تعمل بولاية معينة، وقد أشار سفير الهند الموقر، عقب إدلاء سفير الصين الموقر بتعليقاته، إلى أن الولاية التي كانت مسندة إلى تلك اللجنة بالذات لا تعتبر ولاية جيدة بالقدر الكافي. هذا أمر قابل للمناقشة. أما السؤال الذي وجهتموه إلى المؤتمر هو عما إذا كان ثمة اعتراض، وأنا لم أسمع أي اعتراض حتى الآن. ربما أمكنكم الشروع في إنشاء اللجنة المخصصة ثم الانتقال إلى البند التالي، حيث أن أمامنا ستة أو سبعة بنود مختلفة، واعتقد أنه ينبغي لنا على الأقل أن نسعى إلى إنهاء هذه المناقشة في غضون هذا الصباح.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): لقد طلبت أخذ الكلمة فقط لأنني قد أصغيت بعناية بالغة للعديد من البيانات التي ألقيت، وخاصة لبيان صديقي الكريم من فرنسا. فقد ذكر أن علينا أن ننظر في القرارات استناداً إلى الوثائق، وأعتقد أن سفير سري لانكا الموقر قد سبق أن وجه نظره إلى أن المقترح المتعلق بالضمانات الأمنية السلبية ما برح موضع بحث منذ أسابيع، إن لم يكن منذ أشهر، عديدة، وقد آن الأوان لأن نتخذ قراراً بشأنه. إن هذا المقترح، على سبيل المثال، قد قدم على وجه التحديد من وفد جمهورية ايران الاسلامية في الوثيقة CD/1450 المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧. وهو أول نقطة واردة في مقترح ايران. ولم يتم النظر فيه. بعد ذلك قامت مجموعة الـ٢١، في ٥ حزيران/يونيه، بتقديم الوثيقة CD/1462 التي تتضمن أيضاً مقترحاً مكتوباً بإنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية. لذلك فإنني اعتقد بأن الحجة القائلة بأنه يتوجب علينا أن نمضي قدماً في العملية العويصة التي توجب علينا أن نشرع فيها بشأن مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، وأنه يتعين تكرارها في كل مقترح وفي كل اجراء يتخذه مؤتمر نزع السلاح هو أمر أعتقد، وآمل بكل تأكيد، ألا نعتاد عليه، وسأسعى بكل لطف أن أقنع زميلي من فرنسا بالعدول عن اتباع هذا السبيل. بقدر ما يمكننا ملاحظته من البيانات التي استمعنا إليها، لا يوجد اعتراض على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية. إننا مستعدون لمناقشة مسألة الولاية ومسألة استيفائها، بعد إعادة إنشاء لجنة. ونحثكم، بالتالي، على أن تسألوا الحضور عما إذا كان لديهم اعتراض على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية، وإن لم يكن ثمة اعتراض، فلنتخذ قراراً اليوم بإعادة إنشاء هذه اللجنة. ومن ثم، يمكننا الانتقال إلى مسائل أخرى.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): لقد استمعت، أنا أيضاً، باهتمام للمناقشة التي دارت هذا الصباح. وأود أولاً أن أعتذر لسفيرة الهند الموقرة لكوني في خط نارها، إن صح التعبير. ربما كان أحد الأمور التي قد نرغب في بحثها في إطار تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته هو كيفية إعادة ترتيب غرفة الاجتماع بحيث يمكننا النظر إلى بعضنا البعض عندما نتحدث.

أما بشأن مسألة جدية، فإن وفدي يرحب بالقرار الذي اتخذ يوم أمس بتعيين منسق خاص معني بالالغام البرية المضادة للأفراد، وكما سبق أن لاحظ زميلي ممثل فرنسا الموقر، فقد كان هذا القرار موضع بحث طيلة أشهر عديدة، حيث كان موضوع ورقات عديدة ونتقيحات عديدة. إننا نرحب بالنجاح المحرز في هذا الشأن، وربما أمكننا أن نسميه زخماً، وربما لا يكون زخماً.

المسألة التي نواجهها الآن هذا اليوم هي أننا مطالبون بالبت في مسائل أعظم شأناً أي ما هو الأمر الذي سيتعين علينا أن نتفق عليه فعلاً. ربما يساعدنا المنسق الخاص على ايجاد بعض العمل الذي يتعين

انجازه بشأن الألغام البرية، لكننا لم نتفق على إنجازه حتى الآن. يبدو لي أنه يلزمنا وقت للتفكير في ذلك ولايلاء هذه المسائل الهامة ما تستحقه من نظر. إن وفدي أيضاً يريد الاستفادة من التحرك قدماً، إلا أننا نعتقد أن التحرك قدما ينبغي أن يحدث بالقدر الواجب من التروي. أعتقد أننا متفقون جميعاً على أن المسألة ليست مجرد أن يخلق المؤتمر عملاً أو أن يبدو منهمكاً بالعمل أو منكباً على وضع التقارير. فالأمر المهم هو: ما هي المسألة التي سنعكف على دراستها؟ ما هي القضية الجديرة باهتمامنا؟ ما هو الموضوع الجوهري والعمل المنتج؟

في هذا السياق، فإن القضية التي ما برحت موضع نقاشنا هي الضمانات الأمنية السلبية. هناك ما لا يقل عن شخص آخر أو شخصين آخرين في هذه الغرفة لهما ما لي من طول الباع في مسألة الضمانات الأمنية السلبية. فقد كنت أترأس، في عام ١٩٨٠، الفريق العامل المعني بهذا الموضوع، فأنا إذن حسنة الاضطلاع بهذا الموضوع وعلى دراية بالولاية. بيد أنه قد انقضى وقت طويل منذ عام ١٩٧٩، عندما أنشئت أول مرة تلك اللجنة المخصصة، أو ما كان وقتئذ فريقاً عاملاً. وللأسباب التي سبق أن ذكرها سفير الصين الموقر، نرى أن من الأهمية اجراء مناقشة لماهية تلك اللجنة المخصصة ولما سيسند إليها من مهام بصفتها هذه. إذن فبينما لا نعترض على إنشاء لجنة مخصصة، نعتقد أن من الأهمية تحديد ما سنفعله بهذه اللجنة المخصصة. لقد حدثت تطورات كثيرة خلال السنوات العديدة الماضية. فقد قدمت الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات ملزمة قانونياً في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأصدر مجلس الأمن قراراً في السنوات القليلة الماضية يقدم ضمانات أمنية إيجابية. وقدم مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار الذي عقد عام ١٩٩٥ بعض التوصيات بشأن الضمانات الأمنية السلبية، وهذه في الواقع مسألة يجري النظر فيها في إطار عملية اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. إذن فنحن لسنا معترضين إنما لدينا هاجس، وهو وجوب مناقشة المهام التي يتعين إسنادها للجنة المخصصة. ووفدي، من جهته، ليس على استعداد للموافقة على اختيار أعضاء لجنة مخصصة أو على تعيينهم أو على اتخاذ قرار في هذا الشأن قبل أن يعرف أولاً ما هي المهام المسندة إلى تلك اللجنة. فيبدو لي، بالتالي، أنه يتعين علينا مناقشة هذه الأمور قبل أن يتسنى لنا الاتفاق على اعتماد هذا القرار.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالانكليزية): مما قالته ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة يظهر أن المسألة كلها مسألة وجهة نظر. فالمنظر يختلف باختلاف موقع كل شخص. على أي حال، وبشأن نقطة جدية، فإنني ما كنت سآخذ الكلمة ما لم تكن مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة قد أثارت بعض النقاط التي في محلها تماماً. وقد لاحظت مع الاهتمام أنها قالت إن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها اعتراض على إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية. وأدرك أيضاً أن هذا موضوع بالغ القدم، إلا أنه قد اتخذ قرار بشأنه في الجمعية العامة العام الماضي. ورقم الوثيقة - وهذا أمر يهم زميلي ممثل فرنسا بدرجة أكبر - ويرد القرار مكتوباً - هو A/RES/51/43، وتاريخها ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. والقرار ٤٣/٥١ يتعلق بعقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وهو قرار طويل. وفي الفقرة ٥ منه، تضع الجمعية العامة في اعتبارها كل ما حدث من تطورات منذ عام ١٩٨٩، حيث "توصي أيضاً بأن يواصل مؤتمر نزع السلاح مفاوضاته المكثفة بنشاط بغية التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر وعقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، واضعاً في الاعتبار التأييد الواسع لعقد اتفاقية دولية ومراعياً أية اقتراحات أخرى يقصد بها بلوغ الهدف نفسه". ويمكننا القول إن الجمعية العامة قد وافتنا بتوضيح بشأن هذا الموضوع منذ أواخر العام الماضي.

وأعتقد أيضاً أنه يلزمنا التمييز بشأن مسألة أخرى. فباعتقادي أن مسألة الألغام البرية قد استغرقت وقتاً طويلاً بالفعل، وأقر ذلك، ولكن كما أشير في وقت سابق، فهذا الموضوع كان موضوعاً جديداً تماماً في مؤتمر نزع السلاح. فقد طرح لأول مرة، ولم يكن الناس يدركون كيف ينبغي تناوله، لذلك عين منسق خاص ليرى كيف ينبغي لنا تناول هذه المسألة، وليقرر ما إذا كان ذلك أمراً مجدياً أصلاً. إن موضوع الضمانات الأمنية السلبية ليس موضوعاً جديداً، وطلب إنشاء لجنة مخصصة لهذه الضمانات قد جاء من مجموعات مختلفة؛ وكما قال سفير ألمانيا أمس، كان هذا الطلب مقترحاً قدمته المجموعة الغربية في عام ١٩٩٦. هذا حقهم. هذا ما أرادوه. وهو أيضاً، في الواقع، مقترح قدمته مجموعة الـ٢١. فاليوم، توافق المجموعة الأوروبية على إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية، كما توافق على ذلك مجموعة الـ٢١. وينبغي لنا أن نحتفل بهذا الحدث بوجه خاص بدلاً من أن نقول إنه يلزمنا مزيد من الوقت لمعرفة ما إذا كنا متفقين فعلاً، وهذا موجود لدينا كتابة. إنه موجود لدينا كتابة من المجموعتين كلتيهما. كما أضع في اعتباري أن مجموعة الـ ٢١ قد وافقت على ذلك. إذن فليس لدينا سوى مجموعة أوروبا الشرقية التي لم تعرب عن آرائها بشأن هذا الموضوع بعد. هل يوجد أحد على قائمة المتحدثين التي أمامي يعترض اليوم على هذا القرار؟ كما قلت، في رأيي أنه يلزمنا أن نناقش، بالتأكيد، أمر الولاية، حالما نتخذ قرارا بإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن ما أعطته إيانا الجمعية العامة وما تتوقع منا عمله. ولدينا، في هذا الشأن، مبادئ توجيهية صادرة عن الجمعية العامة. بالطبع أن ليس للجمعية سلطة أن تقول لنا ماذا يتعين علينا فعله. فلنا سيادتنا. إلا أن ثمة توصيات. فقد قدم لنا المجتمع الدولي توصيات بما ينبغي لنا فعله. وجميعنا متفقون على الجوهر. فلماذا هذا التردد بشأن هذا القرار بالذات؟

أعتقد أنني قد أطلت. وأرى إيماءات مختلفة من جميع الجهات بأن أكف عن الكلام. ولكن في الحقيقة لا بد لي من أن أعرب عن حيرتي. هل هناك اعتراض على إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية الآن، علماً بأننا سنناقش الولاية المحددة التي ينبغي إسنادها إليها حالما يتخذ ذلك القرار؟ هل هناك اعتراض على ذلك؟

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): ثمة أمر تعرفه سفيرة الهند أكثر من أي شخص آخر، لكنني أقول، ربما من أجل أولئك ممن بيننا الذين ربما يكون قد فاتهم ذلك بعض الشيء: إن قرار الجمعية العامة المشار إليه كان موضع امتناع، ليس فقط من جانب فرنسا، بل أعتقد، من جانب كامل بلدان الاتحاد الأوروبي. وأود فقط، وقد أخذت الكلمة، ولا أريد أن أضطر إلى أخذها مجدداً قدر الإمكان، أن أقول لسفير باكستان إننا طبعاً لا نعتزم، فيما يتعلق بالمواضيع الأخرى غير الألغام، سلوك سبل متعرجة بهذا القدر. إننا نريد سلوك أقصر السبل الممكنة، وهذا لا يعني أنها يجب ألا تمر عبر المراحل ذاتها، إذ لا يلزم أن تكون بين المراحل فترات فاصلة مدتها ثلاثة أسابيع، لكنني أعتقد أننا إذا أردنا التوصل إلى قرار ما، سيتعين علينا المرور عبر المراحل ذاتها. وأخيراً، أود أن أكرر أنه، بالطبع، ما برحت مسألة الضمانات الأمنية السلبية أمام هذا المحفل منذ مطلع هذا العام، إلا أنها، حسبما أعلم، لم تناقش من حيث الجوهر إلا لمدة ما يقرب من عشرين دقيقة أثناء فترة رئاسة رومانيا. وأود أن أكرر أنه، على الرغم من أن عناصر القرار ترد مدرجة بالفعل في ورقات مختلفة، فالقرار ذاته المقترح علينا اعتماده، لم تتم صياغته كتابة حتى الآن. وعلي أن أقول إنه، في هذه اللحظة التي أتحدث فيها إليكم، وإذ سمعت ما قالته سفيرة الهند التي تحظى ببالغ احترامنا، وما قاله نظيرها سفير باكستان، فإنني ما زلت لا أدري إن كان المطلوب منا إحداث لجنة دون إسناد ولاية إليها، حيث يتعين "استيفاء" ولايتها، أم بالولاية المسندة إليها عام ١٩٩٢، مع استيفائها، أم بالإبقاء على ولاية عام ١٩٩٢ كما هي. وعليه، فإذا ما أردنا أن يتسنى لنا اتخاذ قرار في هذا

الشأن، على نحو ما أشار إليه أحد المتحدثين آنفاً، وأعتقد - وهذه ليست مناورة بهدف كسب الوقت إذ أنني أعتقد أن بوسع الأمانة القيام بذلك في غضون عشر دقائق - أنه ينبغي أن يكون أمامنا وثيقة، ومن غير المهم ما إذا كان لها رمز أم لم يكن، بل أن يكون لدينا ورقة تشرح لنا تماماً ما نحن بصدد البت فيه.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): أعتذر على طلب أخذ الكلمة مجدداً. لقد ذكرت في بياني السابق أن ثمة ولاية واردة في الوثيقة CD/1121. وقلت إنني لست راضياً جداً بتلك الولاية، كما قلت إنه يمكن تحسينها. بيد أنني أود أن أُوَضّح شيئاً: إن وفدي بوسعه قبول الولاية بصيغتها الحالية.

السيد توهير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): كما قلنا في عدة مناسبات سابقة، فإن هذا الوفد مستعد طبعاً للعمل البناء وبحسن نية على الشروع في بعض الأعمال الموضوعية هنا في مؤتمر نزع السلاح. ونأسف، على الأقل، بقدر ما يأسف الآخرون، لعجز المؤتمر حتى الوقت الراهن من هذا العام عن الشروع في العمل، الذي نرى أنه محدد بوضوح أمامنا. ويبدو لنا أن عمل المؤتمر مركز أفضل تركيز على المفاوضات الموضوعية حيث يمكننا ضمان تحقيق بعض المنجزات المنتجة الحقيقية بدلاً من الشروع في مناورات اجرائية ونقاش فارغ واتخاذ المواقف الظاهرية. إننا حريصون حرص غيرنا على الشروع في العمل. وبهذه الروح، عملنا في المجموعة الغربية العام الماضي على وضع بعض المقترحات التي قدمناها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وأشار إليها أمس سفير ألمانيا وطرحت مجدداً في وقت لاحق. وقد أوضحنا أهدافنا تماماً في الورقة التي قدمتها المجموعة الغربية بالوثيقة CD/1434. فقد جادلنا بأن أعمال المؤتمر ينبغي أن تقيم توازناً بين البنود النووية والبنود التقليدية. فينبغي أن تركز هذه الأعمال على المفاوضات الموضوعية، وينبغي بدء العمل بشأن المفاوضات التي سبق للمؤتمر الموافقة عليها. وقد حُدِّدت هذه البنود، وهي: وقف توريد المواد الانشطارية، والضمانات الأمنية السلبية، والفضاء الخارجي، والشفافية في التسلح. فمن الواضح إذن أن هذه المسائل الأربع كانت معروضة علينا ومن الواضح أنها قد حظيت بتأييد هذا الوفد. لقد طلبت ليلة أمس - وأخشى أنني قد طلبت مرتين - أن يُشرح لي بشيء من الوضوح ما هي القرارات المنتظر منا اتخاذها اليوم كيما نتلقى بعض التعليمات أو على الأقل كيما نشكل فكرة أوضح عما نحن بصدد البت فيه. وسؤالي بالتحديد كان التالي: ما هي الولايات التي ينبغي إسنادها إلى اللجان المخصصة المطلوب منا إنشاؤها؟ أخشى أنني لم أحصل وقتئذ على إجابة واضحة على ذلك السؤال، ولم أحصل على إجابة واضحة عليه اليوم. بالاستماع إلى المناقشة، يلاحظ أن الوثيقة CD/1121 قد تضمنت اشارات إلى الولاية التي يتعين إسنادها إلى اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية. كما تضمنت المناقشة اشارات إلى وثائق أخرى، كالوثيقة CD/1462، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولعله لم تتم الاشارة إلى أية ولاية. وأعود إلى هذا السؤال: ما هي المسألة التي نحن بصدد البت فيها؟ هل نحن بصدد إنشاء لجنة مخصصة بلا ولاية أم أننا نسعى إلى إنشاء لجنة مخصصة بولاية؟ وإن كان الأمر كذلك، فأرجوكم، ما هي هذه الولاية؟ على هذا الأساس أؤيد تماماً زميلي الموقر ممثل فرنسا في طلبه معرفة ماهية هذه الولاية. بالطبع، توجد أمامي الوثيقة CD/1121. فإذا ما كانت هي تلك الواردة في الوثيقة المذكورة، فلنوضح ذلك. وما أن نوضح ذلك، يمكننا الحكم فيما إذا كان من المجدي لنا أن نمضي قدماً في أعمالنا. أقول مجدداً، لدى استماعنا إلى المناقشة هذا الصباح، يتضح أن ليس ثمة اتفاق في هذا الشأن، على ما يبدو لي، بشأن الولاية التي ينبغي إسنادها. وقد اقترح عدد من المتحدثين إنشاء اللجنة المخصصة بلا إسناد ولاية إليها ثم الشروع في مناقشة بشأن الولاية. إن الولاية القديمة بحاجة إلى استيفائها، ويلزمنا مواصلة العمل بشأنها، وهذا يبدو أمراً منطقياً جداً. فلنتناقش بشأن الولاية. ولكن هل من المنطق إنشاء لجنة مخصصة

قبل الاتفاق على الولاية التي ينبغي إسنادها إليها؟ إن هذا يبدو لي بمثابة تقديم العربة على الحصان. رجاءً دعونا نتباحث بشأن الولاية، بل ودعونا نتباحث بشأن الولايات وجوهرها وبشأن العمل الذي يمكن للمؤتمر إنجازه بأكبر قدر من الفعالية في هذه المجالات المختلفة، ليس فقط في مجال الضمانات الأمنية السلبية، بل في المجالات الأخرى أيضاً. إننا مستعدون لمناقشة ذلك. إلا أننا لا نعتقد أننا سنحقق الكثير جداً إذا ما اكتفينا بمراجعة قائمة ما وبإنشاء سلسلة كاملة من اللجان المخصصة دون إسناد ولايات لها ثم مضينا بعد ذلك إلى المجادلة بشأن طبيعة تلك الولايات. فهل سيتيح لنا هذا النهج إحراز أي تقدم؟ لا أعتقد. إذن فلنكن واضحين بقدر ما يمكننا بشأن ما نعتقد أن بإمكان المؤتمر أن يفعله بأكبر قدر من الجدوى، وما هي الولايات المحددة التي نحن بصدد دراستها. بعد ذلك سنتمكن من اتخاذ قرار بشأن إنشاء تلك اللجان المخصصة.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): لقد استمعت، منذ مداخلتي الأخيرة، باهتمام بالغ إلى الملاحظات التي أدلى بها زملائي ممثلو الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة. وأود أن أذكر ممثلة الولايات المتحدة الموقرة أن كلينا لدينا ذكريات قديمة العهد فيما يتعلق بمسألة الضمانات الأمنية السلبية، وأننا ندرك أن الصعوبة بشأن هذه الضمانات لا تتصل بصياغة الولاية تحديداً بقدر ما تتصل بالمواقف الموضوعية لبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية. وأعتقد بالتالي أن المسائل المطروحة فيما يتعلق بالولاية ربما كان قد فات أوانها، لأنكم إذا نظرتم إلى الوثيقة المقدمة من المجموعة الغربية، وهي الوثيقة CD/1434، تجدون أنها في الصفحة ٢، الفقرة الثانية، تنص على ما يلي: "يجب أن تُنشأ فوراً اللجان المخصصة بشأن الضمانات الأمنية السلبية والفضاء الخارجي والشفافية في التسلح،" وأشدد هنا على كلمة فوراً، والوثيقة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. لذلك فإنني أعتقد أن الوقت ليس أبكر مما ينبغي لاتخاذ قرار. ثم تنص الفقرة على ما يلي: "ويمكن استيفاء ولايات اللجان المخصصة" فهي لا تنص على أن إنشاء هذه اللجان المخصصة مشروط باستيفاء تلك الولايات. أي أنه ينبغي لنا إنشاء اللجان المخصصة فوراً واستيفاء ولاياتها. وهذا هو تماماً ما اقتُرح فيما يتعلق باللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية، وهو تماماً موقف المجموعة الغربية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وعليه، فإذا ما أراد زميلي من المملكة المتحدة أن تكون لديه فكرة واضحة عما نحن بصدد البت فيه، فهو هذا المقترح، وإذا ما كان يرغب في أن يكون لديه نص مكتوب في هذا الشأن، فإن ذلك يرد في الوثيقة CD/1462، حيث تنص، في الفقرة ١- ثالثاً منها، على ما يلي: "يقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للبند ٤ من جدول الأعمال المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها،" ويمكننا أن نضيف هنا، عند الاقتضاء، أن ولاية اللجنة المخصصة، بصيغتها الواردة في الوثيقة CD/1121، يمكن استيفاؤها. وهذه عبارة المجموعة الغربية: "يمكن استيفاء ولايات اللجان المخصصة" ونأمل ونثق ألا يكون ثمة اعتراض على هذا المقترح. لذلك أرجو منكم أيتها السيدة الرئيسة، للمرة الثالثة هذا الصباح، أن تطرحوا على المؤتمر سؤالا عما إذا كان ثمة اعتراض على إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية بالشروط التي اقترحتها لتوي.

السيد موهر (كندا) (الكلمة بالانكليزية): يؤسفني أن المسألة التي نحن بصددها قد أثارت هذا النقاش. وهناك بُعدان لهذه المسألة، أحدهما هو العملية التي نحن بصدد استخدامها والثاني هو جوهر كل نقطة بمفردها. إن صديقي السيد منير أكرم قد تحداني في وقت سابق للرد على سؤاله. وبما أنني أخشى قدرته اللطيفة على الإقناع، أود أن أجيبه.

فيما يتعلق بالجوهر، ودون خوض في التفاصيل، فإن كندا ليس لديها صعوبة لإقرار أننا قد اتفقنا على الورقة المقدمة من المجموعة الغربية في أيلول/سبتمبر الماضي، مع البيان المرتبط بها والذي نود أن يتم الاستشهاد به بين الفينة والأخرى، بأننا، في البيان الذي أدلت به كندا في كانون الثاني/يناير والورقة المتصلة به، في البيان الذي أدلينا به في أيار/مايو مع الورقة التي عـُممت رسمياً، نشير إلى الضمانات الأمنية السلبية بأنها يمكن أن تكون موضع عمل في هذه اللجنة. إننا لا نجد إشكالاً في جوهر هذه المسألة. لذلك فإنني أرى أن تحويل هذه المسألة إلى محك للمصداقية أو النزاهة نوعاً ما هو مسألة تثير الشك بعض الشيء. والمسألة التي تناولتها في وقت سابق، والتي بدأت هذه المناقشة، كانت مسألة إجراء. فباتخاذ هذا الإجراء، تـُطرح سلسلة من سبعة أسئلة أو أكثر، الواحد تلو الآخر، بالإجابة بـ "نعم" أو "لا" عليها. هل نحن مدركون أننا بصدد اتخاذ قرارات ذات أولوية وقرارات بشأن الموارد على السواء، فيما يتعلق بالمؤتمر وفيما يتعلق بفرادى وفودنا على السواء؟ وثانيا، هل من الواضح في أذهاننا أننا بصدد إنشاء آلية ذات ولاية؟ إننا، من جانب كندا، نعترض اعتراضا قويا على فكرة إنشاء آليات ليس لها ولايات. فنحن نعتقد بعدم جدوى ذلك.

وبناء على المناقشة التي جرت هنا، فالإجابة بالنسبة لوفود عديدة هي "نعم"، نعتقد أن ذلك يستحق الأولوية، و"نعم" إننا مستعدون لتكريس الموارد لذلك، و"نعم" نريد آلية، وهي لجنة مخصصة، و"نعم" إننا راضون بالولاية المدرجة في الوثيقة CD/1121 لعام ١٩٩٢، التي يلزم استيفاؤها، لكننا مستعدون للعمل بها. فإذا كان هذا هو السؤال المطروح على هذا المؤتمر بوصفه مؤتمراً، فإن كندا، من وجهة نظرها هي فقط، ترى أنها قد أجابت على الأسئلة المتعلقة بالأولوية والموارد والآلية والولاية. وبمقدار ما يكون المؤتمر مقتنعاً بذلك فليس لكندا، من حيث الجوهر، أي إشكال بشأن مسألة الضمانات الأمنية السلبية التي يعالجها المؤتمر حالياً. وكندا موافقة. لذلك فإنني بصدد الإجابة على السؤال الذي طرحه صديقي ممثل باكستان. إلا أن ما أريد أن أوضحه تمام التوضيح هو أننا سنجتاز الامتحان ذاته عندما نتناول الأسئلة المطروحة. إننا متفقون على الأولوية وعلى الموارد وعلى الآلية وعلى الولاية، وعلى أنه، حتى وإن كانت الولايات القائمة ربما يلزمها استيفاء، فإننا مستعدون لأن نتخذ اليوم قراراً بالشروع في العمل بناء على الولايات القائمة حالياً.

إذاً، خلاصة القول، إذا كان السؤال، على نحو ما طرحه السفير السيد أكرم، هو: هل كندا مستعدة للقبول بإنشاء لجنة مخصصة لمعالجة الضمانات الأمنية السلبية استناداً إلى الوثيقة CD/1121، فإجابتنا على هذا السؤال هي: إذا كان هذا المؤتمر بمجموعه يعتقد أن ذلك يكفل اجتياز الامتحان الذي وضعته، فلا اعتراض لكندا على ذلك. إلا أنني أتساءل عما إذا كنا، في الواقع، نخدم مصالحنا بقيامنا بهذا النوع من الإجراءات البالغة التبسيط والاختصار.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أرجو المعذرة على العودة إلى أخذ الكلمة المرة تلو الأخرى. إنني أنتمي إلى ذات التقليد البرلماني الذي ينتمي إليه اثنان من المتحدثين على الأقل، ولدينا وسيلة ممتازة في تقليدنا تتيح لنا طرح شتى أنواع المسائل والأسئلة عندما لا نريد البت في موضوع ما، وهكذا إلى أن ينتهي الوقت المقرر للجلسة. وبذلك نكون قد أمضينا الوقت دون اتخاذ قرار، ودون أن تتاح لأحد فرصة لتحديد موقفه. إننا جميعاً لدينا شكوك، فلدينا شكوك بشأن كثير من العمليات، ولكن أعتقد أن المسألة المطروحة حقا أمامنا واضحة. وأود أن أقول لمندوب فرنسا إنني على علم بالتصويت الذي جرى بشأن قرار الجمعية العامة الذي استشهدت به، حيث لم يعترض أحد عليه، وامتنع عدد من الأعضاء

عن التصويت. إلا أن قرار الجمعية العامة قد اعتمد بأغلبية هائلة ولم يعترض عليه أحد، ولذلك استشهدت به. فإذا كان هناك من اعترض عليه، فربما لما استشهدت به.

اسمحوا لي الآن أن أعود إلى ما نحن بصدد التحدث عنه. هذه ليست مسألة أولوية. إذا كانت مجموعة الـ ٢١ قد قالت، وهذا ليس صحيح، "إن علينا أن نعرض على هذا الاجتماع الوثيقة CD/1462 بمجملها للبت فيها، لكان قد قيل لنا: "لا، لا، هذا ربط؛ إنكم تطرحون مجموعة إجمالية من الشروط للموافقة عليها كاملة أو رفضها كاملة؛ عليكم تناول كل عنصر على حدة" عندما تحدَّث منسق مجموعة الـ ٢١ اليوم، قال نيابة عنا جميعا إن ذلك لا يخل بأولويتنا. وأوليتنا، أيتها السيدة، الرئيسة - وينبغي عدم الشك في ذلك - هي الشروع فوراً في إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. بل إننا قد اقترحنا ولاية بشكل رسمي، وكتابة، ولكن، نظراً لما نبذله من جهد في سبيل استصدار قرار في هذا اليوم الأخير من هذا الجزء من الدورة، فقد رأينا أن نهج سري لانكا في التوصل إلى اتفاق في المؤتمر بشأن مسألة يبدو فيها أن المجموعة الغربية ومجموعة الـ ٢١ متفقتان، ربما كان أيسر السبل للتحرك قدماً. من الواضح أنه ليس كذلك. إننا نتحدث عن الأولويات. لا، هذه ليست الأولوية لدي. فأولويتي هي إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي تسند إليها الولاية الواردة في الوثيقة CD/1463.

لكنني قد وافقت على التحرك قدماً مع هذا المؤتمر لمحاولة إيجاد المجالات التي توجد فيها إمكانية للاتفاق. وقد رأينا أن ثمة إمكانية للاتفاق بشأن الضمانات الأمنية السلبية. وقد أمضينا ساعتين في قول "نحن متفقون معكم، لكننا لسنا متفقين معكم". حسنا، إذا لم نكن متفقين بشأن ذلك، فلنقل ذلك علناً. لا يوجد اتفاق لأن هناك بعض البلدان - توجد لدي قائمة بخمسة بلدان معترضة - لكنه يكفي اعتراض بلد واحد. إذاً فلننتقل إلى البند التالي. والبند التالي هو "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي". وأفترض أننا سنمضي الساعة القادمة في مناقشة البند. وبعد أن نفرغ من ذلك، من المفترض أننا سنعود إلى الاجتماع بعد الظهر. وسننتقل إلى بحث البند الثالث. إذا رغبتم في ذلك، وإذا كانت هذه هي رغبة من اعترضوا على المقترح الداعي إلى إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية، فسنقوم، من ثم، بعرض المسألة بكاملها بوصفها مجموعة إجمالية. وإذا استخدم أحد كلمة ربط، فلا أدري ماذا سأفعل، ولكن ...

إنني جادة للغاية. لقد قلنا عمداً إن هذه ليست مسألة نرغب في الربط بشأنها. إننا لم نسع إلى الربط أو التعويق عندما اتـُفق على المقرر المتعلق بالألغام البرية. ونحن نقول الآن: هذا مجال كان هناك اتفاق بشأنه. وكذلك لم يوجد اعتراض على ذلك في الجمعية العامة، وقدمت توصية إيجابية من المجموعة الغربية. كما قدمت التوصية ذاتها مجموعة الـ ٢١. ربما كان ينبغي لنا أن نعترض على ذلك. وربما أمكننا حينئذ التوصل إلى اتفاق. ربما ينبغي لمجموعة الـ ٢١ ألا توافق بهذه السهولة. إذا كان واضحا أن ثمة اعتراضاً، فأرى وجوب تسجيل ذلك، ثم الانتقال إلى بند منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

السيد زمسكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): يرحب وفد الاتحاد الروسي بالقرار الذي اتخذ يوم أمس بشأن تعيين منسق خاص معني بالألغام البرية المضادة للأفراد. ونعتقد أن ذلك القرار يتصف بأهمية أساسية من زاوية النهوج المتبعة في هذا المحفل وأسلوب عمله. وعليه، فنحن نرى أن ما اقترحه سفير سري لانكا الموقر بشأن الطريقة التي ينبغي لنا اتباعها فيما يتعلق بالبنود الأخرى لبرنامج عمل ممكن هو أمر يسهم في تحسين عملنا وزيادة فعاليته. وفي رأينا أن كل ما حدث في مؤتمرنا حتى الآن وأفضى بالمؤتمر إلى نوع من المأزق فيما يتعلق بتنظيم أعماله هو أمر ناتج عن الممارسة المتمثلة في

إقامة روابط واتخاذ قرارات بشأن مجموعات إجمالية من المسائل، وهي ممارسة سيئة التوجيه. إننا نرى الآن بوادر مشجعة للابتعاد عن هذه الممارسة، وأملنا كبير في ألا نفقد الزخم الذي بلغناه فيما يتعلق بزيادة حل جميع المسائل التي أمامنا والتي باتت ناضجة حقاً من أجل البت فيها عمليا. والوفد الروسي، بوصفه منسق مجموعة أوروبا الشرقية، يقبل التحدي الذي طرحته أمام المجموعة سفيرة الهند الموقرة بشأن السؤال المتعلق بموقف المجموعة بشأن القضايا الجاري بحثها حاليا. وأؤكد، بناء على المعلومات المتاحة لي، أنه، أثناء العام المنصرم، في جميع المناقشات، وفي المشاورات غير الرسمية ومشاورات الرئيس على السواء، ما برح منسقو مجموعة أوروبا الشرقية يقولون على الدوام إن المجموعة لديها موقف مرن بشأن إعادة إنشاء اللجان المخصصة القائمة حالياً وبالولايات التي كانت مسندة إليها وقتئذ. وحسبما فهمت، وأتكلم الآن نيابة عن الوفد الروسي، فإن مؤتمرنا كائن حي آخذ في التطور وبوسعه أن يتوخى إجراء تغييرات في أساليب عمله وفي جوهر المسائل التي يناقشها. أعتقد أن ردي يعطي صورة واضحة تماما لموقفنا إزاء المسائل التي نحن بصدد التحدث عنها اليوم.

السيد بايدي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): أهنئكم، أيتها السيدة الرئيسة، على توليكم الرئاسة وعلى الطريقة التي تديرون فيها أعمال المؤتمر في هذه المرحلة البالغة الأهمية. ونعرب بوجه خاص عن امتناننا لكم على إدارتكم للمناقشات المتعلقة بتعيين منسق خاص معني بالألغام الأرضية وعلى وصولكم بهذه المناقشات إلى خاتمة موفقة.

يبدو من المناقشات التي أجريناها حتى الآن أن بإمكاننا أن نحكم بأن ليس ثمة اعتراض على إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية. وقد طُرح السؤال عما إذا كان ينبغي لنا إنشاء لجنة مخصصة مع إسناد ولاية إليها أم إنشاء لجنة مخصصة بلا ولاية. كما طُرح السؤال عن طبيعة الولاية التي ينبغي إسنادها إليها وعن الوثيقة التي ينبغي لنا أن نستخدمها أساساً لولاية اللجنة المخصصة؛ وأشير إلى الوثيقة CD/1121 بوجه خاص. وأعلن سفيرا باكستان والصين الموقران أن بإمكانهما الموافقة على تلك الولاية. ووفدي أيضاً بإمكانه الموافقة على الولاية الواردة في الوثيقة المذكورة.

لكنني أعتقد أنه ينبغي لنا أن نراعي في هذا النوع من المناقشة أن هذه الجلسة العامة قد عقدت من أجل البت في مقترح قدمته سري لانكا أمس. وقد سمعنا تعليقات عن عدم لياقة طرح سؤال ينبغي الإجابة عليه بنعم أو لا في البت في هذه المسألة. إن وفدي متفق مع ذلك، إلا أنني أعتقد أننا قد تجاوزنا الآن حدود اللياقة، وبات الآن الهم الرئيسي في مؤتمر نزع السلاح تنشيط المؤتمر تمهيدا لدخوله في مفاوضات جدية. أعتقد أننا، من الناحية الإجرائية ما برحنا نناقش المقترح المقدم رسميا من سفير سري لانكا الموقر. أعتقد أن السؤال الأول الذي طرحه سفير سري لانكا الموقر ربما يلزمه زيادة توضيح في هذه المرحلة، سواء كانت لجنة مخصصة لا ولاية لها أو بولاية قائمة على الوثيقة CD/1121 أو خلاف ذلك، إلا أنني أرى وجوب توضيح هذه النقطة من قبل سفير سري لانكا الموقر. فهو لا يتقدم بمقترح، وأعتقد أنه ينبغي لنا في هذه المرحلة أن نرجوه التكرم بزيادة توضيحه. ولكن من الضروري للغاية في هذه المرحلة طرح هذه المسألة على المؤتمر للبت فيها.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): لقد ساهم وفدي في المناقشة هذا الصباح بأكثر ما يمكن من الإيجابية: فقد ظل صامتا. بالطبع أن لدى وفدي شكوكاً بشأن حكمة الإجراء

المقترح من ممثل سري لانكا، بيد أن وفدي يدافع عن حق ممثل سري لانكا في تقديم مقترحه وفي الطلب إلى المؤتمر البت فيه. ونحن بالطبع، شأننا في ذلك شأن كندا، لدينا شكوك فيما يتعلق بالأولويات الموضوعة والموارد المخصصة. واختلافاً عن كندا، فقد أعربنا عن تلك الشكوك عند تعيين المنسق المعني بالألغام البرية. ولا يساور وفدي شك بشأن ما اقترحه ممثل سري لانكا: فقد أصغيت له بعناية بالغة، وقد قال ذلك ممثل باكستان الموقر. ويقترح ممثل سري لانكا أن نتخذ قراراً في هذا الشأن على نحو ما تنص عليه الفقرة الفرعية الثالثة من الفقرة ١ من الوثيقة CD/1462، وهي تنص على ما يلي (مواصلا بالانكليزية): "يقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للبند ٤ من جدول الأعمال، وعنوانه 'عقد ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أسلحة نووية أو التهديد باستعمالها ضدها'". (مواصلا بالاسبانية): أتساءل، مثلما تساءل وفد الهند، لماذا أمضينا ساعتين وربع في تكرار المناقشة التي أجريناها أمس في حين أنكم قد طرحتم سؤالا محدداً على المؤتمر، والسؤال هو عما إذا كان هناك اعتراض. وبما أننا لم نسمع أي اعتراض حتى الآن، فأقترح عليكم أيتها السيدة الرئيسة، أن تضربوا بالمطرقة على الطاولة معلنين اعتماد المؤتمر لهذا المقترح. وأن ننتقل إلى ما يليه.

السيد سايبرت (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): لقد اتفقنا يوم أمس، بعد مناقشة طويلة للغاية وشديدة أحيانا، على تعيين منسق خاص معني بالألغام البرية. إننا نرحب بهذا القرار، سيما وأننا قد نجحنا، في هذا القرار، بمنح السيد السفير كامبّل اختصاصات واضحة بما يفترض له القيام به. ونأمل أننا قد أوجدنا زخما سيكون بوسعنا الإبقاء عليه، كما قلت في البيان الذي ألقيته بالأمس. وقد ذكرت عدداً من المسائل التي يمكن معالجتها، فمن الواضح أننا نعتقد أن مسألة الألغام البرية ينبغي ألا تكون البند الوحيد الذي نتناوله. وقد أخذ ممثل سري لانكا الموقر بزمام المبادرة واقترح عددا من البنود التي يُطلب إلينا الآن البت فيها. لقد ذكرتم أولا مسألة الضمانات الأمنية السلبية وإنشاء لجنة مخصصة. فليس لوفدي أي إشكال بشأن جوهر هذه المسألة. غير أن بعض الوفود لديها إشكالات، وكانت محقة في طرح السؤال عن اختصاصات هذه اللجنة، حيث أننا، حتى في حالة تعيين مقرر خاص معني بالألغام البرية، قمنا بتحديد الاختصاصات؛ إذن فالسؤال عن الاختصاصات التي ينبغي إعطاؤها لهذه اللجنة وعن الولاية التي ينبغي إسنادها إليها، هو سؤال له ما يبرره.

لقد سمعنا الآن في هذه الغرفة آراء مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي لنا إنشاء لجنة دون إعطائها اختصاصات أو ولاية، أو بإعطائها ولاية، وأشير إلى الوثيقة CD/1121. وأثارت وفود أخرى شكوكاً فيما إذا كان ينبغي لنا المضي قدماً استناداً إلى هذه الولاية. من الواضح أن بإمكاننا اتخاذ قرار في هذا الشأن الآن، لكننا سنجد أنفسنا في حالة يكون لدينا فيها لجنة ولكن ستكون بيننا بعض الخلافات، وربما خلافات عميقة، بشأن ماذا يفترض لهذه اللجنة أن تقوم به. لذلك فإننا نتساءل، راغبين في الوقت ذاته في المضي قدما في بحث مسائل موضوعية أخرى ينبغي لهذا المؤتمر التصدي لها، عما إذا كانت هذه هي أكثر الطرق حكمة لمتابعة عملنا. لذلك فإنني أتساءل عما إذا لم يكن من المفيد لكم، أيتها السيدة الرئيسة، أن تعقدوا مشاورات غير رسمية بشأن الطريقة التي ينبغي لنا المضي قدماً بها، بحيث يتم في هذه المشاورات توضيح بعض المسائل - عما إذا كان ينبغي لنا إنشاء لجنة بولاية أو بدونها، وإذا كان بولاية، كما اقترح عدد من الوفود، فماذا ينبغي أن تكون - كيما يكون لدينا أساس أرسخ نمضي بناء عليه. طبعا، يمكننا الآن متابعة هذه المناقشة بشأن جميع البنود الأخرى، ربما حتى هذا المساء، ووفدي مستعد استعدادا واضحا لأن يفعل ذلك، لكنني أعتقد أنه قد يكون من المفيد لنا إجراء مزيد من المناقشة غير الرسمية بشأن هذا الموضوع كيما

نصبح في نفس الموقف الذي كنا فيه يوم أمس، حيث تمكنا من الاتفاق دون صعوبات كبيرة ومن رسم طريق واضح ينبغي للمؤتمر أن يسلكه في أعماله مستقبلا.

السيد برغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): هذه المسألة هي ذات أهمية تاريخية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وهو موضوع وضع في سياقه، وبذلت جهود كبيرة لتحقيق الهدف المنصوص عليه في الولاية الواردة في الوثيقة التي ورد ذكرها. عندما لم يعاد إنشاء اللجنة، ربما كانت أسباب ذلك - إذا نظرنا إلى هذه المسألة من وجهة نظر واحدة - أنها لم تحرز أي تقدم يذكر في النهوض بولايتها. ولكن في الواقع أنه لم يعاد إنشاؤها نظراً لترتيب أولويات أفضى بنا إلى العمل بصورة أكثف وإلى تكريس جميع موارد المؤتمر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أبرمت المعاهدة المذكورة وبات نظامها المؤقت نافذا، أي أن ثمة أمانة مؤقتة. وقد أبقيت هذه المسألة معلقة، نوعاً ما. ولكنها ليست معلقة فيما يتعلق بالمفاوضات. والأسباب التي كانت قائمة من أجل تعليق بعض اللجان لم تعد قائمة. صحيح أنه يتعين علينا في كل حالة اتخاذ قرار متأن فيما يتعلق بالموارد والنية. وليس لوفدي أي شك فيما يتعلق بالموارد أو فيما يتعلق بالنية أو فيما يتعلق بالأولوية في كل ما يتصل بهذا الموضوع. فهو يبدو لنا موضوعاً عظيم الأهمية. ونحن نعرف أن ثمة محافل أخرى يمكن فيها التصدي لهذه المسألة جزئيا في العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار، وفي المناقشات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في إطار لجنة نزع السلاح، ولكن أيا من تلك المحافل ليست لديه الولاية الواسعة التي تتيح له التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف، وهو أحد الأهداف الأساسية للبرنامج الشامل لنزع السلاح، وأحد الأهداف الرئيسية للتوازن الجديد بعد أن انتهت الحرب الباردة. وأحد الأهداف الرئيسية للمواءمة بين اتفاقات نزع السلاح النووي وتحقيق التكامل فيما بينها، وعلى الأخص، اتفاقات عدم الانتشار، بنظام من شأنه ضمان حقوق الدول التي عزمت على عدم حيازة أسلحة نووية وعلى إزالة هذه الأسلحة من جميع بقاع الأرض، أو على الأقل، إزالتها من أراضيها والمناطق الخاضعة لولايتها، والحصول على هذه الضمانات بأحكام متعددة الأطراف وفعالة وموحدة. أعتقد أن ليس ثمة شك في ذلك، فإذا كان لدى أحد شك بشأن هذا الموضوع فلأن لديه شك بشأن الهدف. والهدف لم يتحقق في هذا المحفل، ولكن من الواضح أن المناقشة يجب أن تجري في هذا المحفل. إذن، ففي اللحظة الحاسمة، عندما يجب تقديم إجابة، هذه هي الإجابة التي يجب تقديمها. هل هذه الولاية ذات صلة بالحالة الراهنة؟ نعم إنها كذلك بالتأكيد، وهي الولاية الأساسية في الوقت الراهن. إذن، بناء على ذلك، فليس لدى وفدي أي شك في أنه ينبغي لهذا المؤتمر أن يرد بالإيجاب وأن يتخذ إجراء في هذه الدورة.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): السيدة الرئيسة، إن سبب أخذي الكلمة ربما يكون لتوجيه نداء - لا أود أن أقول نقطة نظام، بل لمناشدتكم أن تردوا على ما اقترحته مجموعة الـ ٢١ وسري لانكا وباكستان، الذي لم يتم الاعتراض عليه، باتخاذ قرار بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية. إننا لم نسمع أي اعتراض على هذا المقترح. وطرحت أسئلة فيما يتعلق بالولاية. ونحن نرى وجوب إعادة إنشاء اللجنة المذكورة وبولاية سابقة، إلا أننا مستعدون للتفاهم على إمكانية استيفاء تلك الولاية. أعتقد أن ذلك أمر طبيعي ومعقول تماما. ولكن ليس ثمة اعتراض على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة، وتنتابني بعض الحيرة حيث أتساءل لماذا أمضينا ساعتين ونصف الساعة في مناقشة لم يعترض فيها أحد حتى الآن على إعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة.

لذلك فإنني أناشدكم أن تعرضوا المقترح على المؤتمر للموافقة عليه، وقد تم عرض هذا المقترح بوضوح. وإن لم يكن ثمة اعتراض، فلنتخذ مقررا بإنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية أو إعادة إنشائها. هذا هو ندائي وهذه هي مناشدتي لكم، أيتها السيدة الرئيسة، بكل إنصاف.

السيد غونيتيلّكي (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): السيدة الرئيسة، بما أنني مسؤول عن هذه المناقشة المفعمة بالحيوية، اسمحوا لي أن أحاول اختتامها، إن أمكن، على الأقل فيما يتعلق بهذا الموضوع بالتحديد. عندما طرحتم السؤال يوم أمس، أو، على الأقل، عندما طلبتم من وفدي تكرار السؤال أو المقترح الذي كنت قد طرحته، فقد ذكرت بكل وضوح، أو استخدمت عبارة "إعادة إنشاء" لجان مخصصة لسين وصاد وعين، أي، على وجه التحديد، فيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية والفضاء الخارجي والشفافية في التسلح. ثم مضيت قائلا إنه، في حالة نزع السلاح النووي، لا يتعلق الأمر بإعادة إنشاء لجنة مخصصة بل بإنشائها. وهذا الصباح، عندما افتتحتم الجلسة العامة، طرحتم السؤال فيما يتعلق باللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية، كما أشرتم إلى الولاية الواردة في الوثيقة CD/1121. وبالطبع، أعتقد أن سفير باكستان الموقر وعديدين غيره مشار إليهم في الوثيقة CD/1134، التي تنص على إمكانية اعتماد الولاية، وقبل ذلك أشير بوضوح إلى إمكانية الشروع فورا في إنشاء ما لا يقل عن ثلاث لجان مخصصة. وقال السيد سفير باكستان إنه يمكن الشروع فورا في إنشاء لجان مخصصة للضمانات الأمنية السلبية والفضاء الخارجي والشفافية في التسلح. ويمكن استيفاء ولايات لجان مخصصة. وبناء على ذلك، فهل لي أن أرجو منكم، يا سيدتي، أن تستفسروا من المؤتمر عما إذا كان ثمة اعتراض على إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية أو على إعادة إنشاء هذه اللجنة استنادا إلى الولاية الواردة في الوثيقة CD/1121 المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، مع العلم بأن بإمكان اللجنة المخصصة استيفاء ولايتها. وإن أردتم فبإمكاني قراءة ذلك بتمهل مرة أخرى: "عما إذا كان ثمة اعتراض على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية استناداً إلى الولاية الواردة في الوثيقة CD/1121 المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، مع العلم بأن بإمكان اللجنة المخصصة استيفاء ولايتها".

وفي الختام، أيتها السيدة الرئيسة، فإن ما ييسر أعمالنا ليس قرار إنشاء لجنة مخصصة أو الولاية ذاتها. إن ما سييسر هذه الأعمال هو فقط العمل الحثيث من جانب الأعضاء كافة وعزيمتهم. ومن الأمثلة على ذلك اللجنة المخصصة التي أنشأناها منذ سنتين والمعنية بوقف توريد المواد الانشطارية وأسندنا إليها ولاية، وجميعنا نعرف ما حدث لتلك اللجنة. وآمل أن يتسنى لنا اتخاذ قرار في هذا الشأن كذلك. إذن بإمكاننا إنشاء لجان مخصصة وبإمكاننا إسناد ولايات إليها، ومع ذلك فقد لا يكون ثمة عمل. لذلك أود أن أؤكد مجددا أن المهم هنا هو حسن نيتنا ورغبتنا جميعا في العمل معا.

السيد راماكر (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): أود، شأني في ذلك شأن الآخرين، أن أهنئكم، أيتها السيدة الرئيسة، على تولي رئاسة المؤتمر، وأن أهنئكم وأهنئ المؤتمر على القرار الذي اتخذناه يوم أمس والمتعلق بتعيين منسق معني بالألغام البرية المضادة للأفراد.

إنني، شأني في ذلك شأن السيد دي إيكاسا، سفير المكسيك، أعتقد أن من الأفضل ألا أقول شيئا على الإطلاق هذا الصباح، لأن ذلك أمر يستغرق بعض الوقت. إلا أنني، شأني في ذلك شأن بعض الآخرين الموجودين في هذه القاعة، قد كنت هنا من قبل، منذ زمن بعيد، ويساورني أحياناً قليل من القلق بشأن

الطريقة التي يحاول فيها المؤتمر هذه الأيام حل المسائل التي أمامه. إذا كان سؤالكم هذا الصباح ما إذا كنا مستعدين للبت في إنشاء أو إعادة إنشاء لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية، فأعتقد أن الإجابة ينبغي أن تكون واضحة الآن. إننا، على ما يبدو، غير مستعدين. لماذا نحن غير مستعدين؟ لأنني أعتقد أن هذا القرار لن يتم الإعداد له إعدادا محكما. وأعتقد أن من حسن عادة هذا المؤتمر أنه قد حرص دوما على الإعداد لاتخاذ القرارات إعدادا محكما قبل اتخاذها.

إننا نعقد هذه المناقشة هنا هذا الصباح في جلسة عامة رسمية - وما هو الفرق بين جلسة عامة رسمية وترتيب غير رسمي؟ أولا، لدينا ترجمة شفوية هنا؛ وهذا أمر مكلف، إلا أنه قد رصد له الاعتماد اللازم في الميزانية. لكنني قلق بعض الشيء، نظراً لطول المناقشة بشأن ما يتعين على الأمانة فعله. فأولا، يتعين وضع نص المناقشة بكاملها بنسخها من الأشرطة التسجيلية ثم ترجمة ذلك إلى ست لغات، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف باهظة، على ما أعتقد. ويبدو لي أنه، إذا ما استمرينا على هذا النحو، ينبغي لنا أن نقوم بذلك في ترتيب غير رسمي نوعاً ما ثم العودة واستئناف الجلسة والبت في هذا الأمر في الجلسة العامة الرسمية، على نحو ما درجنا عليه، وعلى نحو ما كنا نفعله حتى وقت قريب. إذن، ما أردت أن أقوله، في الحقيقة، هو التالي: أعتقد أنه يلزمنا قدر أكبر قليلا من التحضير قبل أن يتسنى لنا اتخاذ أية قرارات. هذه ليست طريقة لمحاولة إطالة أمد العملية، بل المقصود منها أن تكون بمثابة مشورة، وأنا أؤيد سفير ألمانيا، السيد سايبرت، فيما قاله بأنه يبدو من المناسب إجراء بعض المشاورات غير الرسمية قبل أن نمضي إلى اتخاذ القرارات فعلا. وإنني، شأني في ذلك شأن كثيرين غيري، ممتنين لزميلنا الكريم من سري لانكا على التوضيح الذي قدمه. إنني أؤيد تماماً - إن وفدي يؤيد تماما - مواصلة العمل بشأن الضمانات الأمنية السلبية وبشأن الفضاء الخارجي وبشأن مسألة الشفافية في التسلح، وهي ثلاث مسائل كانت أمام هذا المؤتمر من قبل. إذن فالمسألة ليست مسألة تأخير، إنها مجرد مسألة تفكير حقاً بالطريقة التي يتعين علينا فيها حل المسائل التي أمامنا اليوم على أفضل وجه - وهل لي أن أضيف: بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل هولندا على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ بما أنه لا يرغب أي وفد في ذلك، فاسمحوا لي أن ألخص مناقشتنا قليلا. لقد طلبت بعض الوفود طرح مسألة إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية رسمياً على المؤتمر ليوافق عليها. وأبدت وفود أخرى شكوكاً معينة بشأن أنسب الطرق لاتخاذ قرار فيما يتعلق بالمقترح الذي قدمه ممثل سري لانكا، وطلبت مواصلة المشاورات. وقال أحد الوفود إنه ليس مستعدا لاتخاذ القرار. وطُرحت أسئلة عن ولاية اللجنة. لدينا ثلاث طرق ممكنة لمعالجة هذا الموضوع: (أ) بإمكاننا إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية وإسناد إليها الولاية الواردة في الوثيقة CD/1121؛ (ب) لدينا إمكانية إعادة إنشاء اللجنة المخصصة دون إسناد ولاية إليها؛ (ج) لدينا إمكانية إعادة إنشاء اللجنة المخصصة بعد تعيين ولايتها. لقد كنت مستعداً لطرح السؤال بصيغته المقدمة من سري لانكا، ولكن بعد المناقشة التي أجريناها هذا الصباح، أعتقد أن علينا أولا حل مسألة الإجراء الذي ينبغي لنا اتباعه. وأود أن أؤكد أنني أعتبر مقترح سري لانكا مقترحاً مشروعاً. وأُفَضِّل شخصيا، مواصلة إجراء مشاورات غير رسمية في سبيل إيجاد حل للمشاكل التي أمامنا، ولكن نظرا لعدم وجود توافق في الرأي في المؤتمر في هذا الشأن، أود أن أطرح السؤال بالصيغة التي طرحه فيها ممثل سري لانكا. أعطي الكلمة لممثل إيران.

السيد بايدي - نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): إنني أؤيدكم، أيتها السيدة الرئيسة، في جملتكم الأخيرة - بأنكم تريدون طرح مقترح سري لانكا على المؤتمر للبت فيه، إلا أنه يلزمني أن أوضح أن وفدي لا يسعه الشروع في مشاورات غير رسمية إلا بعد أن نكون قد اتخذنا قرارا بشأن مقترح سري لانكا.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): إن موقفي مماثل لموقف إيران. فليس هناك مقترح رسمي يتعين طرحه على المؤتمر. إننا لم نسمع أية اعتراضات. ونود طرح ذلك المقترح على المؤتمر للبت فيه. ومن ثم، يمكننا أن نقرر ماذا يمكننا فعله بعد ذلك.

السيد برغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): إننا نقدر، أيتها السيدة الرئيسة، إدارتكم للمناقشة والطريقة التي عالجتم بها تنوعها وتعقيدها. ونحن متفقون تماما مع المتحدثين السابقين. ونرى أن هذا هو الإجراء المناسب. فيجب صياغة هذا السؤال بذات الأحكام التي استخدمها مقدم هذا المقترح. وإذا لم تكن الإجابة بالإجماع، إن لم تكن متوافقة، فسوف يتعين علينا النظر في الإجراء التالي الذي ينبغي اتخاذه.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): يود الوفد الصيني أن يناشدكم، أيتها السيدة الرئيسة، أن تستجيبوا للمطالب والمناشدات الموجهة من الوفود ذات الصلة، دون إيثار وفد على آخر. ونأمل أن تنهضوا بمهمة الرئاسة على النحو الصحيح. تَصَرَّفوا أولا، ثم قرروا ما إذا كان ينبعي إجراء مشاورات غير رسمية. وتوفيراً للوقت، سأتحدث الآن بالانكليزية.

(متحدثا بالانكليزية):

إنني، وإن كنت لا أحب هذه الفكرة، أود أن أبدي اعتراضا على طريقة إدارة أعمال المؤتمر هذا اليوم. لذلك أود أن أناشدكم أن تنهضوا بمسؤولياتكم وفقاً لأحكام النظام الداخلي للمؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على بيانه، وبما أنه لا يوجد متحدثون آخرون، أود أن أكرر بالانكليزية المقترح المقدم من ممثل سري لانكا.

(متحدثة بالانكليزية):

هل يوجد اعتراض على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية استناداً إلى الولاية الواردة في الوثيقة CD/1121 المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، علما بأن بإمكان اللجنة استيفاء ولايتها؟

السيد راماكر (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): إذا ما قمتم، أيتها السيدة الرئيسة، بطرح هذا السؤال بصيغته الحالية على المؤتمر، فأخشى أنني سأعترض عليه، لأنني لا أعتقد أن تعيين ولاية لجنة ما هو أمر منوط بتلك اللجنة. فإسناد الولايات إلى اللجان المخصصة هي مهمة منوطة بالمؤتمر. وأخشى أنه سيتم الإخلال بهذا العرف في حال الإبقاء على هذا السؤال بصيغته الحالية.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): إنني، شأني في ذلك، شأن زميلي من هولندا، قد كنت في هذا المحفل من قبل. وأعتقد أن عملية استيفاء الولاية قد تنوعت. فقد جرى ذلك بطرائق مختلفة؛ لقد تم اتباع آليات لتطوير الولايات، بما في ذلك جهود معينة من جانب اللجان المخصصة أنفسها، إذا ما عدتم بذاكرتكم إلى مناقشات حظر التجارب النووية. لكن إذا ما تكرم ممثل هولندا الموقر بالاعتراض على سؤالكم، أيتها السيدة الرئيسة، لأسباب إجرائية، فإنني متيقن بأننا سوف نساعده على تخطي الصعاب الإجرائية عن طريق إجراء تعديل طفيف في صيغة السؤال الذي قد ترغبون في طرحه على المؤتمر. فبدلا من أن نقول إن اللجنة سوف تستكمل الولاية، يمكننا أن نقول فقط: "علما بأن بإمكان المؤتمر استيفاء الولاية في وقت لاحق". أعتقد أنه، بهذا التعديل الطفيف، لن يجد السيد السفير راماكر صعوبة في قبول ذلك.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): أؤيد سفير باكستان الموقر فيما قاله. هذا كل ما أردت قوله.

السيد برغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): لا أعتقد أن هناك أي اعتراض على هذه النقطة. من الواضح أن بإمكان اللجان، في تحليل ولاياتها واستعراض أعمالها، أن تقدم للمؤتمر مقترحات بشأن هذه المسائل. والصيغة المقترحة من سفير باكستان في هذا الشأن لا عيب فيها. إنها تفترض، بالطبع، أن اللجنة نفسها هي التي ستقوم بهذا العمل. والسيد السفير راماكر وأمثاله من الأعضاء القديمي العهد في مؤتمر نزع السلاح يعرفون أكثر منا نحن كيفية القيام بذلك. هذا، بالتأكيد، ليس اعتراضا على السؤال بصياغته المقترحة من سري لانكا؛ والفكرة هي أنه، بولاية سليمة ودائمة، ألا وهي الهدف المتمثل في وضع صك دولي، ونظراً للظروف الراهنة والمناخ السائد، ولأن الأعمال التكميلية جارية بأشكال أخرى أيضا، فربما يكون من المفيد لهذه الولاية أن يتم تنقيحها وصقلها وتحسينها تدريجياً. لا أعتقد أن ذلك سيسبب إشكالا لأي وفد.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر المتحدثين السابقين، وبوجه خاص ممثلي المكسيك وسري لانكا وباكستان والصين، على ما أبدوه اليوم من روح وفاق وتعاون، وأن أشكرهم أيضاً على التوضيح الذي قدموه بشأن المسألة التي أمامنا الآن، وهو توضيح حظي بالاستحسان.

لقد طرحتم سؤالا، أيتها السيدة الرئيسة، وسأجيب على هذا السؤال، مع العلم أنه، إذا ما تم تغيير صيغة السؤال، فسوف نكون مستعدين للإجابة عليه كذلك، لكنه يبدو لي أن المناقشة الجارية الآن تبين بوضوح أنه يلزم إجراء بعض المشاورات الإضافية. ويرى بلدي سابقة مؤسفة بعض الشيء في أننا نواجه قراراً شفوياً محضاً لم يتسن إبلاغه كتابة أو، على وجه الخصوص - وستفهمون بأي روح أقول هذا - ترجمته إلى الفرنسية. ومع ذلك، وبروح من التعاون، لن أقف طويلاً عند هذا الاعتراض، وإن كنت أُعَرِّض بذلك نفسي لاحتمال التوبيخ الشديد من عاصمة بلدي. وأود أن أقول إن فرنسا تريد أن تفكر أكثر قليلاً، وبروح بناءة، في مقترح سري لانكا. وفي الوقت ذاته، فصحيح أن تطورات أساسية قد حدثت في هذا المجال منذ عام ١٩٩٢. ولم تتوصل عاصمتي بعد إلى قرار نهائي بشأن كيفية تجسيد هذه التغييرات. وعليه فإن فرنسا ليست في موقف اليوم - وأشدد على عبارة "اليوم" - لاتخاذ قرار فوري بشأن هذا المقترح.

وحفاظا على ما حدث اليوم من زخم وعلى ما يسود هذا الاجتماع من جو بناء وعلى النتائج الأولية التي تحققت في الجلسة العامة هذا اليوم، فإنني أقترح التفضل بكتابة المقترح الذي تقدمت به سري لانكا وقرأتموه علينا أيتها السيدة الرئيسة، وأقترح ترجمته كيما يتسنى لنا إحالته إلى عاصمتنا والشروع أيضاً في مشاورات بشأنه بعد أن نكون قد فرغنا من الإجابة على أسئلة سري لانكا. ومن ثم، تضيف فرنسا اعتراضاً ثانياً إلى اعتراض هولندا.

السيد توهير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): إنني، إذ أجيب على السؤال الذي طرحتموه، سيدتي الرئيسة، بالصيغة التي طرحتموه بها، أؤيد تماما ممثل هولندا الموقر فيما أبداه من اعتراضات. إنني، بإلقاء نظرة على النظام الداخلي للمؤتمر، أرى أن المادة ٢٣ منه تنص على أن "على المؤتمر أن يحدد ولاية كل من تلك الهيئات الفرعية"، إذن فهذه النقطة واضحة. وتود حكومتي ملاحظة أنه يبدو أننا نقوم بإطلاق النار هنا على هدف متحرك. فالمقترح، بصيغته التي أبلغتها إلى السلطات ليلة أمس - ولعلي قد أسأت فهمه، لكنني قد دونته بوصفه الصيغة المستمدة من الوثيقة CD/1462 - هو التالي: "يقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للبند ٤ من جدول الأعمال"، ثم يرد عنوان جدول الأعمال، دون إشارة إلى ولاية، ودون إشارة إلى الوثيقة CD/1121، أو إلى أي شيء تم التفاهم عليه بشأن تغيير الولاية. إذن هذا هو المقترح الذي التمست تعليمات بشأنه. وقد قيل لنا، منذ ذلك الوقت، إنه ينبغي إضافة الوثيقة CD/1121 إلى السؤال. إذن فقد كنا نبت في إنشاء لجنة مخصصة تسند إليها الولاية الواردة في الوثيقة CD/1121. ومنذ ذلك الوقت، أضفنا أيضا فكرة أنه يجوز للجنة المخصصة نفسها استكمال ولايتها، ثم تلقينا، في الدقائق الخمس الأخيرة، اقتراحا آخر بأن تبدأ اللجنة المخصصة بالاجتماع بإسناد ولاية إليها، بينما يعكف المؤتمر على مناقشة ولايتها مع احتمال تغييرها. آسف أيتها السيدة الرئيسة، ولكنني في الحقيقة لا أعتقد أن هذه طريقة جدية في المضي بأعمالنا. لقد عالجنا هذه المسائل بحسن نية. إننا، من حيث المبدأ، نريد التحرك قدما، لكنه يلزمنا من أجل ذلك أن نكون واضحين بشأن ما نحن بصدد محاولة إنجازه. لذلك فإنني أؤيد من اقترحوا عليكم الدعوة إلى عقد مشاورات غير رسمية لتوضيح ما نحن بصدد البت فيه. بعد ذلك سنحاول العودة ونحاول البت في ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية) أشكر ممثل المملكة المتحدة وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): شكراً لك سيدتي الرئيسة. لا بد لي من الإقرار بأني لم افاجأ كثيراً في هذا المؤتمر، وأنني قد اعتدت على تغير مواقف الوفود، ولكنني أعتقد أن الأسباب التي أصغينا إليها في الدقائق القليلة الماضية كانت علامة مميزة لنوع المراوغات التي أصبحنا نألفها باطراد في مؤتمر نزع السلاح. وهناك من الوفود من تود فرض رأيها. وقد قال ممثل فرنسا الموقر إن التطورات التي طرأت منذ عام ١٩٩٢ اضطرت فرنسا لمراجعة موقفها من ولاية اللجنة المخصصة. وبودنا أن نعرف ما إذا كانت فرنسا قد أخذت في الاعتبار هذه التطورات عند تأييدها للوثيقة CD/1434 التي طالبت بالتشكيل الفوري للجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية. أم أن تلك هي أفكار لاحقة، طرأت بعد مواجهة لحظة الحقيقة بينما كنا نسعى لتشكيل اللجنة المخصصة. ومما أدهشني أكثر هو ردّ ممثل المملكة المتحدة الموقر. وأعتقد أن التعديلات التي اقترح إدخالها على اقتراح سري لانكا صممت لتتمشى والشواغل التي عبر عنها هذا الصباح بعض أعضاء المجموعة الغربية. إن سعادة سفير سري لانكا ذاته هو الذي أجرى تلك التعديلات بالتعاون مع وفد بلدي، وذلك بالرجوع إلى الوثيقة CD/1434 التي تورد أن استيفاء ولاية اللجنة

المخصصة أمر ممكن، ولكن تأسيس هذه اللجان يجب أن يتم فوراً. والاقتراح لا يتضمن شرطاً مسبقاً في عدم امكانية تأسيس تلك اللجان أثناء استيفاء ولاياتها. وأقول، إن كان هناك أي انقسام وتضارب، فإنه يعزى إلى موقف المجموعة الغربية وليس إلى اقتراح ممثل سري لانكا الموقر أو إلى وفد بلدي. ومما يثير الاستغراب أن تصوت وفود لقرار ما على أساس أنه قد اقترح ليستجيب بالذات لشواغلها واهتماماتها ولكي يوائم موقفها، كما بينت، رسمياً في هذا المؤتمر. سيدتي الرئيسة، إن المواقف التي بينت اليوم تؤكد لوفدي عدم استعداد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلي عن الامتيازات غير المنصفة التي تتمتع بها بسبب حيازتها لأسلحة نووية. وهي ليست مستعدة للتخلي عن حقها في تهديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام، أو التهديد باستخدام، تلك الأسلحة. وهي ليست مستعدة أيضاً للالتزام بالاتفاقات التي هي أطراف فيها ولا حتى في مؤتمر نزع السلاح هذا. وهي تتراجع الآن عن التأكيدات التي قدمتها في السابق. لقد وردت بيانات رسمية برفض التهديد باستخدام أسلحة نووية ضد دول غير مسلحة نووياً. ولكن المناقشات التي دارت هذا الصباح أكدت للأسف لوفدي تخوفنا الشديد من مواقف تلك الدول. وسيتحتم علينا مراجعة موقفنا إزاء بعض بنود جدول أعمالنا. وسنستعرض موقفنا ثم نعود إلى هذا المؤتمر على ضوء ذلك الاستعراض لكي نعرف كيف ينبغي لنا أن نتصدى لهذا الوضع الجديد.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان والكلمة الآن للسيد ممثل فرنسا.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): أود ايضاح نقطتين بعد البيان الهام الذي ألقاه سفير باكستان. أود أولاً أن أقول له، مع احترامي الشديد لموقفه ولشخصه، بأنني لست متأكد تماماً من فهمه الكامل للفكرة التي طرحتها في بياني. فأنا لم أذكر وجوب تعديل الولاية وقرار عام ١٩٩٢ لتوضيح العناصر الجديدة التي برزت منذ ذلك الحين. وإنما قلت إن عاصمة بلدي لم تتخذ قد قرارها النهائي بشأن "if and how"، ولعل استخدامي العبارة الانكليزية يساعد الغير على فهمي الأصحّ. فهذا القرار سوف يتخذ. في الوقت ذاته، ولكي يفهم جميع الحاضرين هنا الموقف فهماً جيداً، فإن التعهد الذي أخذته فرنسا على عاتقها فيما يتعلق بالوثيقة CD/1444، يدخل في إطار مجموعة من التدابير. لذلك السبب، بناء على مناقشات اليوم، وبعد أن تم الآن طرح السؤال وتوضيحه، تود عاصمة بلدي التمكن من تقييمه.

الرئيسة (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد زهران (مصر): السيدة الرئيسة، باختصار شديد نظراً لأننا بعد الساعة الواحدة أود أن أعبر عن خيبة أمل وفد بلادي نتيجة الردود غير الإيجابية حول السؤال الذي طرحه من سفير سري لانكا والصياغة التي قدمتموها المتعلقة بولاية اللجنة المعنية بالتدابير الخاصة بضمانات الأمن لصالح الدول غير النووية.

السيدة الرئيسة، عندما اعتمدنا ولاية هذه اللجنة المنشأة عام ١٩٩٢ تم إنشاء هذه اللجنة بعد سنة ١٩٩٢ بسنوات، بموافقة وفد فرنسا وبموافقة جميع الوفود الأخرى لأنه كان هناك توافق آراء حول اتخاذ هذا القرار وفقاً للنظام الداخلي، إذن نشأت هذه اللجنة بعد عام ١٩٩٢ بعدة سنوات كما أنني أتعجب أن المجموعة الغربية قد طالبت بإنشاء هذه اللجنة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ منذ عدة أشهر وأتعجب أيضاً كيف أنها اتخذت هذا الموقف المسجل رسمياً بدون معرفة على أي ولاية المجموعة الغربية اتخذت هذا الموقف

الرسمي الذي نوافقها عليه. هذه أسئلة محيِّرة وأعتقد أنه ربما لا توجد إرادة سياسية لبعض الدول لإنشاء هذه اللجنة أو لإعادة إنشائها. أنا لا أعلم إنما هناك تساؤلات حول هذا الموضوع يعبِّر عنها وفد مصر ويعبِّر أيضاً عن خيبة أمله من أننا استمررنا في مناقشة هذا الموضوع ثلاث ساعات وندور في دوائر ثم نستند الى بعض النواحي الإجرائية لتأخير اتخاذ قرار حول هذا الموضوع والسؤال واضح ولا يحتاج الى مزيد من التوضيح. أشكركم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل مصر والكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): شكراً سيدتي الرئيسة. إن من دواعي أسفي فعلاً أن أطلب للمرة الثانية الكلمة اليوم، ولا بد لي أن أقول إنني أشارك سفير مصر الكريم خيبة الأمل التي أبداها، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة. ويبدو لي أننا نواجه وضعاً يختار البعض، للأسف، تفسيره بأقصى سلبية ممكنة وهو حقاً أمر مؤسف. بل إنه قاد بعض البلدان إلى الطعن في الالتزامات المعقودة بموجب المعاهدة والنوايا الحسنة أو السيئة التي يتم بها تطبيقها. إن هذا الأمر، سيدتي الرئيسة، لا هو منصف ولا هو مقبول. ويبدو أننا الآن نواجه وضع يمكن أن تطبق فيه مجموعة من القواعد اليوم وفي اليوم الذي يليه يمكن تطبيق مجموعة أخرى. كما يبدو لي أيضاً أنه ينبغي لنا أن نكون على الأقل منطقيين عند تحديدنا للإنصاف. فعندما طرح السؤال بشأن قرار تعيين منسق خاص معني بالألغام البرية المضادة للأفراد، وخلال فترة استغرقت شهرين أو ثلاثة أشهر أمضيناها في مناقشة هذه المسألة، قدمت إجابات مثل: لسنا في موقع يسمح لنا باتخاذ قرار، ليس لدينا تعليمات بهذا الشأن، وما إلى ذلك. سيدتي الرئيسة، لقد احترمنا تلك الإجابات، ويبدو لي حقاً أننا في وضع اليوم لم يعترض فيه أي كان على تأسيس لجنة مخصصة للضمانات الأمنية السلبية. ولكن العديد من الوفود بينت اليوم أنها ليست في موقع يمكّنها من اتخاذ ذلك القرار. لذا فإن كان هناك أي اعتراض، وإن تم تسجيله على أنه اعتراض، فينبغي أن يفهم منه أن السلطات لم تتخذ قرارها بعد. فالأمر في غاية البساطة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية والكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد كرايد (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): شكراً. لقد توصلنا أيضاً في هذه المناقشة إلى استنتاج لا يتفق تماماً مع التفسير الذي أعطاه ممثل باكستان الموقر. ونحن أيضاً نشاركه في الشعور بخيبة الأمل واليأس لأننا، كما هو واضح، لا نملك سوى وقتاً محدوداً، وهو كغيره، يود التوصل إلى قرار بشأن أحد البنود قيد المناقشة. بيد أنني أود بالتأكيد أن أكرر ما بينته الآن الممثلة الموقرة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو أنه لم يكن هناك اعتراض رسمي. وهناك عنصر الوقت، وعنصر التشاور مع العواصم، وأعتقد بأنهما جديران بالاحترام؛ كما أني أثق أيضاً بقدرتنا على التقدم في هذا البند في المستقبل القريب. وأود أن أسجل ذلك من جانب الوفود من المجموعة الغربية التي أدلت ببياناتها هذا الصباح والآن في جلسة بعد الظهر. ولم يكن لدينا أي اعتراض على الجوهر ولكننا لا نرغب في الإسراع في موضوع قد تؤنبنا عليه عواصمنا. كما رغبنا في التأكد، كما جرى عليه التقليد في هذا المؤتمر، من أن ما نقرره نعرفه وتعرفه سلطاتنا تمام المعرفة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل النمسا والكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): إن الاقتراح الذي قدمناه أمس كان يتعلق بتأسيس اللجنة المخصصة. ثم طرح وفد أو وفدان السؤال بشأن ولاية اللجنة. وقد غطينا هذا الجانب الآن. كما تقدمنا بالفعل خطوة أخرى لمواءمة آراء المجموعة الغربية التي أيدت إعادة تأسيس اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية. وأنا أعتقد أن موقف تلك المجموعة لم يتغير. وأنا أحترم، فيما يتعلق بموقف فرنسا، ما تم بيانه، أي أن فرنسا ليست اليوم في وضع يتيح لها الموافقة على الاقتراح. وأنا نفسي أتذكر ما قلته الأسبوع الماضي من أنه لم تكن لدي تعليمات من العاصمة فيما يخص الألغام البرية. مع مراعاة أننا جميعاً ملزمين بالتشاور مع عواصمنا بشأن القرارات الجديدة. وأنا أعتقد أن علينا الموافقة على منح مهلة زمنية، فيما لو طلبها أحد الوفود، ليتاح له التشاور والحصول على التعليمات. ومرة أخرى، أقول بأني أؤمن في ذلك إيماناً خالص، لأن هذا الاقتراح يأتي من ذلك الوفد بالذات ويتعلق بموقفه إزاء الولاية، لذا لا أرى أي مشكلة في إعادة تأسيس اللجنة المخصصة مع الولاية المقترحة لذلك. والمسألة هي ما يجب علينا عمله في الخطوة المقبلة وكيف سنقوم بذلك. وأنا آمل في أن تستغل الدقائق القليلة المتبقية في النظر في تلك الجوانب.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل سري لانكا. الساعة الآن ١٣/١٥ وأود أن أطلب من المتكلمين توخي أقصى قدر من الإيجاز إذ هناك أربعة متكلمين آخرين على قائمتي. والكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد فاسيهون (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية): شكراً، سيدتي الرئيسة. لقد التزمنا الصمت ايمانا منا بأن السكوت من ذهب وأن من الممكن تخطي الصعوبات الإجرائية. ولكن يبدو أن البيانات التي قدمت والتي تنوه بقرار اتخذ بالأمس بعد الفترة الزمنية التي استلزمها تستخدم لتبرير ما يبدو أنه عقبة أخرى. إن مسألة الألغام المضادة للأفراد طرحت في هذا المحفل منذ خمسة أشهر، بينما ظلت الضمانات الأمنية السلبية مطروحة بالفعل منذ سنوات، وما اُقترح أو ما يجري اقتراحه هو ما كنا نعرفه حقاً. وما مررنا به من قبل تمثل في استيقاء كلمات من وثيقة للمجموعة الغربية. ذلك بالطبع، ما لم يكن هناك تحول جذري في الموقف ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وحزيران/يونيه ١٩٩٧. وإن كان الأمر كذلك فبودنا أن يتم بيانه بوضوح. ثالثاً، هناك فرق بين الألغام المضادة للأفراد وبين مسألة الضمانات الأمنية. لذا فنحن لا نقبل البيان القائل بأن بعض الوفود، عندما كان الأمر يوافقها، استخدمت مسألة انتظارها للتعليمات. ونحن لا نقبل بهذه الحجة لأن مسألة الألغام المضادة للأفراد طرحت، فيما يخصنا، لأول مرة هذه السنة في مؤتمر نزع السلاح. بينما يتبين من السجلات التي هي أمامنا الآن أن مسألة الضمانات الأمنية مسألة نعالجها منذ سنين.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا والكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): سأوجز في الكلام سيدتي الرئيسة وأنا أشكرك على إعطائي الكلمة. أولاً، أقول إن وفدي لا يشعر بخيبة أمل. فنحن لم نكن نتوقع ردوداً ايجابية على الأسئلة السبع أو الثماني التي طرحها ممثل سري لانكا، فليس من المنطقي توقع أن يحدث ذلك. ثانياً، يحترم وفدي الأسباب، إجرائية كانت أو موضوعية، الممكن أن تدفع وفداً من الوفود إلى الاعتراض على

أمر ما. كان هناك في الماضي اعتراض. ووفدي يأمل في أن نشرع بعد ظهر هذا اليوم في النظر في الاقتراح الثاني الذي قدمه سعادة ممثل نيجيريا وفي أن نتجنّب الخوض فيما إذا كان سفير سري لانكا محقاً أو على جانب من الحكمة في أن يفعل ما يفعله حالياً. لذلك أرجوك سيدتي الرئيسة، أنا أعتقد أن الدقائق الخمس عشرة الماضية كانت جدّ ايجابية. فأنت سيدتي الرئيسة، طرحت السؤال، وصدر اعتراض، وكفى. نحن بحاجة إلى إجراء مزيد من التشاور حول هذا الموضوع. فلننتقل إلى الاقتراح التالي.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك والكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): شكراً لك سيدتي الرئيسة. سأتحدث بايجاز. إنني أشعر بخيبة الأمل، ولربما كان ذلك لافتقاري للحكمة التي يتميز بها سفير المكسيك الموقر ذو الخبرة الطويلة. ولكني لست قادراً على إخفاء خيبة أملي لعدم تمكن المؤتمر من اتخاذ قرار ايجابي بشأن مسألة لا يبدو هناك اتفاق بشأنها. ولكننا، كما ذكرت آنفاً، ما زلنا نفاجأ على الدوام، لا سيما بموقف قوى معينة. ولن أتحدث عن الإنصاف، لأني أعتقد بأننا لا نعالج مسألة الإنصاف في هذا المؤتمر. ولكن يجب علي أن أقول بأننا استمعنا لحجج في غاية الغرابة اليوم وإلى إجراءات اعتراضية في غاية الغرابة أيضاً التي تستحق الاستعراض التقليدي. وينبغي لي أن أشير، في جملة أمور، إلى إعادة إثارة مسألة الربط، وليس من قبل مجموعة الـ٢١. وهذا يمثل بالطبع تطوراً جديراً بالملاحظة في الإجراءات التي نتبعها اليوم. وبودي أن أذكر، سيدتي الرئيسة، بأنه ما زال هناك أمامنا ست مسائل أخرى واردة في اقتراح سري لا نكا ولكن لربما توجب علينا الاجتماع بعد الساعة الثالثة ظهراً بقليل للنظر في تلك المسائل وتخصيص فترة قصيرة لكل واحدة منها، حتى نتمكن من مناقشة المسائل الست وغيرها من المسائل التي قد يرغب أي أحد منّا في طرحها، وهكذا يتسنى التدليل على مصداقية هذا المؤتمر ومصداقية الأعضاء الذين يشكون في مصداقية هذا المؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان. لقد طرح ممثل سري لانكا بعض الأسئلة وحظي بتأييد عدد كبير من الوفود، بيد أن المناقشة تبين عدم وجود اعتراضات رسمية، ولكن بعض الوفود ليست على استعداد لاتخاذ قرار اليوم وهي بحاجة لبعض الوقت وتطلب عقد مشاورات شبه رسمية. وهناك أيضاً طلب بمواصلة الجلسة العامة بعد ظهر اليوم. وأنا أسأل عما إذا كان من المجدي فعلاً الاستمرار بعد ظهر اليوم أم سيكون من الأفضل إجراء مشاورات شبه رسمية. والكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): سيدتي الرئيسة، سؤالك يثير دهشتي. هناك سبعة اقتراحات مطروحة وهناك وفد طلب من المؤتمر البت فيها قبل الشروع في أي مشاورات غير رسمية. وموقف ذلك الوفد أيدته مجموعة تشكل نصف هذا المؤتمر. ولا أرى موجباً لأن يطلب منا الشروع في أي مشاورات غير رسمية الآن. نحن لا نوافق على ذلك سيدتي الرئيسة. نحن نريد الحصول على أجوبة على الأسئلة التي طرحها سفير سري لانكا. أي نريد أن يبتّ المؤتمر في هذه المقترحات. ومن البديهي أنه إذا لم يكن هناك أي اتفاق حولها فسيتعين علينا أن نقرر عندها كيف نواصل عملنا. وليس قبل ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك. أرفع هذه الجلسة العامة وسنواصلها في الساعة الثالثة من بعد الظهر.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥. واستؤنفت في الساعة ١٥/٤٥.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): تستأنف الجلسة العامة ٧٧٠. بينت المناقشة التي دارت هذا الصباح أن بعض الوفود بحاجة إلى المزيد من الوقت للتمكن من اتخاذ قرارها بشأن إعادة تأسيس اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية. وأرى من الحكمة أن نعقد، في فترة بعد الظهر هذه، مشاورات شبه رسمية بغية تجنب تكرار المشهد الذي حدث هذا الصباح، بيد أن أحد الوفود طلب إلي استئناف الجلسة العامة فوراً. لذا سأبادر بطرح الأسئلة التي اقترحها ممثل سري لانكا، الواحد تلو الآخر. وسينتهي الجزء الثاني من الدورة بعد ظهر اليوم وينبغي لنا استعراض جميع عناصر الاقتراح السريلانكي. لذلك أرجو من حضراتكم الالتزام - ما أمكن - بالايجاز والدقة والعملية في ردودكم عليها، لكي يتسنى لنا التقدم في إنجاز أعمالنا. وبعد التشاور، يبدو أن من المفيد استهلال اجتماعنا بالاقتراحات المتعلقة بالمنسقين الخاصين الثلاثة. وقبل طرح السؤال الأول، يود ممثل النمسا أن يأخذ الكلمة. فالكلمة لممثل النمسا.

السيد كرايد (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): لقد تنبّأت، سيدتي الرئيسة، على نحو ما، وبحكمتك، بما كنت سأقوله، لذا سأكون فعلاً في غاية الايجاز. أود بشكل خاص أن أبين ما نحبذه وهو أن نبدأ الآن بالقائمة المعروضة أمامكم، أي أن نعكس الترتيب وأن نمنح أنفسنا الفرصة لنعالج أولاً المسائل التي قد يكون الاتفاق بشأنها أسهل. أي أن الأمر هو ببساطة ما كنت تقترحينه عندما طلبت تناول الكلمة ولكني لم أدرك أنك كنت ستقومين بذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل النمسا. سأتولى إذن طرح الأسئلة المتعلقة بتعيين المنسقين الخاصين. هل هناك اتفاق بشأن تعيين منسق خاص بمسألة توسيع عضوية المؤتمر؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): هل هناك اتفاق بشأن تعيين منسق خاص لإعادة النظر في جدول أعمال المؤتمر؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): إن ممثل ايرلندا يطلب الكلمة. الكلمة لممثل ايرلندا.

السيد هاني (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية): أود، بالنيابة عن وفدي، أن أقدم لك التهاني على توليك منصب رئيسة مكتب مؤتمر نزع السلاح وعلى النجاح الذي أحرزته حتى الآن. ونود أيضاً أن نشكر المؤتمر على قراره تعيين منسق خاص لمسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح. بيد أننا نذكّر بما ورد في مطلع العام الراهن، تحت رئاسة السفير صن، حيث أشار في كلمته الافتتاحية في الجلسة العامة الأولى لمؤتمر نزع

السلاح، إلى أن توافقاً في الآراء ظهر بشأن تعيين منسق خاص. لذا، فأنا أعتقد حقا، أن المؤتمر لا يقوم اليوم بأكثر من الإقرار رسمياً بتوافق الآراء الذي كان قائماً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. والواقع أن المشكلة، كما لا يخفى عليكم، تكمن في العثور على شخص يشغل هذا المنصب. وقد لاحظنا بالأمس السرعة المنقطعة النظير التي عين بها المؤتمر منسقاً خاصاً معنياً بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، ونحن نهنئ وفد استراليا على تعيين السفير كامبل. بيد أن هذه السرعة الفائقة تتناقض تماماً مع التأخير الطويل في شغل منصب المنسق المعني بتوسيع عضوية المؤتمر. ونحن نحث المؤتمر على أن يظفر، عندما يحين موعد افتتاح الجزء الثالث من دورة عام ١٩٩٧، بمرشح لمنصب المنسق الخاص هذا. ونشير في هذا الصدد، فيما يتعلق بملء الشواغر الأخرى المقترحة والمتعلقة بالمنسقين الخاصين، إلى أن بعض الأسماء تتردد الآن في هذه الغرفة. ولعل ملء هذه الشواغر سيتم قريباً. لذا فنحن نحث المؤتمر على اتخاذ قرار سريع بشأن تعيين المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية المؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل ايرلندا على بيانه ويمكنني أن أؤكد له بأني سأواصل المشاورات من أجل العثور على الشخص المناسب الذي يمكن تعيينه في هذه الوظيفة. الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): خلال مشاورات سريعة جرت، لم تشمل وفدي للأسف، مارست بعض الوفود، ومنها وفدي، ضغوطاً قوية وفعالة على سعادة ممثل النمسا وهو راغب في شغل المنصب. ونحن نهنئه على هذا. وأنا أقترح رسمياً تعيين سفير النمسا وممثلها الدائم منسقاً معنياً بتوسيع عضوية المؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): هل تقبل جميع الوفود بهذا الاقتراح؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أتقدم بالتهنئة للسفير هيرالد كرايد على تعيينه وأتمنى له التوفيق. والكلمة الآن للسيد كرايد، سفير النمسا.

السيد كرايد (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): الأمر بسيط: فلو بدأت بالحرف الهجائي "A" فالمحتمل جداً من زاوية الترتيب أن تكتشف الأول كمنسق. ولكن فضلاً عن ذلك، فلقد اختبرت بأن هذه هي إحدى الجلسات العامة الطويلة، إن لم تكن الجلسة العامة الأطول في تاريخ مؤتمر نزع السلاح، ولكن يبدو أن هذا كان أسرع قرار في تعيين منسق، إذ سمعت به منذ دقيقتين فقط، ولم يكن في استطاعتي فعلاً التفكير فيه والنظر في كل الأعباء التي ينطوي عليها. ولكن أقول لكم صراحة أني لم أكن أستطيع الرفض ولسبب بسيط هو أننا كنا من بين البلدان التي قُبلت عضويتها مؤخراً في المؤتمر، وأنا أعتبر ذلك واجباً وبالطبع امتيازاً في نفس الوقت، أن يعهد إلي بهذه المسألة الصعبة. وأود أن أشكركم جميعاً على الثقة التي أبديتموها في تأييد هذا التعيين، كما أشكر سفير المكسيك. وفي هذه اللحظة يمكنني أن أقول ذلك بكل إخلاص، ولعلي أعود برأي آخر مختلف بعد مروري بشيء من التجربة في هذه الوظيفة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل النمسا على بيانه والكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد مانوساكيس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية): كنت سأطلب الكلمة لأعرب عن تأييدي الكامل للآراء التي عبر عنها ممثل ايرلندا الموقر بشأن ضرورة تعيين منسق خاص، ولكن الآن، وقد اتخذ القرار، أود أن أعرب للمنسق الخاص عن تمنياتي له بالنجاح.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل اليونان على بيانه. هل هناك اتفاق على تعيين منسق خاص معني بأداء المؤتمر لمهامه على نحو أفضل وفعال؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): اتضح لي من المشاورات التي أجريتها أن ترشيح السيد زهران من مصر يمكن أن يحظى بالقبول. فهل توافق جميع الوفود على هذا الاقتراح؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أهنئ السفير زهران وأتمنى له التوفيق في مهمته. الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): شكراً لك، سيدتي الرئيسة. يسرني كثيراً أننا توصلنا إلى هذه القرارات الثلاثة وأن تعيين شخصين للعمل قد تمّ. وفيما يتعلق بقرار إعادة النظر في جدول الأعمال، أود أن أقترح تعيين منسق خاص اليوم وأرغب في اقتراح تعيين السفير ناراي من هنغاريا للعمل بهذه الصفة. وشكراً لكم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية. الكلمة الآن لممثل مصر وسأعود بعد ذلك للاقتراح الذي قدمته ممثلة الولايات المتحدة.

السيد زهران (مصر): أود أن أعبر عن رضائي عن كيفية معالجة هذه الموضوعات في نفس الوقت الذي أعرب فيه عن الشكر لتأييد تعيين ممثل مصر للقيام بمهمة المنسق الخاص بموضوع زيادة فعالية مؤتمر نزع السلاح. والواقع كان وفد مصر سيرحب فيما لو قام أيّ من السفراء الآخرين بهذه المهمة ألا وقد طلب مني القيام بها فسوف أقوم بها بتعاون جميع الزملاء. والواقع أننا نحتاج إلى النظر في الموضوع وقواعد الاجراءات وكيفية تحسين فعالية المؤتمر في المستقبل حتى نتفادى أزمات داخل المؤتمر فيما يتعلق بسير أعماله. ولا شك أنني سوف أستفيد من الأعمال السابقة التي تمت على هذا الصعيد حيث أنه منذ عام ١٩٩٥ لم ننظر في عملية تحسين كفاءة وفعالية المؤتمر. شكراً السيدة الرئيسة، وشكراً لجميع الزملاء على ثقتهم فيّ وأعاهدكم بالتعاون معكم بموضوعية وحياد في هذا الموضوع.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير زهران، ممثل مصر على بيانه. لدينا اقتراح قدمته ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعيين السفير ناراي من هنغاريا بشغل وظيفة المنسق الخاص المعني بإعادة النظر في جدول الأعمال. فهل يوافق جميع الوفود على هذا الاقتراح؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أهنئ السفير ناراي على تعيينه وأتمنى له التوفيق في مهمته وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ناراي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية): لقد وصلت تواً إلى هذه الغرفة وألاحظ أن الأمور تتطور بسرعة شديدة اليوم وأمس. وأنا أتشرف بالطبع بهذا العمل الهام وسوف أبذل بالتأكيد قصارى جهدي في سبيل الحفاظ على الزخم الذي بدأنا به الآن. لذا آمل في التمكن من النهوض بهذه المهمة بمساعدتكم وشكراً لكم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير ناراي على بيانه. وأتمنى أن تتواصل روح التعاون السائدة الآن. الكلمة الآن لسفيرة الهند.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالانكليزية): شكراً جزيلاً لك سيدتي الرئيسة. أتكلم هذه المرة بعد أن كنت تخليت عن الكلمة من قبل، لأني أود تهنئة السفراء الثلاثة الذين جرى تعيينهم الآن منسقين خاصين، وإلى جانب ذلك، أشعر بالحاجة إلى أن أوضّح، بالنيابة عن وفدي، أمراً يتعلق بولاية المنسقين الخاصين الثلاثة، وما أقوله مجرد اقتراحات أعرضها عليهم.

فيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر، نحن نرى أنه ينبغي للمنسق الخاص أن ينظر أيضاً في بنية المؤتمر وفعاليته. وأنا أعلم أن هناك منسقاً خاصاً لمتابعة أداء المؤتمر لوظائفه الراهنة، على نحو أفضل وفعال، ولكننا نرغب من السفير كرايد مراعاة ذلك عند النظر في فكرة توسيع العضوية.

والمسألة الثانية التي أود طرحها هي أننا، في عملية التوسيع الأخيرة، عالجنا حالات جميع البلدان التي تقدمت بطلب الانضمام كمجموعة. وأنا أعتقد أن من الأفضل، في رأيي، معالجة ذلك على أساس منفصل وكل بلد على حدة. كما تحدثنا في السابق عن الحاجة لايجاد توازن في المؤتمر وأعتقد أن هذه هي الأخرى نقطة ضرورية يجب على المنسق الخاص مراعاتها.

وعلى صعيد جدول الأعمال، وافقنا حتى الآن على منح السفير حسين مغلاوي ولاية استيفاء جدول الأعمال. وقد اعتمدنا هذه السنة، كما تعلمون، جدول أعمال السنة الماضية. ولكن ما أود قوله هو وجوب مراعاة أولويات المؤتمر لدى صقل واستيفاء جدول الأعمال. ونحن لا نتوقع أن نرى استيفاء يغفل الأولويات التي حددت بالفعل ولكن أي مسألة عفا عليها الزمن لزم أن يعاد النظر فيها.

وفيما يتعلق بالمنسق الخاص الثالث، أود، سيدتي الرئيسة، أن أطلب إلى السيد سفير مصر أن يتفضل بالنظر في كيفية تحسين ترتيب المقاعد في هذه الغرفة. فأنا أعتقد بصراحة، أن معظم المشاكل هذا العام نشأت في الحقيقة من واقع أننا لا نخاطب بعضنا البعض مطلقاً. ليس لأننا نذهب في الكلام إلى أبعد ما يكون عند تخاطبنا، ولكني أرى أن هناك أمراً لا بد أن يقال عن هذه الغرفة وهو انها لا تشجع كثيراً على التفاوض، والمفروض أن نكون هيئة تفاوضية، وأنا أعتقد أن هذه قضية بالغة الخطورة، فنحن نكرر دائماً قولنا إن علينا الذهاب إلى الغرفة ١ عندما نعتزم مناقشة أمر هام. ولكننا نعلم أن الغرفة ١ صغيرة جداً بالنسبة لنا، لذا سيلزم أن نستخدمها مع ما يتاح فيها من الترجمة الفورية لكن يجب العثور على طريقة تتيح لنا المحافظة على طبيعة كوننا هيئة تفاوضية.

هذا هو كل ما أرغب قوله الآن. وأنا لست متأكدة تماماً ممَّا إذا كان الأمر يقتضي منح ولايات محددة، وإنما قدمت هذه الاقتراحات على أمل أن يراعيها المنسقون الخاصون عند مباشرة أعمالهم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الهند على اقتراحاته الهامة وذات الصلة. ونظراً لعدم وجود أي متحدث آخر على قائمتي أتوجه بالسؤال التالي إلى المؤتمر: هل يوجد اتفاق على إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؟ وفي هذا الصدد، أود أن أذكركم بأن آخر ولاية اعتمدها المؤتمر لهذه اللجنة ترد في الوثيقة CD/1125. الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): مثلما فعل وفدي هذا الصباح فيما يتعلق بمسألة الضمانات الأمنية السلبية، فهو يود طرح بعض الأسئلة بشأن هذا الاقتراح المعين. تساورنا بعض الشواغل بخصوص الولاية. فالاقتراح الذي أرسلناه إلى واشنطن الليلة الماضية لم يتضمن أي ولاية، ولو اننا أشرنا إلى احتمال أن المسألة ستطرح مع الولاية السابقة كما أن لدي بالفعل تعليمات بطلب إجراء بعض التغييرات عليها. لذا فأنا لست في موقع يتيح لي اليوم الموافقة على إعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة، وآمل أن تبادروا بإجراء مشاورات كيما نتوصل إلى اتفاق بشأن ما يمكن أن تكون عليه الولاية المناسبة.

وأود أن أشرح بإيجاز الشواغل التي تساور وفدي. ففي رأينا أنه ليست هناك أسلحة في الفضاء الخارجي، كما ليس هناك سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، لذا ليست هناك حاجة لمنع هذا السباق. وقد ظل هذا هو موقفنا الثابت منذ أن أنشئت هذه اللجنة المخصصة لأول مرة ونحن نعتقد أن الأوان ربما يكون قد آن لتصحيح الولاية والاسم ان كنا سننظر فيما ستقوم به هذه اللجنة المخصصة في المستقبل. لذا فإن وفدي، للأسف، ليس في وضع يمكنه اليوم من الموافقة على إعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة، ولكني آمل في أن تحقق مشاورات اليوم تقدماً يتيح لنا اتخاذ هذا القرار في وقت لاحق.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): لقد أصيغت باهتمام للبيان الذي قدمته منذ هنيهة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية. وأعتقد انها، بعكس ما دار هذا الصباح، بينت بوضوح أنها تطلب إجراء بعض التغييرات في ولاية اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي. إن وفدي مهتم هو الآخر بمعرفة ما إذا كان سيلزم استيفاء ولاية اللجنة المعنية بالفضاء الخارجي. ولدينا بعض الشواغل المعينة فيما يخص هذه اللجنة نرغب في عرضها عند عقد مشاورات حول هذا الموضوع.

لذا اقترح، سيدتي الرئيسة، أن ننتظر، فيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية، صدور بيانات إضافية من الزملاء الذين طلبوا هذا الصباح مزيدا من الوقت للنظر في اقتراح سفير سري لانكا والسؤال الذي قمتم بتوجيهه إلى المؤتمر.

ثانياً، نحن مستعدون للتشاور حول استيفاء ولاية اللجنة المعنية بالفضاء الخارجي، كما أشارت إليه ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، ونأمل في أن نتمكن من التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتخاذ القرارات بشأن هاتين المسألتين اللتين قد نكون أقرب إلى الاتفاق بشأنهما من أي مسائل أخرى. وان لم يكن ذلك اليوم، ليكن على الأقل في مستهل الدورة المستأنفة، وآمل في أن يتمكن الجميع حينئذ من اتخاذ قرار بشأن هاتين المسألتين.

وأرى فيما يتعلق بالمسائل الأخرى، أن المواقف قد تكون أوضح ولربما أكثر تبايناً، لذا فعوضا عن النظر في البنود الواحد تلو الآخر كما قمنا به حتى الآن، وكذلك التزاما منّا بنفس المرونة التي وافقنا عليها بعد ظهر اليوم استجابة لاقتراحك الذي أيده سفير النمسا الكريم، يبدي وفدي استعداده لتأجيل النظر في البنود الأخرى من أجل الحفاظ على المناخ الذي ساد بعد ظهر اليوم وكيما يتاح لكم، سيدتي الرئيسة، اجراء أو استئناف المشاورات بشأن المسألتين اللتين ناقشناهما في بداية دورتنا المستأنفة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان وأعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالانكليزية): نحن فيما يخصنا نؤيد من جانبنا إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. التي ترد ولايتها في الوثيقة CD/1125، ولقد الححنا باستمرار في السابق على عدم امكانية حصر ولايتها في تدابير بناء الثقة والأمن. ما من شك هناك في ضرورة مراعاة تدابير بناء الثقة والأمن فيما يتعلق بالمجال العسكري في الفضاء الخارجي أثناء إجراء مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد اتفاق دولي أو اتفاقات دولية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي الذي ما زال يشكل مهمة أساسية للجنة المخصصة بموجب القرار الأخير الذي اعتمدته الجمعية العامة، أي القرار ٤٤/٥١. لذا فنحن نؤكد على ضرورة معالجة هذه المسألة حتى ولو لم تكن هناك الآن مراكب فضائية تحمل، في هذه اللحظة بالذات، صواريخ أو أي معدات عسكرية، ولكننا نكرر التأكيد على أهمية وإلحاح مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من الآن فصاعدا، واستعداد كافة الدول للإسهام في هذا الهدف المشترك وذلك، ويلزمني أن أوضحه للجميع، يتطابق مع صك قانوني دولي تفاوضنا معا بشأنه وتشير أحكامه إلى هذه القضية، ألا وهو معاهدة المبادئ الناظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

لذا كان بلدي أحد البلدان التي ناصرت هذه المسألة في الماضي، ونحن الآن كما كنا دائما أحد البلدان المشتركة في تقديم مشروع ذلك القرار، وقد شاركنا في الماضي في أعمال اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونحن على استعداد للتعاون مع الآخرين، بمن فيهم وفد الولايات المتحدة الموقر من أجل هذا الهدف المشترك النبيل، الذي سيضمن لجميع البشر عدم وقوع هجوم أو مخاطر من الفضاء الخارجي، وهي أقرب وسيلة لاستهداف أي موقع في أي بلد من العالم قاطبة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل مصر والكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (الكلمة بالفرنسية) شكرا لكم سيدتي الرئيسة، إن موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي موضوع شارك فيه وفدي مع الوفد المصري في العمل المتعلق به منذ فترة طويلة، كما أن المؤتمر نفسه قضى هو الآخر وقتا طويلا في مناقشة هذه المسألة خلال السنوات القليلة الماضية. وهناك قول مفاده إن الوقاية خير من العلاج. حقا قد لا تكون هناك أسلحة في الفضاء الخارجي ولا سباق للتسلح في هذا الميدان. ولكن الأمر هو أنه منذ عقد مضى، اعتبر فضاؤنا الخارجي مجالا ينبغي تسليحه وكان هناك فعلا، سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. لقد تغير الوضع الآن.

ونحن في حياتنا العادية، وعند مجيء الشتاء نأتي من أجل اللقاح المضاد للانفلونزا، وأنا لا اعتقد أنه ينبغي لنا الانتظار لغاية الشتاء لنفكر في لقاح الانفلونزا، إذ من الأفضل التفكير فيه في الخريف، ولعلّ الصيف وقت مبكر جدا. لذا فلا اعتراض لدينا على الاقتراح بأن ننظر من جديد في الولاية، وأن ننظر من جديد في الاسم. ولكني آمل في أن يتاح لنا الوقت الكافي، عندما نلتقي ثانية في تموز/يوليه، لمناقشة هذا الموضوع واتخاذ قرار بشأن الولاية، وبشأن اسم جديد، عند الاقتضاء.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل سري لانكا والكلمة الآن لممثل كندا.

السيد موهير (كندا) (الكلمة بالانكليزية): اتفق مع المتحدثين الذين قالوا إنه لا حاجة هناك لإطالة اجتماع فترة بعد الظهر هذه بشكل لا داعي له. والنهج الذي أشرتم، سيدتي الرئيسة، إلى رغبتكم في انتهاجه، والذي فسرته، وأنا الشخص الساذج إلى حد ما، على أننا سنأتي على قائمة من الأسئلة التي يكون الرد عليها بـ "نعم"، "لا" "لست مستعدا". هذا لا يسبب لي أي مشكلة. ولكني بالنظر إلى تشككي هذا الصباح في فائدة هذه الممارسة، اقتنعت بفضل فصاحة بعض الوفود بأن علينا، في الواقع، النظر في جميع الأسئلة المعروضة، وأنا اعتقد أنه فور البدء في هذا المسار، سيكون التوقف في منتصفه أمراً عسيراً.

على سبيل المثال، وكما تعلمين يا سيدتي الرئيسة، إن كندا اقترحت في الوثيقة CD/1456 إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لمسألة إنتاج المواد الانشطارية، مع الأخذ في الحسبان الاتفاق بشأن الولاية الذي توصلنا إليه في هذه الهيئة، ولأن ما ينطبق على زيد ينطبق كذلك على عمرو، اعتقدت أنه سيسمح لنا بطرح هذا السؤال من خلالكم بعد ظهر اليوم أيضا. لذا فنحن نود أن تطرح جميع الأسئلة، وذلك مع كل الاحترام الواجب لأعضاء المؤتمر الآخرين ومع وعدنا بأن نقول كلمتنا بـ "نعم" أو "لا" أو "لست مستعدا".

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل كندا وأود القول بأن ذلك هو فهمي للأمور أنا أيضا. الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد وانغ (الصين) (الكلمة بالصينية): حرصا على توفير الوقت سأتكلم بإيجاز. فيما يخص اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي، أود التشديد على أن وفدي ما انفك يولي كبير الأهمية لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وأيّد إنشاء اللجان المخصصة ذات العلاقة بهذا الموضوع للشروع في مفاوضات حقيقية. ولكن، ومثلما أشار إلى ذلك منذ هنيهة ممثل مصر الموقر، لا ينبغي أن تقتصر هذه المفاوضات على تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي. والصين اشتركت في تقديم قرار الجمعية العامة السنة الماضية المتعلق بالفضاء الخارجي. ونحن نرى وجوب تنقيح الولاية الواردة في الوثيقة CD/1125 في ضوء قرار الجمعية العامة. ونحن ننتظر بفارغ الصبر قيام الولايات المتحدة في أقرب وقت ممكن باستعراض هذا الموضوع من زاوية منع تسليح الفضاء الخارجي وبإبداء المرونة. وفي سياق الحديث عن تسليح الفضاء، لم يعد الأمر متمثلا في الوقاية، بل أصبح الأمر يستدعي ايجاد حل عاجل. ووفدي سيشترك اشتراكا حثيثا في المشاورات التي تدور حول ولاية اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الصين والكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالانكليزية): كنت أزمع الإشارة أيضا إلى قرار الجمعية العامة الذي شاركنا وفد مصر في تقديمه، ولكني أعتقد أن ما قاله السيد سفير مصر يغطي معظم النقاط التي كنت سأبيّنها. وأنا أشعر ببعض الحيرة إزاء رد الفعل الذي نواجهه فيما يخص موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. في سياق حديثنا هذا الصباح عن الضمانات الأمنية السلبية أشرنا إلى موقف المجموعة الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وأنا لا أعني هنا قرار الجمعية العامة إذ امتنع البعض عن التصويت، بينما لم يعارضه أحد. وقد اعتمد ذلك القرار ولم يصوت أحد ضد القرار بشأن الفضاء الخارجي. وسؤالي هو ما الذي يمكننا فهمه من هذه الأوراق التي تطرح بوصفها موقفاً للمجموعة الغربية التي ترى أنه ينبغي إنشاء لجنة مخصصة للفضاء الخارجي؟ إن هذا الأمر يحيرني حقا. فأنا اعتقد أنه عندما نكتب شيئا ما ونعرضه على المؤتمر لإعطائه رقما بوصفه وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح، نكون جادين بشأنه ونرغب فعلا في مناقشته. وأنا أتفهم بالطبع حاجة وفد ما للحصول على التعليمات، ولا يمكننا بأي شكل كان إرغام أي وفد على الشروع بالتفاوض على ذلك. وأنا لا أصر على ذلك الأمر وإنما أقول بأنه يثير حيرتي.

وسأختتم بياني بتريديد ما ذكره سفير كندا الموقر. أنا لا أعتقد بأن أيّاً منّا ينأى بنفسه عن أي شيء. وأقول بالنيابة عن وفدي فقط بأن من دواعي سرورنا الشديد النظر في مجمل قائمة البنود الواردة في الاقتراح السريلانكي كما جرى تقديمها. والواقع أن لدي أمراً موضوعياً جدا أود أن أقوله في إطار موضوع اللجنة المتخصصة في نزع الأسلحة النووية. وكنت أنوي قوله منذ بدء الجلسة ولكن الفرصة لم تسنح لي لكي أقول ما نريد قوله. لذا، ليس لدي فيما يتعلق بوفدي، أي مشكلة في مواصلة المسار ومناقشة المسائل التي أثيرت. ولكن السؤال الذي أرغب أن أطرحه عن طريقك، سيدتي الرئيسة، هو ما الذي نستنتجه من ورقة موقف المجموعة الغربية. هل ينبغي لنا تجنب الإشارة إليها؟ إنها وثيقة رسمية، وتحمل أحد أرقام وثائق المؤتمر. وهي ليست وثيقة غير رسمية عممت علينا لاختبار آراء الناس. وقد اطلق على الوثيقة

بالطبع اسم "ملاحظات". وأنا أقبل فكرة أنها كانت ملاحظات، فهي لم تكن مقترحات ولا اقتراحات ونحن نرى اليوم أننا لسنا قادرين على اتخاذ قرار بشأن أمر يبدو أن المجموعة الغربية قد اتفقت عليه. هذا مجرد سؤال، سيدتي الرئيسة، ولست أدري ما إذا كان سيلقى جواباً، لذا سيبقى سؤالاً عالقاً في ذهني.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة الهند والكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): شكرا لك سيدتي الرئيسة، يسعدني أن أجيب على سؤال سفيرة الهند الموقرة، على الرغم من أني لا أستطيع رؤيتها. أعتقد أن رأيي هو على الأقل أن وثيقة المجموعة الغربية ما زالت مطروحة. ونحن لا نطرح وثيقة لا نؤيدها. وأرغب أن أشير في الوقت ذاته إلى أن إحدى فقراتها تورد إمكانية استيفاء ولايات اللجان المخصصة. والآن، وكما يعلم جميع الحاضرين هنا، فإن النتيجة التي تسفر عنها مفاوضات مجموعة ما تنطوي على حل وسط. لذا فإن جملة "يمكن أن تُستوفى ولايات اللجان المتخصصة" تعكس على الأرجح آراء الذين يعتقدون وجوب استيفائها وآراء الذين لا يعتقدون ضرورة ذلك. ورأيي هو مثل آراء أولئك الذين يعتقدون أنه ينبغي استفاؤها، ومن هنا عبارة "يمكن أن تستوفى".

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

يبدو من مداولاتنا أن بعض الوفود بحاجة لمزيد من الوقت لإجراء مشاورات بشأن هذا الموضوع. وكما اتفقنا عليه، أنتقل إلى السؤال التالي وهو: هل هناك اتفاق بشأن اللجنة المتخصصة للشفافية في مسألة نزع السلاح؟ أود التأكيد في هذا الصدد بأن الولاية الأخيرة التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح لهذه اللجنة ترد في الوثيقة CD/1150.

الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): إن وفدي لم يؤيد الوثيقة CD/1434 المؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وليس لوفدي أي اعتراض على أن يبدي استعداده لاعتماد مقرر حول إنشاء هذه اللجنة مع إناطة الولاية القديمة بها.

الرئيسة: أشكر ممثل المكسيك وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد باعلاّل (الكلمة بالفرنسية): قلت هذا الصباح إن وفدي عندما يقبل قرارا بعينه يلتزم الصمت؛ وفي خلاف ذلك، يمكنه أن يطلب الكلمة. وإجابة على سؤالكم، سيدتي الرئيسة، أقول إن مفهوم الشفافية هذا مفهوم غامض الآن، وغير دقيق، ونحن لا نعرف فحواه بعد. ومفهوم الشفافية هذا، بعكس ما يدّل عليه اسمه، ينطوي على الكثير من الغموض. وما زال هناك الكثير من الأسئلة المعلقة. ماذا عن المخصصات العسكرية والمشتريات المرتبطة بالإنتاج المحلي؟ وماذا عن أحدث الأسلحة المتطورة؟ وماذا عن أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية؟ أخيرا ماذا عن نقل التكنولوجيات ذات التطبيقات العسكرية؟ في المرحلة الراهنة من التعريف، أو بالأحرى من اللاتعريف لهذا المفهوم، ليس بمقدور وفدي

قبول إنشاء لجنة مخصصة للشفافية. نحن لا نستبعد إمكانية مناقشة هذا الأمر في مؤتمر نزع السلاح وبإمكانكم جعلها موضوعا لمشاوراتكم الرئاسية. وأنا حين أقول هذا أشعر أني متفق كلية مع حقيقتين هامتين. أولاهما أن اللجنة المخصصة التي عملت في مؤتمر نزع السلاح استنادا للولاية التي ذكرتموها الآن سيدتي الرئيسة (CD/1150) قد أنهت أعمالها، ولم يعد هناك موجب لبقائها لأنه، وطبقا للقرار ٣٦/٤٦ لام، الذي تم على أساسه تحديد الولاية، طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير وتقديمه إلى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، مع مراعاة أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد أنجز مؤتمر نزع السلاح أعماله وقدم تقريره، لذا، فإن اللجنة المخصصة للشفافية في نظر وفدي قد أنجزت ولايتها.

والنقطة الهامة الثانية هي أن القرار ذا الصلة، الذي لا أملك رقمه للأسف، والذي اتخذته آخر دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لا يتضمن أكثر من دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في متابعة أعماله ذات الصلة بالشفافية. ووفدي يوافق على النظر في مناقشة ذلك، ولكنه لا يوافق على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للشفافية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الجزائر والكلمة الآن لممثل الصين.

السيد وانغ (الصين) (الكلمة بالصينية): أكرر أنني سأتوخى الايجاز في الكلام. إن الوفد الصيني لا يرى ضرورة إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للشفافية في مجال التسلح هذا العام. أولا، للسبب الذي أشار إليه منذ هنيهة زميلي من الجزائر، من أن ولاية اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح السابقة قد أنجزت. فعلى هذا الأساس بالذات اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ذا الصلة بالموضوع. والسبب الثاني هو أن العمل أنجز في إطار مؤتمر نزع السلاح وهناك ترتيبات ذات علاقة بالموضوع مثل سجل الأمم المتحدة حول نقل الأسلحة التقليدية تم وضعها بالفعل. والسجل في سبيله إلى أن يوضع موضع التنفيذ وقد شاركت الصين في عملية وضعه. وفي مثل هذه الظروف، إذا ما واصل مؤتمر نزع السلاح نشدان أو استكشاف تدابير كاسحة تتعلق بالشفافية في التسلح متسمة بطابع تجريدي فإن وفدي لا يرى أي مغزى عملي لمسعى كهذا. إن وفدي لا يناهض الشفافية كمسألة مبدأ. وإنما نرى أن جميع تدابير الشفافية هي في الواقع خاصة بالمعاهدات. فالصين على سبيل المثال، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تقبل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا في حدّ ذاته يشكل إجراء من إجراءات الشفافية. ونحن قبلنا الحكم المتعلق بالتفتيش الموقعي في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وذلك الحكم هو الآخر إجراء متصل بالشفافية. ثم إن الصين، علاوة على ذلك، أبرمت اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف إقليمية تتعلق ببناء الثقة مع بعض البلدان المجاورة. ومن العناصر النهمة في تلك الاتفاقات ما يتعلق بتدابير الشفافية. وللأسباب الوارد ذكرها أعلاه، أودّ أن أؤكد مجددا اعتقاد وفدي أن لا حاجة هناك لإعادة إنشاء اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح أثناء دورة نزع السلاح لهذا العام. وذلك لا يعني، بالطبع، أن وفدي لا يرغب في إجراء تبادل للآراء مع الوفود المهتمة بالأمر حول هذه المسألة. بل نحن، على النقيض من ذلك، مستعدون تمام الاستعداد للقيام بذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الصين. لدي على قائمة المتكلمين ممثلا مصر والولايات المتحدة الأمريكي. وبعدها أود أن نستعرض المسائل الأخرى لأننا لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها ولذا ستكون مواضيع لمناقشاتنا المقبلة. الكلمة لممثل مصر.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، إن سبب إلقاء كلمتي باللغة الانكليزية هو أن الوثائق الواجب التعليق عليها، والتي هي في متناولي هي باللغة الانكليزية، ولولا ذلك لخاطبتكم بالعربية، وذلك أفضل بكثير من مخاطبتكم بالانكليزية.

سيدتي الرئيسة، قد أكون أسعد الزملاء حول هذه المنضدة لأني كنت أول منسق خاص معنيّ بالشفافية في مجال التسلح في عام ١٩٩٢ وكنت أول رئيس للجنة المخصصة للشفافية في مجال التسلح في ١٩٩٣ وأصبت من هذه التجربة بخيبة الظن والاحباط لأننا كنا نعتقد، سيدتي الرئيسة، أننا باعتمادنا معا في عام ١٩٩١ القرار ٣٦/٤٦ لام الذي سهّل وضع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهو سجل كنا نناشد تضمينه جميع الأسلحة وليس الفئات السبع للأسلحة التقليدية فقط. قلنا جميع الأسلحة، دون استثناء، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل. هكذا أتت الفكرة داعية في البداية على الأقل إلى الشروع في إعداد سجل ولنترك المسائل المثيرة للخلاف، أي التخزين، والانتاج الوطني، وتكديس الأسلحة المسبب لاختلال التوازن، ونقل التكنولوجيا للأغراض العسكرية، وأسلحة الدمار الشامل لمؤتمر نزع السلاح وسنأتي ثانية لننظر في السجل على ضوء تقرير مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٤ لنرى ما إذا كان من الممكن توسيع نطاقه بعمل فريق خبراء يقدم هو الآخر تقريرا في هذا الصدد واضعا في اعتباره تقرير مؤتمر نزع السلاح والنظر في إنشاء هيئة أو آلية، شاملة لندرج فيها كل شيء وتوجّه انذارا مبكرا في حالة بلوغ تكديس الأسلحة حدا يهدد السلم والأمن، وذلك عن طريق السجل. وهذه هي الحكمة وراء كل ذلك، لقد رغبت في أن أعود إلى ذلك الماضي لأنني عشت ذلك شخصيا عندما تفاوضنا بشأن ذلك القرار ٣٦/٤٦ لام في الجمعية العامة وطوال مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٢ بصفتي المنسق الخاص، وفيما بعد بصفتي رئيس تلك اللجنة المخصصة وأحد المشاركين في أعمال مؤتمر نزع السلاح حول هذا الموضوع.

سيدتي الرئيسة، نحن نعتقد أن الشفافية ينبغي أن تكون شاملة، وأن الشفافية ينبغي أن تكون كاملة، وليس الشفافية فيما يخص بعض البلدان، وعدم الشفافية إن تعلق الأمر بالآخرين. الشفافية للجميع وفي كافة الأمور التي قد تهدد السلم والأمن. جميع الأسلحة، وجميع المخزونات، وبشكل خاص الإنتاج الوطني، وأسلحة الدمار الشامل.

هذا وأرغب، سيدتي الرئيسة، في الإشارة إلى القرار ٤٥/٥١ حاء، الذي اعتمد في العام الماضي. إن ذلك القرار، فيما يخص مؤتمر نزع السلاح، لم يوص بإنشاء لجنة مخصصة للشفافية في مجال التسلح. وإنما دعا مؤتمر نزع السلاح، في الفقرة ٥ من المنطوق إلى مواصلة النظر في الأعمال المنجزة بشأن الشفافية في مجال التسلح. ولكن القرار بأكمله تعلق بالسجل، وبدعوة البلدان لإبلاغ السجل بالمدخلات والمخرجات المتعلقة بالفئات السبع للأسلحة التقليدية لا غير، وكذلك طُلب في القرار إلى الأمين العام أن يعدّ، بمساعدة مجموعة فريق من الخبراء الحكوميين يجتمع في عام ١٩٩٧ تقريرا عن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره آخذا في الحسبان تقرير هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٦ بشأن موضوع نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، وأعمال مؤتمر نزع السلاح والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء وتقرير الأمين العام لعام ١٩٩٤ عن السجل، بما في ذلك تقرير مؤتمر نزع السلاح عن هذا الموضوع.

سيدتي الرئيسة، إن وفدي لا يعترض على إنشاء لجنة مخصصة للشفافية في مجال التسلح شريطة توضيح ولايتها وأن تكون هناك شفافية كاملة تشمل التخزين، والإنتاج الوطني، ونقل التكنولوجيا المتطورة ذات التطبيقات العسكرية، وكافة أسلحة الدمار الشامل. إن كانت هذه هي الشفافية فنحن نقول لها نعم

وبالتأكيد؛ وإن لم تكن كذلك، فأنا آسف، لأننا سندور في حلقة مفرغة من جديد ولن يؤتي هذا المؤتمر أكله المطلوب. وهذا هو السبب، في أنه لو اطلعتم على برنامج عمل فريق الـ ٢١، لتبيّنتم أن هذه مسألة مثيرة للجدل وهذه واحدة من المسائل التي أرتأينا، في مجموعة الـ ٢١، أن يكون لها منسق خاص يعنى بها.

سيدتي الرئيسة، آمل أن أكون قد بلّغت وشكرا جزيلا لكم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أعرب عن شكري لممثل مصر وأعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): شكراً لك يا سيادة الرئيسة، سأتوخى الايجاز بناء على طلبكم. أعتقد أن سفير مصر الموقر كان واضحاً تماماً. فهذا المقترح هو مقترح يؤيده وفدي. إذ يمكن لنا أن نؤيد تحقيق الشفافية من جديد في اللجنة المخصصة لنزع السلاح. إننا نعتقد حقاً أن الأمر هام للغاية. ونحن نعتقد أن الأسلحة التقليدية تشكل تهديداً للاستقرار في العالم فينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتناول هذه المسألة لذا، فهي مهمة بالنسبة إلينا.

لقد جاءت وفودنا إلى مائدة الاجتماع صباح هذا اليوم بحجة مفادها أن إعادة إنشاء اللجان المخصصة التي كانت موجودة لدينا من قبل مع ولاياتها القديمة لا ينتظر أن يثر مشكلة، ولكن المسألة كانت غير ذلك في الواقع. أظن أننا كنا نأمل نوعاً ما في أن اللجنة المخصصة للشفافية في مسألة التسلح ومعاهدة وقف انتاج المواد الإنشطارية - ونحن لم نناقش ذلك حتى الآن - يمكن أن تكونا من بين الهيئات التي ربما تكون إعادة إنشائها أسهل من تلك المعنية بمسائل جديدة. وقد أصبنا بخيبة أمل ولكننا نأمل في أن يمكن حل هذه المسألة عن طريق المشاورات.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على كلمتها. ونظراً إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذه المسألة وأن الوفود تحتاج إلى إجراء مشاورات مسبقة، فإنني أقترح تناول البند التالي.

هل يوجد اتفاق على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، مزودة بولاية كتلك الواردة في الوثيقة المقدمة من مجموعة الـ ٢١ تحت الرمز CD/1463؟

أعطي الكلمة لممثل اسبانيا.

السيد أسوري براي (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية): يتعين عليّ، بالنيابة عن المجموعة الغربية، أن أبين دون الدخول الآن في جوهر الموضوع أن المجموعة الغربية ليست في وضع يمكنها من قبول المقترح الوارد في الوثيقة CD/1463.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل اسبانيا وأعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): بالنظر إلى أن وفد كان هو الذي تشرف بتقديم النص الوارد في الوثيقة CD/1463، فإنني أشعر أن عليَّ التزاماً بأن أوضح أن هذه الوثيقة ليست وثيقة مقدَّمة من مجموعة الـ ٢١، بل هي مقترح مقدم من ٢٦ وفداً. ومن الناحية الأخرى، فإنني لم أفهم جيداً السؤال الذي طـُرح أمام المؤتمر. فإنني أفهم أن الأمر يتعلق بمقترحين مختلفين. أما المقترح الأول فهو الذي يرد في الوثيقة CD/1462 والذي يرمي إلى إنشاء لجنة مخصصة من أجل تناول البند ١ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، وأما المقترح الآخر فهو المقترح الذي يتعلق بولاية هذه اللجنة المخصصة على وجه التحديد. ولذلك فإنني أرجو منكِ يا سيادة الرئيسة، مع كل احترام، أن توضحي ليّ الأمر بنفسك أو ربما يفعل ذلك سفير سري لانكا الذي هو على وجه التحديد ما نحن ندعوه إلى الاجابة عن ذلك في هذه اللحظة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك. أود أن أطلب إلى ممثل سري لانكا الإجابة على سؤال ممثل المكسيك، وأعطيه الكلمة.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): عندما قدمت مقترحي البارحة، تكلمت عن إعادة إنشاء ثلاث لجان مخصصة كما ورد في المقترح المقدم من المجموعة الغربية في الوثيقة CD/1434. وقد أشرت إلى أنه لم يتم من قبل إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي وإنه لذلك سيكون علينا أن ننشئها. ويرد مـُقترح بهذا الشأن في الوثيقة CD/1462، كما ذكر ذلك سفير المكسيك بجلاء. وهذا المقترح واضح وقد قدمته مجموعة الـ ٢١ التي تنتمي إليها سري لانكا وهو يستهدف إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". وقد قام فيما بعد ٢٦ عضواً من المنتمين إلى تلك المجموعة باقتراح ولاية، ولذلك فإنه يوجد في الواقع مقترحان. ويمكن لنا أن ننظر أولاً في المقترح الوارد في الفقرة ١ من الوثيقة CD/1462، ونحن نستطيع بعد ذلك أن نرى ما إذا كان بمقدورنا أن نذهب إلى أبعد ذلك فيما يتعلق بالولاية الواردة في الوثيقة CD/1463 في غضون نفس اليوم إن أمكن. شكراً لكم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل سري لانكا على ايضاحاته. وسأكرر السؤال: هل يوجد توافق بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي تكون مزودة بولاية كتلك الواردة في الوثيقة المقدمة من مجموعة الـ ٢١ تحت الرمز CD/1462 مع أخذ الايضاح الذي قدمه ممثل سري لانكا في الاعتبار؟

أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالانكليزية): شكراً يا سيدتي الرئيسة، لقد جعلتموني أشعر بالتيه شيئاً ما، إذ إن سفيري المكسيك وسري لانكا قد قاما، على حد ما فهمت، بتعديل السؤال المطروح من طرفكم، ولذلك فإن رد المجموعة الغربية هو على سؤال معدل الآن. فهل ما زلتم ترغبون في أن آخذ الكلمة؟ ويسعدني حقاً القيام بذلك. ولكن هل رد المجموعة الغربية على المقترح الرامي إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي يشمل أم لا يشمل الولاية الواردة في الوثيقة CD/1463؟ هذا هو سؤالي يا سيدتي الرئيسة، ولدي بعده ما أضيفه، أو ربما ينبغي لي أن أقول ذلك الآن، كما ترغبون.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): اشكر ممثلة الهند. ولكسب الوقت، أود الحصول على إجابة على سؤالي الثاني.

أعطي الكلمة من جديد لممثلة الهند.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالانكليزية) بالنظر إلى أن الهند عضو في مجموعة الـ ٢١، فإننا نؤيد بوضوح، يا سيدتي الرئيسة، إنشاء لجنة مخصصة. والهند هي أحد مقدمي الولاية المقترحة للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي والواردة في الوثيقة CD/1463، ولذلك فإننا نؤيد أيضاً بوضوح هذا النوع من الولاية بالذات. وأود أن أتوقف قليلاً هنا. ذلك أننا، وأود أن أذكّر المؤتمر بأننا لم نفعل ذلك في هذه الدورة فقط ولكن ومنذ فترة طويلة قد ظللنا نشدد على هذا الأمر، وأقول إن ذلك منذ عام ١٩٩٤، ولكن قد يكون بإمكان الذين ظلوا هنا لفترة أطول أن يصححوا ما أقوله. ما فتئنا نطلب تأسيس لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي ولم نحظ قط بأي نوع من الاستجابة باستثناء ما هو سلبي منها ومؤداه أنكم لن تحصلوا على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي.

السيدة الرئيسة، لقد تكلمنا عن الأولويات صباح هذا اليوم. وفيما يتعلق بالهند، هذه هي أولويتنا في مؤتمر نزع السلاح. وليس لدينا أي أولويات أخرى. ولكن ذلك لا يعني، كما سبق أن قلت في بياني وقتما قدمته، إننا لا نريد مناقشة مواضيع أخرى، ولكن أولويتنا - وقد تجلى ذلك عندما لم نعترض على مسألة الألغام البرية - ما زالت هي نزع السلاح النووي. ولا يمكن لنا أن نقبل أن مؤتمر نزع السلاح ليس اليوم، في عام ١٩٩٧، في وضع يمكنه من الموافقة على مناقشة نزع السلاح النووي. وقد دأبت على النظر في جميع الورقات التي قُدمت من قبل، فوجدت حتى في مقترح الوفد الكندي أن آلية ما قد اقتُرحت العام الماضي. وفي العام الماضي، عندما كان الرئيس يجري مشاورات بشأن هذه المسألة بالذات، تناول عدة رؤساء مسألة تحديد آلية، ولكننا لم نتجاوز هذه المرحلة قط. السيدة الرئيسة، إذا لم نكن سنناقش نزع السلاح النووي، فلا أدري ماذا نفعل هنا. إننا نلعب بالفعل.

اسمحوا لي لهنيهة أن أعود إلى الولاية المقترحة، وأود التشديد على أن هذه هي ولاية مقترحة. والطريقة التي ننظر بها إلى اللجنة المخصصة هي أنها لجنة ستأخذ في الاعتبار كافة المقترحات المختلفة التي قُدمت من جميع أرجاء العالم، سواء من لجنة كانبيرا، أو من مركز ستيمسون، أو من لجنة بوغواش، أو من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، أي برنامج عمل إزالة الأسلحة النووية، وهذا في رأينا ما يجب أن تتناوله اللجنة المخصصة. لقد رأينا في الورقة، يا سيدتي الرئيسة، ثلاثة أوجه واضحة للعمل ينبغي للجنة المخصصة أن تتناولها بالفعل. أولها سيكون التوصل إلى اتفاق يلزم جميع الدول بهدف إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. وهذا الالتزام هو شيء ما فتئنا نطالب به منذ فترة طويلة الآن. وقد قيل لنا إنه قائم بالفعل في إطار معاهدة عدم الانتشار. السيدة الرئيسة، إننا نعلم ما جرى فيما يتعلق بالتزامات معاهدة عدم الانتشار في الماضي، ولا يوجد فيما يجري حالياً ثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن ذاك التنفيذ سيتغير. فبالرغم من كل شيء، كانت المادة السادسة موجودة منذ اليوم الأول لمعاهدة عدم الانتشار، أي منذ عام ١٩٦٨، وقد ازداد عدد الأسلحة بالرغم من المادة السادسة. وبطبيعة الحال، فإنه إذا طُلب إلينا الآن أن نعتقد بأنه بسبب المادة السادسة سينخفض هذا العدد، فذلك سيجهد سذاجتنا قليلاً. لذا نحتاج إلى التزام في هذه المرحلة، ولا يوجد مكان أفضل للتفاوض على مثل هذا الالتزام من مؤتمر نزع السلاح ولجنة مخصصة لنزع السلاح

النووي. أما القطاع الثاني الذي نرى أنه ينبغي للجنة المخصصة أن تنظر فيه فهو برنامج عمل على مراحل، وإننا نتناول هنا ما ذكرته من قبل، وهو أنه توجد آراء ومقترحات قُدمت من جميع أرجاء العالم وكذلك من ٢٨ عضواً في هذا المؤتمر. برنامج عمل على مراحل ذو أطر زمنية محددة ويؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. وقد اقترحنا أيضاً أن تقوم هذه اللجنة المخصصة بإنشاء فريق عامل يُعنى باتفاقية لوقف إنتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة، يأخذ في الاعتبار تقرير شانون بالإضافة إلى الآراء المختلفة المعرب عنها بشأن هذا الموضوع.

اسمحوا لي، يا سيدتي الرئيسة، لدقيقة واحدة، أن أوضح لكم موقفنا. سأكرر ما سبق أن قلته في الجلسة العامة. لقد قلت إننا مقتنعون، وإن الهند مقتنعة بأن الكثير من المسائل التي أُثيرت، وهي تشكل اليوم مناطق رمادية من تقرير شانون، وتبدو أكثر رمادية بعد مرور سنتين، يمكن أن توضَّح لو اعتمدنا برنامج عمل واضح يضع ولاية خاصة بمعاهدة لوقف انتاج المواد الإنشطارية في إطار عملية نزع سلاح نووي متعددة الأطراف. وما زالت الهند مقتنعة بأن عقد معاهدة لوقف انتاج المواد الإنشطارية يمكن أن يكون خطوة مفيدة وضرورية، ولكن يكون ذلك كجزء لا يتجزأ من برنامج مرحلي متفاوض عليه بشأن إزالة الأسلحة النووية. لقد ذكرت ذلك مرة أخرى لكي أبين أننا لسنا ضد مناقشة وقف انتاج المواد الإنشطارية بالرغم من كل ما يقال خارج هذه القاعة أو يقال للصحافة، ولكننا نرى أن هذه المناقشة يجب أن تتم في إطار هذه اللجنة المخصصة المعنية بنزع السلاح النووي. وربما تكون هذه المسألة هي أهم مسألة بالنسبة إلينا، لا ليس ربما، بل هي أهم مسألة بالنسبة إلينا. لذا فإنني لن أعتذر إذا أخذت أكثر قليلاً من الوقت الذي ينبغي أن آخذه.

السيدة الرئيسة، إن وجودنا هنا في مؤتمر نزع السلاح هو في نظرنا، بسبب أننا نرى أن هذا هو المحفل الذي ينبغي فيه التفاوض على نزع السلاح النووي؛ وما عدا ذلك، فإن المسائل الأخرى ليست ذات أولوية بالنسبة إلينا، كما قلت. لقد تكلمنا عن - وأعتقد أنه تم بعد ظهر البارحة عندما لم أكن موجودة مع الأسف، طرح مسألة منفصلة بشأن وقف إنتاج المواد الإنشطارية أثارها سفير ألمانيا وربما أيضاً سفير النمسا. وبالنسبة إلينا، تقع مسألة وقف إنتاج المواد الإنشطارية في هذا الإطار. ونعتقد أنه ينبغي تناول هذه المسألة، بيد أنه لن يكون لها أي جدوى إلاّ إذا لم تقتصر على مسألة عدم الانتشار، أي معاهدة غير متكافئة كسابقتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأظن أن جميع زملائي الموجودين حول هذه المنضدة يعرفون ما هو موقفنا من معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولن يكون لها معنى إلاّ إذا تمت بموجب برنامج على مراحل كذاك البرنامج. والمقترح الذي قدمناه في الوثيقة CD/1463 لا يعكس في رأيي موقف الهند تماماً، بل يجب عليّ أن أقول إنه موقف مجموعة، ولكن الاتجاه المبين فيه هو ما نحن مستعدون لمناقشته وما نحن مستعدون للنظر فيه وهو أمر خطير للغاية. وليس هذا البيان - إذا جاز لي استخدام العبارة - ضرباً من البلاغة التعويقية للمناقشات. إنني أعرض نقطة موضوعية هنا، أما هذه النقطة الموضوعية فهي، أننا إذا كنا جادين حقاً بشأن نزع السلاح، وإذا كنا جادين حقاً بشأن النظر في أسلحة التدمير الشامل - فقد تكلمنا عن الأسلحة الكيميائية وتناولناها، ونحن نتناول أو سنتناول مسألة الأسلحة البيولوجية، ولكننا لسنا بصدد، ومؤتمر نزع السلاح ليس بصدد، النظر في مسألة الأسلحة النووية. ويقال لنا إذا ناقشتم هذه المسألة هنا فستوقفون المناقشات الجارية على الصعيد الثنائي. ابداً! لماذا يكون ذلك؟ هل هو في مصلحتنا أن نوقف شيئاً نؤيده، أي التخفيض المستمر للأسلحة النووية الموجودة في حيازة أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية؟ لا أبداً. ولكنهما يقومان بذلك مرحلة مرحلة في أطر زمنية محددة لضمان أمنهما. ولكن لنا نحن أيضاً أمننا. فنحن لا ننتمي إلى أي تحالف عسكري يوفر لنا الأمن بواسطة السلحة النووية، إن أمننا مسألة جوهرية

ونحن نعرض مسألة أمننا على مؤتمر نزع السلاح. ونحن نقول إن هذا الموضوع يهمنا ونود التفاوض عليه. وأعتقد، يا سيدتي الرئيسة، أن مسألة حقيقة جديتنا يمكن قياسها فعلاً الآن وقد وقعنا بل وصدقنا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفتحنا جميع مخزوناتنا للتفتيش، جميعها بدون أي تحفظ. وذلك كي يمكن للمجتمع الدولي أن يذهب ويتحقق من الأمر. وسوف نلتزم بمراعاة أكثر النظم تشدداً شريطة أن تقوم جميع الدول بإزالة الأسلحة النووية.

السيدة الرئيسة، على حساب تعريض نفسي لخطر التكرار، أعلن أن هذه المسألة مسألة هامة للغاية بالنسبة إلينا وأنا لست ألعب هنا. ونوافق على أن معاهدة وقف انتاج المواد الإنشطارية قد تشكل، في نظرنا، خطوة مفيدة للغاية. ونحن مستعدون لأن نناقش ونحدّث - إن شئتم استخدام الكلمة ذات المذاق الحسن هذا الشهر - أن نحدّث الولاية المعنية. ولكن ينبغي أن يتم ذلك في إطار برنامج على مراحل يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية، وإلاّ فما فائدة ما نقوم به؟ ولذلك، فإنني لست أشعر بخيبة أمل يا سيدتي الرئيسة، بل إنني أشعر بالغضب بأنها لا تقبل بمقترح سري لانكا لكون المقترح الجدي المقدم منّا قد رُفض بجملة واحدة من المجموعة الغربية الذي هو مقترح مجموعة الـ ٢١ بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وإنني أشعر بالغضب لأننا لن نناقش اهتماماتنا الأمنية. فليكن ذلك، ولكن دعونا نسمع ذلك صراحة: لا نريد مناقشة اهتماماتكم الأمنية. وسنغادر بكل رحابة صدر. هل ذلك هو ما سمعناه تواً من ممثل المجموعة الغربية؟ هذا كل ما لدي في الوقت الحالي، يا سيادة الرئيسة. قد أعود مرة أخرى إلى هذا الموضوع، يمكنني أن أؤكد لكم أنه لا احتمال لأن يتغير موقفي بشأن الأمور الأساسية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): اشكر ممثلة الهند على كلمتها وأعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالانكليزية): السيدة الرئيسة، إن الرد على السؤال الذي طرحتموه علينا، هو فيما يتعلق بوفدي، رد ايجابي مؤكد. نعم، إننا ننادي بإنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". السيدة الرئيسة، لو كنا حقاً جادين بخصوص التفاوض على اتفاقات لنزع السلاح، وهي أعلى أولوية، وقطعاً الأولوية السامية المطلقة بالنسبة إلى مصر، وهي أيضاً كذلك بالنسبة إلى باقي بلدان مجموعة الـ ٢١، كما ذكر منسقنا مراراً وتكراراً صباح هذا اليوم وكرره زملاؤنا، نعم هذه هي أعلى أولوية. إنه أمر يثير قلقنا، يا سيادة الرئيسة، ولقد ذكرنا ذلك عدة مرات هنا وفي نيويورك وفي أماكن أخرى، في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، وفي اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠. هذه هي الأولوية القصوى. أما القلق، فلأن المادة السادسة التي أُشير إليها البارحة، لم تُنفذ منذ عام ١٩٦٨، في حين كانت تنص على "إزالة الأسلحة النووية في أبكر تاريخ ممكن". ١٩٦٨!

هذا هو السبب الذي حدا بنا، يا سيادة الرئيسة - وهذا ما جعل هؤلاء المناصرين يقنعوننا - إلى التصديق في وقت لاحق على المعاهدة. كان هدفنا أن تفضي هذه المعاهدة إلى إزالة جميع الأسلحة النووية. وعليّ أن أشير مرة اخرى إلى آخر مؤتمر لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار عُقد في عام ١٩٩٥، حيث أعربنا عن قلقنا إزاء هذه المسألة، ولم نكن مستعدين لقبول تمديد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى، أما ما يسّر الأمر فهو أن المقرر المتعلق بالمبادئ والأهداف والذي تفاوضنا عليه قد ذكر مسألة إزالة الأسلحة النووية على مراحل، أي الإزالة المرحلية للأسلحة النووية والتي ينبغي التفاوض عليها. ونحن نرحب بأي خطوة تُتخذ، بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف لتخفيض الأسلحة النووية، أما المستوى المتعدد الأطراف

فهو هنا في هذا المحفل. وقد كان هذا هو التفاهم المتحقق عندما قبلنا المبادئ والأهداف الواردة في المقرر الأول المتخذ في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، في عام ١٩٩٥. السيدة الرئيسة، في ضوء ما سبق، نعم هذه هي أولويتنا القصوى، هذا هو ما قاله منسقنا، وهذه هي الحكمة من ذكر ذلك في رأس قائمة برنامج العمل المقدم من مجموعة الـ ٢١ والوارد في الوثيقة CD/1462.

أما الولاية، فبوسعنا أن ننظر فيها ولكن لدينا عدة ورقات بشأن الولاية. ولا يمكن لنا أن نعدم الاتفاق على ولاية لو وجُدت ارادة سياسية لمناقشة مسألة اللجنة المخصصة، أي مسألة إنشاء لجنة مخصصة لتناول هذا الموضوع الذي يتسم بأعلى أولوية بالنسبة إلينا وإلى المجتمع الدولي، وهو ما قد أشير إليه في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح). تلك الوثيقة التي اعـُتمدت بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨. SSOD-I (الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، أردت أن أذكر الجميع بهذا الرقم المقدس SSOD-I.

السيد الرئيسة، لقد تشرفت مصر وسرها أن تقدم بالنيابة عن ٢٨ بلداً في ٨ آب/أغسطس من العام المنصرم برنامج العمل الخاص بإزالة الأسلحة النووية، الذي يتضمن ثلاث مراحل، والذي يمتد لغاية عام ٢٠٢٠. وفي المرحلة الأولى، أود أن أذكـّر سفير كندا الموقر وزملاءنا، في المرحلة الأولى أدُرج وقف الانتاج. فهذه هي فرصة ينبغي انتهازها. وعلينا إذاً أن نقوم بإنشاء لجنة مخصصة تناط بها ولاية تنطوي، حسب برنامج عملنا في المرحلة الأولى، على وقف الانتاج. إننا جادون في ذلك. وأردت أن أشير إلى المقرر الأول المتعلق بالمبادئ والأهداف الذي يـُذكر فيه وقف الانتاج، ويـُذكر فيه أيضاً التفاوض على برنامج لإزالة الأسلحة النووية على مراحل. فأقرؤوهما سوية وستتمكنون عندئذٍ من تناول مسألة وقف الانتاج في إطار برنامج العمل المتعلق بإزالة الأسلحة النووية.

أمامكم ورقات عديدة، وبإمكاننا أن ننظر فيها. وتوجد ورقة قدمتها مصر تحت الرمز CD/1453 وهي تحتوي على مشروع ولاية للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ونستطيع أن ننظر في هذه الورقة. وكذلك اشتركت مصر في تقديم الوثيقة CD/1463 مع ٢٦ دولة أخرى تنتمي إلى هذا المؤتمر كما تنتمي إلى مجموعة الـ ٢١. لم نقل أن هذه الوثيقة مقدسة ولكن يمكن أن ننظر فيها بغية التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء على ولاية تمكننا من إحراز تقدم في أعمالنا بشأن نزع السلاح النووي، مع وضع مسألة إزالة الأسلحة النووية في الحسبان.

ومسألة وقف الانتاج هي بالنسبة إلينا يا سيادة الرئيسة، تدبير من تدابير نزع السلاح. هي تدبير من تدابير نزع السلاح، وهذا هو السبب في أنها قد ذُكرت في المقرر المتعلق بالمبادئ والأهداف. وهذا هو السبب في أننا، عندما تفاوضنا سوياً على تقرير المنسق الخاص المعني بمسألة وقف الانتاج، السفير شانون، قد أشرنا إلى ذلك، بل إننا لم نوافق على تقريره إلا بالإشارة إلى ذلك. نحن جادون بالفعل، دعونا نمضي قدماً، ونقوم بالنظر في إنشاء لجنة مخصصة لتناول البند ١ من جدول الأعمال حيث ينبغي لنا أيضاً أن نتناول مسألة "وقف الانتاج".

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أعرب عن شكري لممثل مصر لما أدلى به من بيان وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد بعيدي - نجاد (إيران) (الكلمة بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيسة. لقد كانت مفاجأة لوفدي أن سمعنا اعتراضاً موجزاً ومباشراً للغاية من جانب منسق المجموعة الغربية على المقترح المقدم من مجموعة الـ ٢١ بشأن البند ١ من جدول الأعمال. لقد قضينا حقاً عدداً كبيراً من الساعات في إطار مجموعة الـ ٢١ للتوصل إلى موقف يحظى بتوافق الآراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال الذي حدده المجتمع الدولي كأولوية عالية. ولكن توخياً للوضوح التام، ونظراً إلى أنه قد يوجد بعض الالتباس بشأن الإجابة والسؤال على وجه الدقة، اسمحوا لي بأن أحصل عن طريقكم على تأكيد من المجموعة الغربية ومنسق المجموعة الغربية بأن المجموعة الغربية تعترض على إنشاء لجنة مخصصة للمسائل المدرجة في إطار البند ١ من جدول الأعمال؟

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد كرايد (النمسا) (الكلمة بالإنكليزية): الحقيقة أنني قد ظللت أستمع باهتمام كبير لما قيل، ونحن ندرك تماماً أن كل بلد ممثل هنا له مصالحه الأمنية الواضحة والمفهومة جداً. وأعتقد أن ذلك قد عـُرض بأسلوب مقنع تماماً. وسأمتنع عن الكلام عن المصالح الأمنية لبلدي أنا. ذلك أنني أريد أن أقتصر على نقطة واحدة. أما هذه النقطة فهي ما يلي: أعتقد أنه قد أصبح من الواضح للكثيرين من بيننا في سياق مناقشاتنا السابقة عندما تكلمنا عن مسألة النهج، أنه سيكون من الصعب مواصلة العمل بطريقة شاملة، إذا جاز التعبير، من النقطة الأولى الثانية من جدول زمني للتخفيض حتى نصل إلى النقطة أو الهدف صفر.

والآن ولهذا السبب بالذات يبدو لي أننا قد ظللنا نعمل على أساس نهج ينتقي على وجه التحديد مسائل معينة ويتناولها كلاً على حدة، أو كما قيل بطريقة "مجزأة" دون أن يغيب عن النظر الغرض والهدف الإجماليان. وقد قضينا عدة ساعات صباح هذا اليوم في تناول إحدى هذه المسائل المدرجة في المرحلة الأولى من برنامج العمل الذي أشار إليه سفير مصر الموقر، والذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ في شهر آب/أغسطس الماضي، ألا وهي مسألة ضمانات الأمن السلبية. وفي نفس المرحلة، نفس هذه المرحلة بالذات، أي المرحلة الأولى الممتدة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠، نجد أيضاً إشارة إلى معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. والنقطة التي أريد توضيحها بالفعل هي حقاً أنه يجب علينا أن نكون متساوقين، ولا أدري لماذا لا يمكن لنا أن نتناول البند المتعلق بوقف الإنتاج تناولاً يكون بطريقة مماثلة لتلك التي نتبعها في تناول مسألة ضمانات الأمن السلبية أي على أساس سماته الموضوعية. وليس في الإطار الواسع مهما كنا نرغب ذلك، إلا أننا مقتنعون بأننا في الوقت الراهن لن نكون منتجين تماماً لو استمررنا وفقاً لهذه المبادئ.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل النمسا وأعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): شكراً لك. قبل أن أتكلم، أعتقد أنه مما سيساعدني أن يتمكن ممثل أسبانيا الموقر، بالنيابة عن المجموعة الغربية، الإجابة على السؤال الدقيق الذي وجهه ممثل إيران الموقر. وأود أن آخذ الكلمة بعد ذلك مباشرة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان. وأدعو ممثل اسبانيا، بصفته منسق المجموعة الغربية، إلى الرد على السؤال المطروح.

السيد أسوري براي (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية): كانت كلمتي السابقة اجابة محددة على سؤال محدد طرحتموه، يا سيادة الرئيسة، علينا وهو سؤال يتعلق بالوثيقة CD/1463. وقد استمعت بكل اهتمام إلى سؤال ممثل إيران، كما استمعت إلى كلمة سفيرة الهند، وعليَّ أن أقول إن الشواغل وأوجه القلق التي أعربت عنها، والتي أعرب عنها أيضاً ممثلون آخرون، مفهومة تماماً. ولكن الأمر كان يتعلق في فترة ما بعد الظهر هذه بالاستجابة لنهج العمل الذي أعددتِه من أجلنا وهو ما يشكل اجابة على الأسئلة المحددة التي طرحها ممثل سري لانكا. وأعتقد أن من المناسب أن تكون الاجابات مقتضبة ومباشرة من أجل تجنب أوضاع لا ترغبين أنت فيها أن تتكرر مثلما حدث هذا الصباح. واذا كنت قد أجبت من قبل على سؤال محدد يتعلق بوثيقة محددة، فإنني أريد الآن أن أكون واضحا أيضا. وعلي أن أقول في هذا الصدد، بوصفي منسق المجموعة الغربية، أن من واجبي ابداء ملاحظة مفادها أن مجموعتنا ليست في وضع يسمح لها بقبول المقترح المتعلق بإنشاء لجنة من أجل نزع السلاح النووي كما يرد في الوثيقة CD/1463، ولا المقترح المعروض في الوثيقة CD/1462. وأعتقد أنني بذلك أكون قد أجبت على سؤال ممثل إيران.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل اسبانيا وأعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، استمعت إلى الرد الذي قدمه منسق المجموعة الغربية الذي لم يشر إلا إلى وثيقتين، ولم يشر إلى وثيقة ثالثة أشار إليها وفدي، ألا وهي الوثيقة CD/1453. وتوجد ولاية أخرى أيضاً، ونود معرفة إلى أي مدى يمكن لنا أن نستمر في هذا الاتجاه. توجد ولاية أخرى قدمها وفدي من قبل في الوثيقة CD/1453 في الوقت الذي اشترك فيه وفدي في تقديم الوثيقة CD/1463، وودت أن أعرف أيضاً ما إذا كان يوجد أي رد فعل من جانب المجموعة الغربية والمجموعة الشرقية ومجموعة الواحد بشأن الوثيقة CD/1453. هذا فقط للإيضاح، لأننا سنسمع في وقت لاحق بعض التعليقات بشأن موقف المجموعة الغربية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل مصر وأعتقد بأن السؤال الموجه من سري لانكا لم يشمل الوثيقة التي أشرتم إليها، يا سيادة السفير. إذا أردنا التقدم في أعمالنا، فإنني أقترح الاستماع إلى المتحدثين المدرجة أسماؤهم في القائمة والتوصل إلى استنتاجات بشأن المسألة التي اقترحها ممثل سري لانكا. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): أود بالنيابة عن وفد باكستان أن أعرب عن خيبة أملنا العميقة إزاء رفض ممثل المجموعة الغربية لمقترح مجموعة الـ ٢١ وكذلك للمقترح المقدم من ٢٦ وفداً من الوفود بشأن نزع السلاح النووي. وهذا الرفض لطلبات وتطلعات أغلبية أعضاء هذا المؤتمر هو انعكاس للأسباب التي جعلت هذه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف تواجه مأزقاً منذ عدة أشهر.

وإن موقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية يتمثل في أنه يمكن لها أن تحتفظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى لأنها ضرورية لأمنها. ونحن لا نعتقد في هذه المرحلة، بعد انتهاء الحرب الباردة، أن

أياً من الدول الحائزة للأسلحة النووية يواجه تهديدات سواء بعضها من البعض الآخر أو من دول أخرى بما يتطلب منها أن تحتفظ بالأسلحة النووية. بل على العكس، فإن احتفاظ قلة من الدول بالأسلحة النووية هو الذي يشكل تهديداً طاغياً للأمن العالمي ويعرقل عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وفيما يخص وفدي، أصبح عدم تحقق نزع السلاح النووي يعرقل تعزيز عملية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في منطقتنا، لذا لا يمكن لنا أن نظل غير مبالين بمصير المقترحات المقدمة من أجل نزع السلاح النووي في إطار هذه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف.

فإن أخذنا قرار المجموعة الغربية بالرفض إلى جانب الموقف المتخذ صباح هذا اليوم بشأن ضمانات الأمن السلبية، فإننا نجد أنفسنا أمام مسألة خطيرة تمس أمننا بطرق شتى. وفي هذا الإطار، تصبح مواقفنا بشأن بنود عديدة أخرى تتعلق بنزع السلاح معقدة للغاية. ولذلك فإننا سنستمر في حث الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو على الأقل تلك التي عارضت من بينها مفاوضات نزع السلاح في هذه الهيئة، كما سنطلب إلى أعضاء المجموعة الغربية الذين يعتمدون على الحماية النووية وبعض الذين توجد على أراضيهم أسلحة نووية، أن يتجاوزوا شروطهم وأن ينظروا إلى الخطر الذي تواجهه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تتمتع بالامتيازات التي توفرها المظلة النووية. وفي هذا الصدد، فإن المقترح الخاص بما يسمى بمعاهدة وقف الإنتاج يظهر أيضاً كمقترح غير متسم بالمساواة. وأود أن أوضح أن وفدي يرى أن ما يسمى بمعاهدة وقف الإنتاج لم يكن قط وقف إنتاج، بل كان دائماً مقترحاً بشأن معاهدة لنزع السلاح النووي. هذا هو موقف تبناه وفدي وتبنته وفود كثيرة أخرى من بينها الطرف الرئيسي المقدم للمقترح، وهو لأعوام عديدة كندا، ومؤداه أن اتفاقية المواد الانشطارية ستكون اتفاقية تنص ليس فقط على وقف الإنتاج بل أيضاً على التخفيض التدريجي للمخزونات لكي يمكن أن نحقق هدف نزع السلاح النووي.

وقد ضربت قوى معينة بهذا الهدف عرض الحائط في مرحلة معينة من الزمن. ولا يمكن لنا أن نقبل ذلك. لقد كنا دائماً مصرين على أن وقف الإنتاج غير كاف، وأن استمرار الناس في الإصرار على مجرد وقف الإنتاج لا يكفي لتلبية الاهتمامات الأمنية لبلدي. ولذلك فإننا سنواصل الإصرار على أن يكون ما يسمى باتفاقية المواد الانشطارية تدبيراً من تدابير نزع السلاح، وبوصفه تدبيراً لتحقيق نزع السلاح، فإننا قد اشتركنا مع ٢٦ وفداً في اقتراح هذا البند، فينبغي أن يجري تناول هذه المسألة في إطار البند المتعلق بنزع السلاح النووي وفي إطار اللجنة المخصصة لنزع السلاح. هذا هو الموقف الذي تبناه وفدي وهو معروض في الوثائق. وآمل أن يكون موقفنا واضحاً بما فيه الكفاية لجميع الوفود.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان. وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دوارتيه (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية): شكراً لكم يا سيادة الرئيسة. عندما بدأنا نقاش اليوم، طُلب إلينا الرد على سلسلة من الأسئلة بشأن احتمال اعتماد إجراءات أو آليات معينة، ولكن تَحَوُّل النقاش يبين أن العلاقة بين ما بدا وكأنه قرارات إجرائية والقرارات الموضوعية علاقة رفيعة جداً، وقد باشرنا بالفعل مناقشات موضوعية تتسم بطابع هام للغاية. وذلك يتطلب بياناً من وفدي لتسجيل الموقف الذي تتخذه بشأن هذه المسألة.

بطبيعة الحال، فإن البرازيل تؤيد المقترحات الواردة في الوثيقتين CD/1462 وCD/1463. وقد اشتركنا في تقديمهما. وكذلك أود أن أذكر بأن الممثل الدائم للبرازيل، السفير لافر، قد أعلن البارحة قرار حكومة البرازيل تقديم مسألة انضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار إلى الكونغرس. وأدلينا في تلك المناسبة ببيان بشأن روح هذا القرار الذي اتخذته حكومة البرازيل والأساس المنطقي الذي يقوم عليه، وشددنا على الأهمية التي نوليها للوفاء بالالتزام الوارد في المادة السادسة من تلك المعاهدة، وكذلك ذكَّرنا بالرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية مؤخراً بشأن ضرورة مباشرة مفاوضات جدية حول مسألة إزالة الأسلحة النووية.

ولذلك فمن الواضح أن البرازيل تتخذ بهذه الروح هذا القرار وتقترح على برلمانها انضمام البرازيل إلى هذه المعاهدة الدولية الهامة. ولذا فقد أُصبنا بخيبة أمل كبيرة إزاء رد الفعل الذي لاقاه المقترح المعروض على المؤتمر اليوم. فقد رأينا، في مجموعة الـ ٢١، أن هذا المقترح بنَّاء وشامل. وهو يضم أيضاً مسألة وقف الإنتاج. وقد أبدت حكومة البرازيل موقفاً متفتحاً ومرناً تماماً فيما يتعلق بهذه المسألة في الماضي وما زلنا نعتبرها أيضاً مسألة هامة، ولكننا نعتقد أيضاً أنه يجب تناولها من وجهة نظر نزع السلاح كذلك. وفي هذا الصدد، أعتقد أن مقترح مجموعة الـ ٢١ الوارد في هذه الوثيقة شامل بما فيه الكفاية. هذا هو الموقف الذي أود تسجيله بالنيابة عن وفدي.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل وأعطي الكلمة لممثل الهند.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): شكراً لك يا سيادة الرئيسة، وإنني لآسفة لأخذي الكلمة مرة أخرى بشأن هذا الموضوع ولكنني أردت الرد على النقطة المحددة التي أثارها السفير كريد من النمسا. فالسبب الذي حدا بمجموعة الـ ٢١، وأنا لست أتكلم باسم المجموعة ٢١ ولكن بوصفي عضواً وعضواً مساهماً فيها، إلى اقتراح إنشاء لجنة مخصصة مستقلة لضمانات الأمن السلبية هو أنه يوجد بند مستقل بخصوص هذا الموضوع في جدول الأعمال. وكنت آمل أن يكون برنامج عملنا هو جدول أعمال المؤتمر، ولكن مما يؤسف له أن الأمر ليس كذلك. أما جدول الأعمال الذي اعتمدناه للمؤتمر بتوافق الآراء فهو يشمل بنداً رابعاً يتناول ضمانات الأمن السلبية، ولذا فقد اقترحنا إعادة إنشاء لجنة مخصصة لمناقشة هذا الموضوع.

وكذلك لدينا البند ١ من جدول الأعمال الذي اعتُمد أيضاً بتوافق الآراء وهو يتعلق "بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". ونحن نقترح بتساوق كبير إنشاء لجنة مخصصة لتناول هذا الموضوع. والمسألة ليست أننا انتقائيون، إلى حد معين نعم، أعتقد أنه كان بوسعنا أن ننشئ في إطار البند ٥ من جدول الأعمال لجنة مخصصة للأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل وللنظم الجديدة لهذه الأسلحة، والأسلحة الإشعاعية. كان بوسعنا أن نفعل ذلك، ولكن ما فعلناه هو ما كان يشكل أولوية بالنسبة إلينا فأدرجناه هنا. وهذا هو الرد على السؤال المذكور بالتحديد.

وفيما يتعلق بمسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي أثارها السفير كريد، وأنا أتوخى الحرص الشديد فيما أقوله، إننا ننظر إلى هذه المسألة على أنها جزء من برنامج ينفذ على مراحل ويؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية، برنامج نزع سلاح على مراحل. ونحن لا نقول إن برنامج عمل مجموعة الـ ٢٨ ينبغي أن يكون هو البرنامج، ولكنه أساس يمكن بالاستناد إليه أن نبدأ المناقشة. بيد أنه لم يُبذل حتى الآن، وبعد أن

أدرجنا برنامج عملنا، أي جهد ولو حتى لمجرد مناقشة هذا البرنامج. فعندما طلبت مجموعة الـ ٢١ في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي وقدمنا ولاية، ولاية مختصرة للغاية، لم يُناقش هذا الموضوع. كنا مشغولين جداً بمناقشة أمور أخرى، فليكن. وقد سئلنا آنذاك، تريدون لجنة مخصصة، فما الذي ينبغي أن تناقشه هذه اللجنة المخصصة؟ فقمنا بتقديم برنامج عمل. وهذا أيضاً لم يُناقش.

فإن كنا، يا سيادة الرئيسة، سنحذف نزع السلاح النووي من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، فلا أدري إلى متى سيظل عدد كبير من بلداننا يجد مصلحة له في هذا المحفل. لقد قال لنا كثير من بلدان المجموعة الغربية إننا لو لم نتفق معهم فسينهار مؤتمر نزع السلاح. كلمات بهذا المعنى. فإن لم يناقش مؤتمر نزع السلاح مسألة نزع السلاح النووي، فلا يهم أن ينهار. أما الجهد الشامل الذي رأيناه، وليس في إطار المؤتمر فقط، فهو بشكل ما لحذف مسألة نزع السلاح النووي من جدول الأعمال الدولي. وهذا أمر لا يمكن أن نوافق عليه، ولن نوافق عليه. ويتعين علينا بالتالي أن ننظر في الكيفية التي سنتناول بها موضوعاً يوجد لدى بعضنا بشأن ردود فعل قوية، وهي ليست مجرد ردود فعل بل هي كما ذكرت جميع وفود مجموعة الـ ٢١، أو معظم من تكلم منها، مسائل تتعلق بأمنها، وإن لم يُعتبر ذلك مهماً بما فيه الكفاية، فما الذي نفعله هنا؟ لسنا هنا للاشتراك في مناقشات حول أمن أناس آخرين، فهم في جميع الأحوال لا يريدوننا أن نناقش ذلك، ولكنه يقال لنا إن هذا هو أمننا ويجب أن تفعلوا ذلك لأجل أمننا.

لا، إنني أعتقد، يا سيادة الرئيسة، أننا وصلنا حقاً إلى مرحلة. لا أريد وقف أي شيء الآن بالذات، ولكن كما قلت فإنني قد أُصبت بأكثر من خيبة أمل، خاب أملي لأن المجموعة الغربية بأكملها والمجموعة الشرقية بأكملها - ولا أذكر مجموعة الواحد لأنني أعرب موقف هذه المجموعة من هذا الموضوع - ولكن المجموعة الغربية بأكملها والمجموعة الشرقية بأكملها قابلتا المسألة التي ما انفكت مجموعة الـ ٢١ تكرر أنها أولويتها العليا بجملة واحدة مقتضبة هي: لا نقبل. فليكن، إن كان ذلك ما سيحصل، فإنه توجد أشياء كثيرة لا نستطيع نحن قبولها أيضاً. وأعتقد أنه سيكون علينا حينئذ أن نأخذ نفساً طويلاً، نفساً عميقاً للغاية، لنرى ما إذا كنا هنا لتعزيز التعاون أم أننا هنا للتشجيع على إصدار الأوامر من جانب مجموعة واحدة لكي يُغلب الباقي على أمره في نهاية الأمر ويضطر إلى القول، نعم، سنقبل. فإن كان هذا هو الاتجاه الذي نسير فيه، فإنني أشعر بأكثر من خيبة أمل. ولكن السبب الذي دفعني إلى أخذ الكلمة، يا سيادة الرئيسة، كان في الحقيقة الرد على السفير كريد.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة الهند وأعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد بعيدي - نجاد (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية): عندما يكون لدينا ورقات كثيرة على هذا النحو، تحدث عادة التباسات. لقد استمعت بحرص كبير إلى البيان الذي أدلى به ممثل اسبانيا الموقر بصفته منسق المجموعة الغربية، وسمعته يذكر أنه لا يمكن لمجموعته أن توافق على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وقد أشار عن حق، يا سيادة الرئيسة، إلى أن أساس هذا القرار ينبغي أن يكون المقترح المقدّم من سري لانكا. وسمعت أن ممثل سري لانكا الموقر كان يشير إلى الاقتراح بإنشاء لجنة مخصصة ليس بشأن نزع السلاح النووي ولكن من أجل البند ١ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". ولذلك، فإننا لم نسمع، يا سيادة الرئيسة، أي اعتراض على ذاك المقترح

وليس من المتوقع أن تعترض المجموعة الغربية على مثل هذا الاقتراح لأن ذلك سيعني أن المجموعة الغربية تعارض حقاً إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال حتى للتفاوض على وقف الانتاج، في حين أننا نعلم أن وقف الانتاج ينبغي التفاوض عليه في إطار البند ١ من جدول الأعمال. لذا فإنني أعتقد، يا سيادة الرئيسة، أن اقتراح مجموعة الـ٢١ ما زال مطروحاً ونأمل في أن نتمكن خلال فترة ما بين الدورتين من اجراء مزيد من المشاورات بشأن ذاك المقترح.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جمهروية ايران الاسلامية وأعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد دي ايكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): سأتوخى الايجاز بقدر ما يسمح به قلقي. فقد استمعنا من ممثل اسبانيا الموقر إلى رفض صريح ومطلق وغير مبرر للمقترح الوارد في الوثيقة CD/1462 فيما يتعلق بإنشاء لجنة من أجل البند الأول من جدول الأعمال، وإلى رد صريح ومقتضب أيضا فيما يتعلق بالولاية الواردة في الوثيقة CD/1463. وعلى خلاف ما أُعرب عنه بخصوص انشاء آليات أخرى قيل بشأنها إنه يلزم اجراء مزيد من المشاورات، أو يلزم وقت للتفكير، أو يلزم تلقي تعليمات، فإننا قد سمعنا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي من جانب منسق المجموعة الغربية رفضا قطعيا وهو ما يعبِّر عنه أصدقائي الأسبان بعبارة "قد شكل تجاهلا لنا واستخفافا بنا" وسيكون ذلك أمرا في غاية الخطورة إذا فهمناه بالمعنى الحرفي للكلمة كما يبدو هنا. ولكن فليسمح لي مندوب اسبانيا الموقر بألا يعتقد أنه كذلك. واني لا أعتقد ذلك بسبب أن لدي وثائق معينة تحت نظري. فلدي هنا الوثيقة المؤرخة في ١٥ أيار/مايو (CD/1456) المقدمة من كندا، التي يرد فيها الكلام عن وجهات نظر هذا البلد الصديق بشأن جدول الأعمال وبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، فقد ذُكر في الفقرة الثانية أنه "يجب أن يعالج المؤتمر نزع السلاح النووي ويجب أن ينشئ آلية للمناقشة الموضوعية لمسائل نزع السلاح النووي بغية تحديد ما اذا كان يجب أن تكون مسألة ما أو أكثر من المسائل موضوع تفاوض". ولدي هنا ما يقوله عضو بارز في المجموعة الغربية. وانني متأكد من أن نية وفد كندا لن تكون هي إقفال الباب أمامنا بالطريقة المقتضبة التي تم اللجوء اليها اليوم. ولدي هنا أيضا ما قاله بالأمس صديقنا الموقر هيسامي كيروكوتشي من اليابان، وأقرأ منه: "إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية كجدول أعمال لمجتمعنا الدولي ككل، فإنه ينبغي لنا أن نواصل جهودنا الرامية إلى ايجاد قضايا ملائمة وممكنة لاجراء مفاوضات بشأنها في مؤتمر نزع السلاح في ميدان نزع السلاح النووي. ويمكن القيام بذلك عن طريق تعيين منسق خاص كما اقترح وفدي ذلك أثناء الدورة الأولى". ومن الواضح أن الرفض المذكور ليس له من القطعية ما يبدو في الظاهر، وما زال لدينا الأمل، وأنا سعيد بذلك، لأنه إذا لم يكن لدينا الأمل فإن هذا المؤتمر سيكون قد فقد علة وجوده. وبطبيعة الحال، فإنني لا أحسد المنسقين الذين نسميهم اليوم على المهمة المعهود بها إليهم، لأنه اذا كنا لن نتحدث عن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، فإنني لا أدري ما سيفعله المنسق بشأن جدول الأعمال؛ واذا لم يكن لدينا جدول أعمال فإنني لا أدري ما الذي سيفعله المنسق المعني بالتشغيل لأننا لسنا في مؤتمر يشتغل؛ ولا أدري ما الذي سيفعله المنسق المعني بتوسيع المؤتمر، لأنه لماذا يتعين أن نوسعه إذا لم يكن سيفعل شيئاً. وبطبيعة الحال يا سيادة الرئيسة فإنني أعوذ بالله من أن أكون منشئا لروابط في هذا الشأن: فنحن نعرف جميعا أن البلدان المنتمية لمجموعة الـ ٢١ لا تستطيع أن تنشئ روابط من هذا القبيل. فمن وجهة نظرها أن هذه الروابط قد أُضفي عليها مسحة شيطانية وإن كانت، بالنسبة إلى آخرين، قد أُضفي عليها مسحة مقدسة. وأنا هنا لا أنشئ روابط، ولكن يبدو

لي أنه توجد رابطة عندما يقال في مؤتمر نزع السلاح: "كل شيء باستثناء نزع السلاح النووي، فهو أي شيء باستثناء نزع السلاح النووي". فلنتناول السلاح الذي يمثل الصيحة الأخيرة، أيا كان هذا السلاح، سواء كان له تأثير أم لا على الأمن العالمي والدولي، بقدر ما لم يجر الكلام عن نزع السلاح النووي. واذا سلكنا هذا الطريق فإنني سأقول لكم ما الذي سيقودنا إليه. سنقدم تقريرا إلى اللجنة الأولى هذا العام قائلين: "لقد تكلم المؤتمر، كما تناول أعضاء المؤتمر غداءهم، وعـُين منسقون خاصون، ولم يمكن التوصل في أي موضوع من المواضيع إلى اتفاق على الأقل من أجل بدء تفاوض ما. فهل هذا هو ما نريده؟ ومن المؤكد أننا في ظل أنواع من الرفض مثل تلك التي استمعنا إليها اليوم إنما نسير في ذلك الاتجاه، لأنه كما تعرفين يا سيدتي الرئيسة فإن الرفض القطعي والمقتضب هو أمر معدٍ.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك. أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد فاسيهون (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية): سأتوخى الايجاز التام. ولكننا في الايجاز، نعتقد أن من المهم أن ننظر إلى أصل هذا المحفل بالذات وإلى تاريخه لنرى ما أنجز ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل النووية. لقد أجرى هذا المحفل مفاوضات بشأن معاهدة عدم الانتشار، تدبير عدم الانتشار الذي أصبحت نيجيريا طرفاً فيه. وكذلك تفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو تدبير آخر لعدم الانتشار تقوم حكومة نيجيريا بدراسته. ولم يـُسمح لهذا المؤتمر، طوال ٤٠ عاماً تقريباً من وجوده وبعد توسيعات مختلفة، بالتفاوض على أهم سلاح منفرد طورته البشرية حتى الآن. فعندما نعود إلى تاريخ الأسلحة، نعرف أن البندقية الرشاشة عمرها أقل من ١٢٥ عاماً. أما الأسلحة النووية فهي تقترب من الـ٥٠ عاماً. فهل توجد، بالتالي، هدية تـُهدى للقرن الحادي والعشرين أفضل من تناول مسألة نظام أسلحة قد يغير وجه المدنية. لقد سيقت حجج مفادها أن الأسلحة النووية هي سلاح افتراضي. ولكن هيروشيما ليست افتراضية، وتشيرنوبيل ليست افتراضية. ونحن نعلم ما هي آثار ذلك - بل وآثار مجرد التسربات. وليس ذلك نظام أسلحة ربما أصبحت تكنولوجيته عتيقة. وكل ما تفعله التكنولوجيا حقاً هو أنها تحسـّن هذا النظام وبالتالي تزيد من قدرته على القتل الشامل وتشويه المدنيات وتدمير البيئة. فإن كنا نشعر بالقلق إزاء تخريم طبقة الأوزون. ألا نشعر ربما بالقلق إزاء توريث الأجيال التي لم تولد بعد تشويهات. إننا ننتمي إلى دول قومية، وبطبيعة الحال فإن الدول القومية بعضها يظهر وبعضها يذهب، ولسوف تتغير، فهي تتقلص أو تتوسع، وتتشكل الكتل. غير أن وجود الأسلحة النووية في حيازة دول معينة هو في حد ذاته أمر غير مستقر ومزعزع للاستقرار. فهؤلاء الذين توجد تلك الأسلحة لديهم يريدون الاحتفاظ بها. وقد طـُلب إلى البعض الآخر عدم حيازتها لأنه يـُفترض أنهم الخاسرون أو لأنه يـُظن بأنهم يسيرون أو يعملون على أساس نظم سياسية غير مستقرة. ولكن نفس عدم الاستقرار الذي يحدث في البلدان التي تسمى بالنامية قد يفسد أيضاً البلدان المتقدمة. وقد رأينا ذلك يحصل في التاريخ، وإنني أشير مع الأسف إلى أوروبا الغربية. وقد تصل النظم المتطرفة إلى حيازة الأسلحة النووية، فنستطيع أن نرى حينئذ ما قد يحصل. فلنعد إلى اليوم وإلى مؤتمر نزع السلاح، إن طلب إنشاء لجنة ليس أمراً جديداً هذا العام. أعني أنني هنا في مؤتمر نزع السلاح منذ ثلاث سنوات وكنت قد وجدته مطروحاً. وكانت بعض الوفود مقتنعة في عام ١٩٩٥ بترك اللجنة المخصصة للحظر الشامل للتجارب تواصل عملها. ويقال لنا هذا العام مرة أخرى أن الجواب هو لا قطعاً. وذلك بالرغم من أننا نعرف أنه توجد حتى داخل المجموعة الغربية اختلافات في الآراء كما قال السفير ايكازا. أما التهرب من مناقشة مسألة نزع السلاح النووي فهو اللعب مثل النعامة التي تدفن رأسها في الرمال. فالمشكلة لن تزول بل ستبقى قائمة. وسنظل نطالب دائماً بلجنة مخصصة حتى نحصل عليها - لجنة

تستطيع أن تتناول بجدية أهم نظام أسلحة طورته البشرية حتى الآن. ونعتقد أنه ينبغي لزملائنا وشركائنا أن يفكروا في الأمر كرة أخرى. فإن أردتم تشجيع عدم الانتشار، فعليكم أن تبدأوا المناقشات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. فإن تطبيق عدم الانتشار بصورة انتقائية، وانتقاء مجالات معينة لطرحها على المناقشة في هذه الهيئة التي يقال إنها الهيئة التفاوضية الوحيدة، لا يحسّن أمن الدول، ولا يحسّن الأمن العالمي؛ بل يحسّن فقط أمن دول معينة، هي الدول القوية. ولكن ما يقوله نظامنا لنا هو أن أولئك الذين هم أقوياء اليوم قد لا يكونون أقوياء إلى الأبد. ولذا فإننا نحتاج إلى الاستثمار في تحقيق الأمن في المستقبل. وهذا هو السبب الذي ندعو من أجله إلى طلب إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي للتفكير ملياً في مشاكل القرن الـ٢١ حتى يمكن أن نبدأ في وضع هذه الأسلحة الشنيعة حيث ينبغي أن تكون. أي أن نتخلص منها.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بعلال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): لقد طلبت الكلمة لأنه لا يمكنني أن أبدي عدم الاكتراث إزاء رد فعل المجموعة الغربية. فالمقترح المقدم بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي قد رُفض برمته جملة وتفصيلاً. وفي الحقيقة فإن قلقي لا يعود إلى هذا الرفض الجاف والقطعي الذي لم يُتبع بأي تعليق، بل إن قلق وفدي يعود إلى عدم وجود أي إرادة لمناقشة هذا المقترح أو لاتخاذه كأساس للمناقشة. ولم ألاحظ في أي لحظة من اللحظات وجود أي إشارة كانت إلى أي إرادة كانت أو إلى أي استعداد كان لمناقشته. إن هذا الانعدام إمكانية اجراء المناقشة، وهذا الانعدام للفرصة، وهذا الموقف المتطرف هي، في الحقيقة، ما يقلق وفدي الذي لا يستخلص في النهاية من الرد الذي قُدِّم إلينا إلا أنه لا يرفض في إطار مؤتمر نزع السلاح مناقشة ما يشكل أولويتنا بل إنه يُرفض فيه حتى النظر في إمكانية مناقشتها.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على كلمته. أعتقد أنني أفهم أنه لن يكون ممكناً اليوم اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة، وأن المسألة تحتاج إلى مزيد من المشاورات. وبناء عليه، فإنني سأطرح المسألة من جديد في المشاورات غير الرسمية التي ستجري بعد فترة ما بين الدورتين. أدعو الآن المؤتمر إلى البت في المقترح المقدم من ألمانيا بشأن إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأود في هذا الصدد أن أذكّر بأن ولاية اللجنة المذكورة كما صاغها السفير شانون في عام ١٩٩٥ ترد في الوثيقة CD/1299. هل يوجد اتفاق في إطار المؤتمر على إعادة إنشاء هذه اللجنة بولايتها الواردة في الوثيقة CD/1299؟ أعطي الكلمة لممثلة الهند.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالانكليزية): السيدة الرئيسة، لا أدري ما الذي يمكنني أن أفعله بخصوص غضبي، بخصوص المرارة التي أشعر بها. لقد استخدمنا هذه الكلمة في العام الماضي التي قيل لي إنها ليست تعبيراً أمريكياً بل وقاحة. لقد قيل لنا تواً إننا لن نناقش مسألة الأسلحة النووية، ويوجد مُقترح يطلب منا النظر فيه: إنشاء لجنة مخصصة لمعاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية، وهو موضوع تم ايضاح موقفي وموقف مجموعة الـ٢١ بشأنه. لقد تكلمنا عن برنامج يُطبق على مراحل. وقلنا أيضاً أن باب اقتباس أقوال السفير إيكازا قد وُصد في وجهكم. فما الذي قاله. إنها كانت صفعة في وجهكم. أو أي كان ذاك الذي قاله. هل يمكن لنا أن نكر الكرة من جديد؟ هذا - وياليتني كنت من الاقتضاب والقطعية ما

كانه ممثل اسبانيا الذي تحدث بالنيابة عن المجموعة الغربية. لقد تكلمنا توا - لم يمر على ذلك حتى ولو ساعة واحدة - تكلمنا عن هذه المسألة بالذات. وقلنا ما رأينا في هذه المسألة. وقلنا، أجل، تريدون مناقشة مسألة وقف الانتاج. إليكم بمقترح. ناقشوه في إطار برنامج يُطبق على مراحل. فما الذي نفعله الآن. يدهشني يا سيادة الرئيسة، مجرد طرحكم للسؤال. ربما كان لسفير ألمانيا نقطة أراد توضيحها بالأمس عندما قدمه. وربما لم يكن قد قرأ ورقة مجموعة الـ٢١. أو ربما لم يكن حينذاك قد قرر رفضها كلياً. ولكنه يقال لنا الآن إننا سنناقش فقط مسألة معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية. وإننا لن نناقش نزع السلاح النووي. ولن ننشئ لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال. ولن نناقش اهتماماتكم. معذرة، يا سيادة الرئيسة، ولكنني أحتاج إلى رد على ذلك. أريد معرفة ما إذا كنا نناقش هنا اهتماماتنا الأمنية أو ما إذا كانت هذه الاهتمامات ستُهمل تماماً. فإن كانت الإجابة على ذلك نعم سأغادر الآن فوراً. سأقوم وسأغادر القاعة. إنني أكثر من غاضبة على أن يثار ذلك في هذه المرحلة. فلا بأس لو كان الأمر قد طُرح قبل مناقشتنا لموضوع اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي. وربما كان ردي سيكون حينذاك مختلفاً شيئاً ما. أما الآن فإنني آسفة، كل ما أريده هو إجابة على سؤالي. فعلى أي أساس يقدم لنا هذا المقترح بعد أن رُفض مقترحنا بهذا الاسلوب المقتضب؟ على أي أساس؟

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة الهند. لقد استمعت إلى جميع ردود فعلكم بعد ظهر هذا اليوم، ولكن نظراً إلى أن مهمتي كانت هي طرح الأسئلة التي اقترحها ممثل سري لانكا، فإنني كنت مضطرة أيضاً إلى طرح السؤال الذي اقترحه ممثل ألمانيا. أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): لقد طرحتم سؤالاً وأعتقد أنه يجب علينا أن نقدم إليكم اجابة. لذا سأتوخى الايجاز. لا يواجه وفدي أي صعوبة في قبول إنشاء لجنة مخصصة لوقف انتاج المواد الانشطارية على أساس تقرير شانون وكذلك بأخذ ما ورد في الفقرة ٣ من الوثيقة CD/1463 في الاعتبار. عندما نكون مستعدين لاتخاذ قرار بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي إلى جانب ذلك، فإنني متأكد من أننا جميعاً سنتمكن من مناقشة مسألة وقف الانتاج. شكراً.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل سري لانكا وأعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد موهير (كندا) (الكلمة بالانكليزية): شكراً سيدتي الرئيسة، لقد أصبحت الساعة الآن ١٨/٠٥ عشية يوم جمعة وأريد قبل أن يبدأ بعضنا عطلتهم أن أتأكد من أنني لن أبدأ عطلتي والسفيرة غوش تستشيط غضباً مني. إن السؤال الذي طرحتموه - أعتقد أنه سؤال سليم - وقد طلبنا إليكم على وجه التحديد أو ذكّرناكم بفعل ذلك. وليس ذلك، بشكل من الأشكال، علامة عدم احترام تجاه سفيرة الهند أو أي وفد آخر. لقد جرى النقاش السالف فيما يتعلق بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية استجابة لسؤال وجهتموه من قبل حيث كانت المعاهدة المذكورة قد أُدمجت من جانب مجموعة من الوفود في ولاية مختلفة تم اقتراحها. ولا أجد مفاجأة على الاطلاق - وقد طُرح السؤال المحدد المتعلق بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية - دون ربطه بأي موضوع آخر - أن يكون الجواب عند الحد الأدنى أن هذه المجموعة ليست مستعدة لاتخاذ أي قرار بشأن هذا الموضوع في الوقت الحاضر. وأعتقد أن هذا هو الموضع الذي ينبغي أن نختتم عنده. الساعة الآن ١٨/٠٥ عشية يوم جمعة. ولكنني أرى بكل صراحة، يا سيادة الرئيسة، أنه ينبغي لهذا الوفد أن يؤيد على الأقل مسألة أنكم طرحتم السؤال وقد فعلتم ذلك على الأقل بناء على طلبنا. أعتقد

أننا بحثنا المسألة وأنا لا أواجه أي صعوبة في توصلكم إلى استنتاج مفاده أننا لسنا مستعدين لاتخاذ قرار في هذه المرحلة. ولكن إذا كنت قد وضعتكم في موقف حرج قبل بداية شهر تموز/يوليه ، فإنني أعتذر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد سيبرت (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): شكراً جزيلاً، يا سيادة الرئيسة. إن فهمي للأمر مطابق لتفهم مندوب كندا الموقر له. إننا نبدأ الآن في هذه الساعة المتأخرة في الكلام عن أشياء مختلفة. ما كنت قد فهمت هو أنه طُلب إلينا أن نبدي رأينا بشأن الوثيقة CD/1463 التي أُدرجت فيها مسألة وقف الانتاج ومسألة نزع السلاح النووي في إطار محدد، وأن ذلك لم يحظ بالموافقة. ولكننا نعتبر بوضوح مسألة وقف انتاج المواد الانشطارية مسألة من مسائل نزع السلاح النووي وذلك يسمح لنا، بطبيعة الحال، أن نتكلم عن مسألة نزع السلاح النووي. هذا هو على الأقل ما يفهمه وفدي. وسيكون مخيباً تماماً بالنسبة إلي لو أفضت هذه المناقشة إلى استنتاج مفاده أنه لا يمكن في هذا المؤتمر تناول مسألة هامة مثل مسألة وقف الانتاج. وأعتقد أننا ربما لن نستطيع أن نتوصل في هذه المرحلة المتأخرة إلى اتفاق، ولكن أرجو أن نبدأ جميعاً في وضع ما قيل اليوم في الحسبان. وأن نفكر فيه أثناء فترة العطلة وننتهز كافة الفرص المتاحة للتشاور معكم، يا سيادة الرئيسة، على أمل الرجوع ببصيرة أكبر في أواخر شهر تموز/يوليه أثناء دورتنا القادمة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا. أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالانكليزية): بإيجاز شديد، إن الجواب على السؤال الذي قمتم بطرحه علينا مؤخراً قد قُدِّم في بياني السابق، وهو أننا مستعدون لمناقشة مسألة وقف الانتاج في إطار البند ١ مع إنشاء لجنة مخصصة لتناول البند ١. لقد أوضحت أننا قدمنا برنامج عمل يشمل في مرحلته الأولى "وقف الانتاج". ونحن مستعدون لتناول هذا الموضوع مرحلة مرحلة وخطوة خطوة، وتنطوي احدى الخطوات الأولى التي يتعين اتخاذها على وقف الانتاج. إذاً فنحن جادون في الأمر، ولكننا مصابون بخيبة أمل إزاء عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من اتخاذ قرار بشأن إنشاء لجنة مخصصة لتناول البند ١. ومن المؤكد أن ذلك سيسهل المناقشات المتعلقة بوقف الانتاج وسيسهل تناول الموضوع جدياً بوصفه تدبيراً من تدابير نزع السلاح. وأختتم بكلمتين هي أنني آمل أن تعيد المجموعة الغربية والآخرون الذين يشاطرونها الرأي النظر في موقفهم في هذا الصدد والحيلولة دون وقوع مؤتمر نزع السلاح في مأزق.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل مصر وأعطي الكلمة لممثل اسبانيا.

السيد أسوري براي (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية): لديَّ فقط كلمتان من أجل القول بأنني لا أود أن أغادر هذه القاعة في ظل الاحساس بالمرارة الذي اكتشفته في بعض المداخلات التي حدثت منذ أن شرحت، بصفتي منسق المجموعة الغربية، موقف هذه المجموعة بشأن موضوع محدد. وأول ما أريد أن أقوله هو أن الأمر كان يتعلق في فترة بعد الظهر هذه بإحراز تقدم في أعمالنا، وبتقديم اجابة على الأسئلة التي طرحها سفير سري لانكا، وقد فهمنا أننا نترجم الشعور الموجود لدى المؤتمر، وما زلت أعتقد ذلك، في أن نكون مقتضبين وأن ننتقل من موضوع إلى موضوع على النحو الذي اقتُرح، وكما رغبت في ذلك يا

سيادة الرئيسة. وهذا الاقتضاب الذي أُلام عليه لدى بعض الوفود، يرجع على سبيل الحصر في جانب منه إلى الولاية التي اضطلعت بها على نحو منطقي، وجميع من هم حاضرون هنا يعرفون ذلك تماما وبشكل أفضل مني، على النحو الذي يجري القيام به في مثل هذه الحالات؛ كما يرجع، في جانب آخر، إلى أنه يوجد هذا الحرص على أن نتقدم إلى الأمام وعلى ألا نضيع وقتا كبيرا في مناقشات نظرية. وترتيبا على ذلك، أردت أن يُرى المنظور الذي جرى الاعراب فيه عن موقفنا. ولم يكن من الوارد على الاطلاق - ويؤسفني أن أختلف هنا مع ممثل الجزائر الموقر - أي انعدام للإرادة وأي غياب لمحاولة التقدم إلى الأمام في هذه المواضيع. وقد تعلق الأمر في فترة بعد الظهر هذه بأن نغادر جميعا الاجتماع ولدينا وضوح بشأن ما هي المواضيع التي يوجد بشأنها توافق في الآراء والمواضيع التي لا يوجد بشأنها هذا التوافق. وبطبيعة الحال فإن المسائل الموضوعية ستكون موضع نقاش، ولكن الهدف الرئيسي اليوم هنا، في فترة بعد الظهر هذه قد تمثل في التقدم إلى الأمام قدر الإمكان في المقترحات المقدمة من ممثل سري لانكا، وأعتقد باخلاص أن المجموعة الغربية قد حاولت أن تفعل ذلك بأكبر قدر من الوضوح، وبنية حسنة، وأود حقاً أن أغادر هذا الاجتماع بعد فترة الظهر هذه بشيء جوهري معين. وإذا كان وفد ما قد فسر الشكل الذي شُرح به هذا الموقف بأنه كان مقتضباً بجفاف، فإن عليَّ أن أقول بأن الحالة ليست هكذا على الاطلاق، وبأنه قد جرى الاعراب عن هذا الموقف في ظل التحلي بأكبر احترام تجاه مواقف كل بلد، وأننا نفهم أنه يكون من الأفضل، بصراحة، في بعض الأحيان أن نكون مقتضبين وألا نقول إلا القليل من أجل التمكن من التقدم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل اسبانيا على كلمته وأعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): شكراً، يا سيادة الرئيسة. عادة، فإن المقترحات، ولا سيما المقترحات الاجرائية التي يقدمها صديقي السفير مارك موهير من كندا، تؤدي إلى وضع بلسم ملطّف على أوضاع في غاية الصعوبة، ولكن، بعد ظهر هذا اليوم، كما خشيت، أعتقد أن الضغط للتعجيل من أجل النظر فيما نعرف أنه بنود صعبة من جدول الأعمال ربما أدى مرة أخرى، مع الأسف، إلى تحويل ما كان قبل ٩٠ دقيقة جواً طيباً احساساً بوجود بعض الحركة على الأقل في المؤتمر، إلى جو - ماذا أقول فيه - من اللذع والغضب.

ولا يستطيع وفدي أن يقول إننا نشعر بالغضب إذ لا نقدر على الغضب ونحن نتناول أمور أمننا. وفي هذا الإطار أود أن أقول إن موقف وفدي من المقترح المقدم من سفير ألمانيا الموقر قد ذُكر بوضوح في إطار المناقشة التي أجريناها من قبل بشأن مسألة نزع السلاح النووي. وأود أن استرعي الانتباه، مرة أخرى، إلى الوثيقة CD/1463 التي تتضمن مواقف ٢٦ بلداً فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والتي ذُكر فيها أننا سنقوم في إطار اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي بتناول اتفاقية بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية، مع مراعاة تقرير المنسق الخاص المعني بهذا البند - وهو تقرير شانون - وأود أن أشدد على العبارة التالية: "وكذلك الآراء المتعلقة بنطاق المعاهدة".

لقد أكدنا مراراً وتكراراً على المسألة التي أشرت إليها أعلاه، وهي أن اتفاقية المواد الانشطارية يتعين، في رأينا، أن تكون، اتفاقية لنزع السلاح النووي وليس مجرد معاهدة لعدم الانتشار. وسنؤكد على هذه النقطة كلما تناولنا هذه المسألة في هذا المؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) يتعين عليَّ في المقام الأول أن أقول إن وفدي يدرك أن السيد ممثل ألمانيا قد قدم هذا المقترح بالأمس وأنني قد طلبتُ اتخاذ اجراء بشأنه وأن سفير كندا قد كرر هذا المقترح اليوم، ومن رأي وفدي على الأقل أن قيامكم بطرح هذا السؤال أمر ملائم جداً. وليس لدى وفدي مشكلة خاصة فيما يتعلق بإنشاء لجنة مخصصة تُعنى بالمواد الانشطارية. فقد بذل وفدي جهودا كبيرة من أجل ايجاد حل يسمح ببدء عملية تفاوض. وقد وقع على وفدي، في اطار مجموعة الـ ٢١، أن يتولى تنسيق الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى هذه الفقرة الثالثة من الوثيقة CD/1463. ويبدو لي أن المجموعات الأخرى بالمؤتمر لم تدرك التقدم الكبير الذي حدث في المواقف. ويبقى من المؤكد أن مجموعة الـ ٢١ لم تعلن رفضاً صريحاً ومطلقا فيما يتعلق بالمواد الانشطارية. كذلك يبقى من المؤكد أننا قد بذلنا جهودا من أجل ايجاد طريقة للتفاوض بشأن هذه المسألة، كما يبقى من المؤكد أيضا أن هذه الجهود لم تقابل بالتقدير.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): شكراً يا سيادة الرئيسة، سأتوخى الايجاز في هذه الساعة المتأخرة. أما وفدي فهو لا يشعر بالغضب ولا بالدهشة بل ربما يشعر بشيء من خيبة الأمل. فقد قيل في وقت سابق إننا لم نتناول في هذا المؤتمر مسألة نزع السلاح النووي، وذلك في الواقع غير صحيح بطبيعة الحال. ولربما لم نكرس وقتاً لتناول جوهر هذه المسألة في جلسة اليوم لأنكم سمعتونا نتكلم عن هذا الموضوع هذا الاسبوع، وسمعتونا نتكلم عنه أيضاً في شهر أيار/مايو، وكذلك تحدثنا عنه في مشاورات غير رسمية. ومن المؤكد أننا مستعدون للذلك وأننا لم نتهرب أبداً من مناقشة المسألة ذاتها.

أما المسألة - وقد طرح الموضوع في صورة مراحل وخطوات - فهي مسألة معرفة ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا الاطار، وبالفعل فقد بوشر في نظرنا في اتخاذ عدد من الخطوات. وهي لا تحدث في هذا الوقت بالذات في هذا المحفل. ولكننا نعتقد أنه ثمة خطوة يجب اتخاذها ألا وهي خطوة وقف انتاج المواد الانشطارية. وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه ينبغي أن تكون هذه المسألة مستقلة ليتم تناولها على حدة، وإننا مستعدون حقاً لتناول مسألة نزع السلاح النووي وستكون هي وقف انتاج المواد الانشطارية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على كلمتها. اقترح استئناف مناقشة هذه المسألة في مستهل الجزء الثالث من هذه الدورة مباشرة.

زملائي الأعزاء،

ها قد وصلنا إلى نهاية جلستنا العامة ونهاية الجزء الثاني من الدورة. إنه لمن دواعي السرور أن يكون المؤتمر قد تمكن من أن يخطو خطوات، بالتأكيد متواضعة، على الطريق المؤدية إلى إقرار برنامج

عملنا. لقد قمنا بتعيين ٤ منسقين خاصين معنيين بمسألة الألغام، وبمسألة توسيع نطاق عضوية المؤتمر، وبمسألة جدول الأعمال، وبمسألة تحسين كفاءة المؤتمر وعمله. إنني واثقة من أنهم سيؤدون مهامهم وبتصميم. وكذلك قمنا بإجراء تبادل لوجهات النظر بصورة متعمقة حول كافة البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال وحول الآليات التي ينبغي إنشاؤها للنظر في هذه البنود. ويبدو من الجلي أننا سنحتاج إلى اجراء مشاورات مكثفة خلال الفترة ما بين الدورتين لنعود إلى النظر في هذه المسائل بروح المرونة الضرورية فور استئناف أعمالنا في ٢٨ تموز/يوليه. فأقترح، بناء عليه، اجراء مشاورات غير رسمية في هذه القاعة اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ تموز/يوليه، في الساعة ١٠/٠٠ بغية مواصلة جهودنا الرامية إلى إنشاء لجان مخصصة للبنود التي ستكون موضع توافق آراء. آمل في أن يكون هذا المقترح مناسباً لكم.

ممثل ايران يطلب الكلمة، فليتفضل.

السيد بعيدي - نجاد (ايران) (الكلمة بالانكليزية): أعتذر لطلب الكلمة في هذه الساعة المتأخرة، ولكنني أعتقد أنه من أجل تمهيد الطريق لإجراء مناقشات أكثر تركيزاً خلال الفترة ما بين الدورتين وخلال الجزء الثالث من الدورة، يكون من المهم أن نحصر النتيجة الرئيسية للمناقشات التي أجريت خلال هذين اليومين بشأن إنشاء لجان مخصصة. فيمكن أن نستخلص من المناقشات أنه لا يوجد اعتراض مبدئي على إنشاء لجنتين مخصصتين على الأقل، وهما اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية واللجنة المخصصة للفضاء الخارجي، ولكن توجد حاجة إلى اجراء مزيد من المشاورات بشأن ولاية هاتين اللجنتين المخصصتين. وبناء عليه، أعتقد، يا سيادة الرئيسة، أن تأكيد مثل هذه النتيجة التي أسفرت عنها مناقشات اليوم سيوفر لنا أساساً جيداً لإجراء المشاورات، وسيسمح لنا بدرجة أكبر من التفاؤل فيما يتعلق بالمستقبل القريب، كما أنه سيبين أننا لم نضيع وقتنا منذ البارحة حتى هذه الساعة المتأخرة. لذا سأسألكم، يا سيادة الرئيسية، أن تتفضلوا في الموجز الذي ستقدمونه إدراج هذا النوع من البيان الذي سيمهد الطريق لإجراء مناقشة أكثر تركيزاً خلال الفترة ما بين الدورتين وفي الجزء الثالث من الدورة. وشكراً.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل ايران.

ستعقد الجلسة العامة القادمة في ٣١ تموز/يوليه في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥